











باب أخبار العيب <sup>٥٩</sup> باب البيع <sup>٦٠</sup> باب الأقالمة <sup>٦١</sup> باب المراجعة والتولية <sup>٦٢</sup>  
باب الربوا <sup>٦٣</sup> باب السلم <sup>٦٤</sup> كتاب الصرف <sup>٦٥</sup> كتاب الرهن <sup>٦٧</sup>  
كتاب الحجر <sup>٧٠</sup> كتاب الأقرار <sup>٧٣</sup> كتاب الإجارة <sup>٧٦</sup> كتاب الشفعة <sup>٨٣</sup>  
كتاب الشركة <sup>٨٦</sup> كتاب المضاربة <sup>٨٩</sup> كتاب الوكالة <sup>٩١</sup> كتاب الكفالة <sup>٩٥</sup>  
كتاب الحوالة <sup>٩٧</sup> كتاب الصلح <sup>٩٧</sup> كتاب الهبة <sup>١٠٠</sup> كتاب الوقف <sup>١٠٢</sup>  
كتاب الغصب <sup>١٠٤</sup> كتاب الوديعة <sup>١٠٦</sup> كتاب العارية <sup>١٠٨</sup> كتاب القبط <sup>١٠٨</sup>  
كتاب اللقطة <sup>١٠٨</sup> كتاب الخنثى <sup>١٠٩</sup> كتاب المفقود <sup>١١٠</sup> كتاب الأبق <sup>١١٠</sup>  
كتاب إحياء الموات <sup>١١١</sup> كتاب المأذون <sup>١١٢</sup> كتاب المزارعة <sup>١١٣</sup> كتاب المساقات <sup>١١٤</sup>  
كتاب النكاح <sup>١١٤</sup> كتاب الرضاع <sup>١٢١</sup> كتاب الطلاق <sup>١٢٣</sup> كتاب الرجعة <sup>١٢٨</sup>  
كتاب الأيلاء <sup>١٣٠</sup> كتاب الخلع <sup>١٣١</sup> كتاب الظهار <sup>١٣٢</sup> كتاب اللعان <sup>١٣٤</sup>  
كتاب العدة <sup>١٣٦</sup> كتاب النفقة <sup>١٣٩</sup> كتاب الخصامة <sup>١٤١</sup> كتاب العتق <sup>١٤٣</sup>  
كتاب التدبير <sup>١٤٥</sup> باب الاستيلاء <sup>١٤٥</sup> كتاب المكاتب <sup>١٤٦</sup> كتاب الولاء <sup>١٤٩</sup>  
كتاب الجنائيا <sup>١٥٠</sup> كتاب الديا <sup>١٥٣</sup> باب القسامة <sup>١٥٨</sup> كتاب المعاقلة <sup>١٥٩</sup>









کتاب قدوس

الحقيقة والعالمة والعاقبة السنية  
والصلوة والسلام على رسول محمد  
والله الطاهر: تحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ  
إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ  
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ  
إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَفَرْضُ الطَّهَارَةِ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ  
الثَّلَاثَةِ وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَالْمَرْفِقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ  
يَدْخُلَانِ فِي الْغَسْلِ وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ  
مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ وَهُوَ بَيْعُ الرَّأْسِ لِمَا رَوَى

المغيرة

على ما كان عليه في هذه الايام  
 من انهم كانوا يسمون  
 هذا الموضع بالثقل  
 والحق هو ان الثقل  
 هو الذي يقع عليه  
 كونه من الارض  
 والحق هو ان  
 الارض هي التي  
 تقع عليها  
 كونه من الارض  
 والحق هو ان  
 الارض هي التي  
 تقع عليها

المغيرة بن شعبة أَنَّ النَّبِيَّ عَمِ اتَى سُبَاطَةَ  
قَوْمٍ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَخَفَصَهُ  
وَسَنَّ الطَّهَارَةَ غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ ادِّخَالِهَا  
إِلَى الْمَاءِ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْمَوْتَى مِنْ نَوْمِهِ وَتَسْمِيَةِ  
اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ وَالسُّوَالِ وَالْمُضْغِ  
وَالِاسْتِنْشَاقِ وَمَسَّ الْأُذُنَيْنِ وَتَحْلِيلَ الْحَبَةِ  
وَالْأَصَابِعِ وَتَكَرَّرَ الْغَسْلَ إِلَى الثَّلَاثِ وَاسْتَحَبَّ  
لِلْمَوْتَى أَنْ يَتَوَضَّعَ الطَّهَارَةَ وَلَيْسَتْ تُعْبَرُ بِهِ  
بِالْمَسْحِ وَيُرْتَّبُ الْوُضُوءُ فَيُبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ  
تَعَالَى وَبِالْيَمَانِ وَالْمُعَانِي النَاقِضَةِ لِلْوُضُوءِ  
كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ وَالدَّمُ وَالْقَيْحُ وَالْقَيْدُ

کتابها بم اسم الفیض محمد علی بن الاسلام ج ۱۰

[illegible]

بشعبة أن النبي عم أبي سباطة  
بأل وتوضاء ومسح على رأسه وخفيه  
الطهارة غسل البدن قبل إدخالها  
ذا استسقاء المتوضي من يومه وتسمية  
أولها ببدء الوضوء والسؤال والمضغ





إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ فَتَجَاوَزَ إِلَى مَوْضِعٍ بِحَقِّهِ حَكَ  
 التَّطَهِيرِ وَالْقِيَّ إِذَا كَانَ مِلَاءَ الْفَمِ وَالنَّوْمُ  
 مَضْطَجِعًا أَوْ مَتَكِّيًا أَوْ مُسْتِنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَرَادَ  
 عَنْهُ لَسَقَطَ وَالْغَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ وَالْجَنُونِ  
 وَالْقَهْقَرَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ  
 وَفَرْضِ الْغُسْلِ الْمَضْمُونَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَغُسْلِ  
 سَائِرِ الْبَدَنِ وَسُنَّةِ الْغُسْلِ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَغْتَسِلِ  
 فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ وَيُزِيلَ الْخَاسِئَةَ إِنْ كَانَتْ  
 عَلَى بَدَنِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ الْآرِجِلِيَّةِ  
 ثُمَّ يَغْسِلُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا  
 ثُمَّ يَتَخَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ وَلِلسِّ

على المرأة

وإذا خضع للمني في غير ذلك  
 لا يغتسل ولا يمسح به  
 وإذا خضع للمني في غير ذلك  
 لا يغتسل ولا يمسح به  
 وإذا خضع للمني في غير ذلك  
 لا يغتسل ولا يمسح به

وإذا خضع للمني في غير ذلك  
 لا يغتسل ولا يمسح به  
 وإذا خضع للمني في غير ذلك  
 لا يغتسل ولا يمسح به  
 وإذا خضع للمني في غير ذلك  
 لا يغتسل ولا يمسح به

عَلَى الْمَرْءِ أَنْ تَنْقُصَ فُلْفُلًا رَهْلًا فِي الْغُسْلِ إِذَا بَلَغَ  
 الْمَاءُ أَصُولَ الشَّعْرِ وَالْمَعَا الْمُوجِبَةُ لِلْغُسْلِ أَنْزَالُ  
 الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْوِ وَالشَّهْوَةِ مِنَ الرَّجُلِ  
 وَالْمَرْأَةِ وَالْيَقَاءُ الْخِتَانَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْزَالِ وَالْجَنَسِ  
 وَالنِّفَاسِ وَسَرُّ رَسُولِ اللَّهِ الْغُسْلُ لِلْجَمْعَةِ  
 وَالْعَبِيدِينَ وَالْأَحْرَامَ وَلَيْسَ فِي الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ  
 غُسْلٌ وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ  
 جَانِثَةٌ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْعَيْنِ وَالْأَبَارِ  
 وَالْبَحَارِ وَلَا يَجُوزُ بِمَا أُعْطِيَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّرِّ  
 وَلَا بِمَاءِ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَأَخْرَجَهُ عَنْ طَبْعِ الْمَاءِ  
 كَالْأَشْرَبَةِ وَالْمَخْلُ وَمَاءِ الْبَاقِلَاءِ وَمَاءِ الْوَرْدِ

تنقح الحنفية

لأنه ليس يمسح

وهو الوضوء والسيلان وتلك المقتضية



والمرق وماء الزردج ويجوز الطهارة بماء  
خالط شيء طاهر فغير واحد وضافه كماء  
المد والماء الذي يختلط به الأسنان والضمائر  
والزفيران وكل ماء وقعت فيه نجاسة  
لم يجز الوضوء به قليلا كان أو كثيرا إلا أن النبي  
أمر بحفظ الماء من النجاسة فقال لا يبولن  
أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من  
النجاسة وقال عم إذا استيقظ أحدكم من  
نومه فلا يغتسل به في إلاناء حتى يغسلها ثلاثا  
فإنه لا يدري أين بانت يده وأما الماء الجان  
إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه

إذا لم

هذا إذا كانت النجاسة ما فوقها  
أو كانت عليها أو على النجاسة  
أو كانت في جوارها أو على النجاسة  
أو كانت في موضعها أو على النجاسة  
أو كانت في موضعها أو على النجاسة

إذا لم ير لها أثر لأنها لا تستقر مع جريان الماء  
والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه  
بتحرك الطرف الآخر إذا وقعت نجاسة  
في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر  
لأن الظاهر أن النجاسة لا تفصل اليه  
وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء  
لا ينجسه كالبعوض والذباب والزناير والعقارب  
وموت ما يعيش في الماء لا يفسد الماء كالمسك  
والصندع والسرطان والماء المستعمل لا يجوز  
استعماله في طهارة الأحداث والمستعمل  
كل ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن

ونحوها



منه ما فيه من الماء وان  
انفق الحيوان فيها او نفست نزع جميع ما فيها من الماء

على وجه القربة وكل اهاب ربح فقد طهر  
وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجلد  
الخنزير والادمي وشعر الميتة وعظمها وقولها  
وصوفها وعصبها طاهر اذ لم يكن عليها وسم  
واذا وقع في البئر نجاسة نزعته وكان نزع ما  
من الماء طهارة لها فان ماتت فيها فانه او  
عصفورة او صبرة او سودانية او سام ابر  
نزع منها ما بين عشرين دلو الى ثلثين بحسب  
كبر الدلو وصغرها وان ماتت فيها حمامة او  
دجاجة او سنور نزع منها ما بين اربعين  
دلو الى ستين فان ماتت فيها كلب او خنزير

او شاة

او شاة او ادمي نزع جميع ما فيها من الماء وان  
انفق الحيوان فيها او نفست نزع جميع ما فيها من الماء  
صغر الحيوان او كبر وعدد الدلاء يعتبر بالدلو  
الوسط المستعمل للابار في البلدان فان نزع  
منها بالدلو العظيم قدر ما يسع فيه من الدلو  
احتسب به وان كانت البئر معينا لا نزع فوق  
نزع ما فيها من الماء اخرجوا مقدار ما كانت فيها  
من الماء طهارة لها وقد روي عن محمد بن الحسن  
انه قال ينزع منها ما بين مائتي دلو الى ثلث  
مائة وقال بعضهم يحفر بئر على قدر عمقها  
وطولها وعرضها واذا امتلكت الثانية مثل







أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة  
 والنية فرض في التيمم مستحب في الوضوء وينقض  
 التيمم كل شيء ينقض الوضوء وينقضه أيضاً رويته  
 الماء إذا قدر على استعماله ولا يجوز التيمم إلا بصعيد  
 طاهر ويستحب لمن لم يجد الماء في أول الوقت وهو  
 يرجو أن يجد في آخر الوقت أن يؤخر الصلوات  
 إلى آخر الوقت فإن وجد الماء تَوَضَّأَ وإلا تيمم  
 وصلى بنيمته ما شاء من الغرايف والنوافل ويجوز  
 التيمم للصحيح المقيم في المصر إذا حضره جنازة  
 والولي غيره فخاف أن يشتغل بالوضوء أن تفوت  
 الصلوة تيمم وصلى وكذلك من حضر العبد

فخاف

الماء الطاهر الطهور

فخاف أن يشتغل بالطهارة أن تفوت صلاة العبد  
 تيمم وصلى وإن خاف من شهود الجمعة أن يشتغل  
 بالطهارة أن تفوت صلاة الجمعة تَوَضَّأَ ولم تيمم  
 فإن أدرك الجمعة صلاتها وإلا صلى الظهر أربعاً  
 وكذلك إن ضاقت الوقت فحشيت أن تَوَضَّأَ فات  
 الوقت لم تيمم ولكنه تَوَضَّأَ ويصلي فائنته <sup>المسألة</sup>  
 إذا نسي الماء في رحله فتيَّم وحيله ثم ذكر الماء لم يعد  
 صلاته عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف بعد  
 وليس على التيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يفرجه ماء  
 أن يغلب الماء فإن غلب على ظنه أن هناك ماء  
 لم يجز له أن يتيَّم حتى يطلبه وإن كان مع رفيقه



روى عن ابي جعفر رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في صلاة النافلة فقال هو ان تغسل الخفين من  
 ابدا وبعدهما سائر السجدة وان تحتبني  
 يغني عنهما وعلينا وان ترى المسح على الخفين  
 كذا ما لو لم يراه ثم لم يمسح فغسل فغسله كما جاز

طلبه منه قبل ان يتم فان منعه منه نيتهم كذا

علي الخفين المسح على خفين جائز بالسنة من كل  
 حدث موجب للوضوء اذا لبسهما على طهارة  
 كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسح يومها  
 وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام وليالها  
 وابتدأوها عقب الحديث والمسح على الخفين على  
 ظاهرهما خطوطا بالاصابع يتبداء من رؤس  
 الاصابع الى الساق وفرض ذلك مقدار  
 ثلثة اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح  
 على خفي فيد خرق كبير تبين منه مقدار ثلثة

اصابع

فان كان في موضع واحد من الخفين ثلثة اصابع  
 او اكثر فغسله وان كان في موضعين من الخفين  
 ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان في موضعين  
 من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان  
 في موضعين من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله

فان كان في موضع واحد من الخفين ثلثة اصابع  
 او اكثر فغسله وان كان في موضعين من الخفين  
 ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان في موضعين  
 من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان  
 في موضعين من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله

فان كان في موضع واحد من الخفين ثلثة اصابع  
 او اكثر فغسله وان كان في موضعين من الخفين  
 ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان في موضعين  
 من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان  
 في موضعين من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله

ان جعل الخفان من صبر او زجاج او خشب لا يجوز المسح عليهما  
 وان كان من صبر او زجاج او خشب لا يجوز المسح عليهما  
 وان كان من صبر او زجاج او خشب لا يجوز المسح عليهما  
 وان كان من صبر او زجاج او خشب لا يجوز المسح عليهما

من اصابع الرجل فان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز  
 المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقض  
 المسح ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا نزع خف  
 ومضي المدق فاذا تمت المدقة نزع خفيه وغسل  
 رجله وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء  
 ومن ابتداء المسح وهو مقيم مسافر قبل تمام يوم  
 وليلة مسح تمام ثلثة ايام وليالها ومن ابتداء  
 المسح وهو مسافر ثم اقام فان كان مسح يومها  
 وليلة او اكثر لم يزد عليه نزع خفيه وغسل رجله  
 وان كان مسح اقل من يوم وليلة ثم مسح يوم  
 وليلة ومن لبس جرموق فوق خف مسح عليه

فان كان في موضع واحد من الخفين ثلثة اصابع  
 او اكثر فغسله وان كان في موضعين من الخفين  
 ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان في موضعين  
 من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان  
 في موضعين من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله

فان كان في موضع واحد من الخفين ثلثة اصابع  
 او اكثر فغسله وان كان في موضعين من الخفين  
 ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان في موضعين  
 من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله وان كان  
 في موضعين من الخفين ثلثة اصابع او اكثر فغسله



ولا يجوز المسح على جوربين عند أبي حمزة نعم إلا أن  
 يكون مجلدين أو متعلين وقال لا يجوز المسح على  
 الجوربين إذا كانا خنثين لا يشفان الماء  
 ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع  
 والقفازين ويجوز المسح على الجبائر وإن شذها  
 على غير الوضوء فإن سقطت عن برء لم يبطل المسح  
 وإن سقطت عن برء بطل المسح **هـ هـ هـ**  
**ثلاثة أيام ولياليها فما نقص من ذلك فليس**  
**بحيض وهو استحاضة وأكثره عشرة أيام ولياليها**  
**وما زاد عليها فهو استحاضة وما تراه المرات**

وإذا كان الجوربين من الجلد أو غيره من الثياب لم يجز المسح عليهما  
 وإذا كانا من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما  
 وإذا كانا من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما

وإذا كان الجوربين من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما  
 وإذا كانا من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما

وإذا كان الجوربين من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما  
 وإذا كانا من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما

من  
 وإذا كان الجوربين من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما  
 وإذا كانا من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما

من حمرة والصيفة والكدر في أيام حيض  
 فهو حيض حتى نرى البياض خالص وقال  
 أبو يوسف رحمه الله الكدر ليس بحيض إلا أن  
 يقدم الدم والحيض يسقط عن الحيض  
 وصحرم عليها الصوم تقضي الصوم ولا تقضي  
 الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت  
 ولا يأتها زوجها ولا يجوز للحائض ولا للحبث  
 قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث من المصحف  
 إلا أن يأخذ بغلافه وإذا انقطع دم الحيض  
 لأقل من عشرة أيام لم يجز لها حتى تغتسل  
 أو يمضى عليها وقت صلاة كاملة فإن انقطع

مطلوب  
 الحيض والنسب للثلاثة أيام ولياليها  
 الحيض والنسب للثلاثة أيام ولياليها  
 الحيض والنسب للثلاثة أيام ولياليها

وإذا كان الجوربين من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما  
 وإذا كانا من الكتان أو غيره من الخشن لم يجز المسح عليهما



دَمِهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ جَازٍ وَطَنُهَا قَبْلَ الْغُسْلِ  
 وَالْعَلَمُ إِذَا تَخَلَّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي مَدَّةٍ حَبِصَ  
 فَهُوَ كَالدَّمِ جَارِيٍّ وَأَقْلُ الْعَلَمِ خَمْسَةَ عَشْرَةَ  
 يَوْمًا وَلَا غَايَةَ لِأَكْثَرِهِ وَدَمُ الْإِسْتِحَاظَةِ هُوَ  
 مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ  
 أَيَّامٍ فَحُكْمُ الرِّعَافِ الدَّائِمِ لَا يَمْنَعُ الصَّوْمَ  
 وَلَا الصَّلَاةَ وَلَا الْوُحْيَ وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى عَشْرَةِ  
 أَيَّامٍ وَلِلرَّأْيِ عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ  
 عَادَتِهَا وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاظَةٌ  
 وَإِذَا ابْتَدَأَتْ مَعَ الْبَاوِعِ اسْتِحَاظَةً فَحَبِصَ  
 عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَالْبَاقِي اسْتِحَاظَةٌ

والمستحاضة

وَالْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ يَسْلُسُ الْبَوْلَ وَالرِّعَافَ الدَّائِمَ  
 وَالْجَرْحَ الَّذِي لَا يَبْرِقُ يَتَوَضَّعُونَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ  
 فَيُصَلُّونَ بِذَلِكَ الْوَضُوءِ مَا شَاءَ وَمِنْ الْفَرَايِضِ  
 وَالنَّوَافِلِ فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وَضُوهُمُ وَكَانَ  
 عَلَيْهِمْ اسْتِيفَانُ الْوَضُوءِ لِصَاقِ أُخْرَى وَالنِّفَاسُ  
 هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ وَالدَّمُ الَّذِي  
 تَرَاهُ حَامِلٌ وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ فِي حَالِ وَلَادَتِهَا  
 قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاظَةٌ وَأَقْلُ النِّفَاسِ لِأَحَدِهِ  
 وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاظَةٌ  
 وَإِذَا نَجَّاهُ وَزَالَ الدَّمُ عَنْ أَرْبَعِينَ وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ  
 الْمَرْأَةُ وَلَدَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَهَا عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ



فِي النِّفَاسِ رُدَّتْ إِلَى أَيْدِي عَادَتِهَا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا  
عَادَةٌ فَابْتَدَأَ نِفَاسُهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَمَنْ  
وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ فَنَفَاسُهَا  
مَا خَرَجَ مِنَ الدَّمِ عَقِبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ  
أَبِي حَنِبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ حَرَّمَهَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزَفَرٌ  
عَقِبَ الْوَلَدِ الثَّانِي **أَمَّا الْخَاسَةُ**  
نَظْمُ الْخَاسَةِ وَاجِبٌ مِنْ بَدَنِ الْمُصَلِّي وَثَوْبِهِ  
وَالْمَكَانِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْهِ وَيَجُوزُ تَطْهِيرُ الْخَاسَةِ  
بِالْمَاءِ وَبِكُلِّ مَا يَبْرِئُ ظَاهِرَ تَمَكُّنٍ إِذَا تَوَقَّاهُ كَالْحُلِّ  
وَمَا يَدُ الْوَرْدِ وَإِذَا أَصَابَتْ خُفَّ خَاسَتِهَا  
جَمْرَةٌ فَخُفَّتْ فَذَلِكَ بِالْأَرْضِ جَازٍ وَالْمَنْعُ خَجَسٌ

يَجِبُ غَسْلُ رُطْبِهِ فَإِذَا جَفَّ عَلَى الثَّوْبِ أَجَزُّ  
فِيهِ الْفَرْكُ وَالْخَاسَةُ إِذَا أَصَابَتْ الْمِرَّةَ وَالسِّيفَ  
الْكُتْفَةَ بِسُحُومِهَا وَإِذَا أَصَابَتْ الْأَرْضَ خَاسَتُهَا فَجَفَّتْ  
بِالشَّمْسِ وَذَهَبَ أَثَرُهَا جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَى مَكَانِهَا  
وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّنُ مِنْ تَرَابِهَا وَمَنْ أَصَابَهُ مِنَ الْخَاسَةِ  
الْمُغْلَقَةُ كَالِدَمِّ وَالْفَاطِطُ وَالْبَوْلُ وَخَمْرٌ مَقْدَارُ  
الدِّرْهِمْ وَمَادُونَةٌ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ فَإِنْ زَادَ  
لَمْ يَجُزْ وَأَنْ أَصَابَتْهُ مِنَ الْخَاسَةِ الْمَخْفُفَةُ كَبَوْلِ  
مَا يُؤْكَلُ لِحْمُهُ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ مَا لَا يَبْلُغُ  
رُبْعَ الثَّوْبِ وَتَطْهِيرُ الْخَاسَةِ الَّتِي يَجِبُ غَسْلُهَا  
عَلَى وَجْهَيْنِ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْهَا عَيْنٌ مَرَّتَيْنِ فَطَوَّأَتْ



زوال عينها الا ان يبعث من اثرها ما يشق ازالته  
 وما ليس له عين مرئية فطهارتها ان يغسل حتى  
 يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر ولا يستجاء سنة  
 يجرى فيه الحجر والمدروفاة مقامه بمسحة حتى  
 ينقيه وليس فيه عتد مسنون وغسله بالماء  
 افضل فان تجاوزت الخجاسة من خرجها لم يجز  
 فيه الا الماء او المائع ولا يستنج بعظم ولا يروث  
 ولا يطعم ولا يمينه **باب الصلاة**  
 اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض  
 المعترض في الافق واخر وقتها ما لم تطلع الشمس  
 واول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها

هذا هو الوقت  
 الذي فيه  
 يصلي  
 الفجر  
 الثاني  
 وهو  
 البياض  
 المعترض  
 في الافق  
 واخر وقتها  
 ما لم تطلع  
 الشمس

اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال عند  
 الجحيفة رحمه وقالوا اذا صار ظل كل شئ مثله  
 واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين  
 واخر وقتها ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب  
 اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم يغيب الشفق وهو  
 البياض الذي يرى في الافق بعد حجرة عند الجح  
 وقالوا حجرة واول وقت العشاء اذا غاب  
 الشفق واخر وقتها ما لم يطلع الفجر ويستحب  
 الاسفار بالفجر والابراد بالظهر في الصيف  
 ونقديها في الشتاء وتأخير العصر ما لم يتغير  
 الشمس وتجيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل



لِلَّيْلِ وَيَسْتَحِبُّ فِي الْوُتْرِ أَنْ يَأْتِيَ صَلَاةَ اللَّيْلِ أَنْ  
يُحْزَرَ الْوُتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ وَأَنْ لَمْ يَتَّقِ بِالْإِتْبَاهِ أَوْ تَرَى

### قَبْلَ النَّوْمِ الْأَذَانُ

الْأَذَانُ سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَتُجْمَعُ دُونَ مَا سِوَاهَا  
وَصِفَتُهُ الْأَذَانُ مَعْرُوفَةٌ وَلَا تُرْجِعُ فِيهِ وَبِزِيدٍ

فِي أَذَانِ الْعَجْرِ بَعْدَ الْفَلَاحِ الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ

مَرَّتَيْنِ وَالْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ إِلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهَا  
بَعْدَ الْفَلَاحِ فَدَقَّامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ وَيُرْسَلُ

فِي الْأَذَانِ وَيُجَنَّدُ فِي الْإِقَامَةِ وَيَسْتَقْبَلُ بِهَا  
الْقِبْلَةَ وَإِذَا بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ حَوْلَ وَجْهِهِ

يَمْنًا وَشِمَالًا وَيُؤْذَنُ لِلْفَائِتَةِ وَيَقِيمُ فَإِنْ

فَاتَتْ

فَاتَتْ الصَّلَاةُ أَذَنَ لِلْأَوَّلَى وَأَقَامَ وَكَانَ خَيْرًا

فِي الثَّانِيَةِ أَنْ شَاءَ أَذَنَ وَأَقَامَ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى

الْإِقَامَةِ وَيَنْبَغِي لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يُؤْذِنَ وَيَقِيمَ عَلَى طَرَاةٍ

وَأَنْ أَذَنَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازٍ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ

وَضوءٍ وَيُؤْذِنُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ

دُخُولِ وَقْتِهَا شُرُوطُ الْمَسْئُورِ

الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا يَحْتَجُّ عَلَى الْمُصَلِّانِ نَعْمَ الْعِلَاهَارَةَ

مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَخْيَاسِ عَلَى مَا قَدْ مَنَاهُ وَيُسْتَرَى

عَوْرَتُهُ وَالْعَوْرَةُ مِنَ الرَّجُلِ مَا خَتَّ السُّرَّةَ إِلَى الرُّكْبَةِ وَالرَّكْبَةُ

مِنَ الْعَوْرَةِ وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا

وَكَفْرُهَا وَقَدَمُهَا وَمَا كَانَ عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ

فَاتَتْ الصَّلَاةُ أَذَنَ لِلْأَوَّلَى وَأَقَامَ وَكَانَ خَيْرًا  
فِي الثَّانِيَةِ أَنْ شَاءَ أَذَنَ وَأَقَامَ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى  
الْإِقَامَةِ وَيَنْبَغِي لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يُؤْذِنَ وَيَقِيمَ عَلَى طَرَاةٍ  
وَأَنْ أَذَنَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازٍ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ  
وَضوءٍ وَيُؤْذِنُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ  
دُخُولِ وَقْتِهَا

فَاتَتْ الصَّلَاةُ أَذَنَ لِلْأَوَّلَى وَأَقَامَ وَكَانَ خَيْرًا  
فِي الثَّانِيَةِ أَنْ شَاءَ أَذَنَ وَأَقَامَ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى  
الْإِقَامَةِ وَيَنْبَغِي لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يُؤْذِنَ وَيَقِيمَ عَلَى طَرَاةٍ  
وَأَنْ أَذَنَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازٍ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ  
وَضوءٍ وَيُؤْذِنُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ  
دُخُولِ وَقْتِهَا

فَاتَتْ الصَّلَاةُ أَذَنَ لِلْأَوَّلَى وَأَقَامَ وَكَانَ خَيْرًا  
فِي الثَّانِيَةِ أَنْ شَاءَ أَذَنَ وَأَقَامَ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى  
الْإِقَامَةِ وَيَنْبَغِي لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يُؤْذِنَ وَيَقِيمَ عَلَى طَرَاةٍ  
وَأَنْ أَذَنَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازٍ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ  
وَضوءٍ وَيُؤْذِنُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ  
دُخُولِ وَقْتِهَا

فَاتَتْ الصَّلَاةُ أَذَنَ لِلْأَوَّلَى وَأَقَامَ وَكَانَ خَيْرًا  
فِي الثَّانِيَةِ أَنْ شَاءَ أَذَنَ وَأَقَامَ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى  
الْإِقَامَةِ وَيَنْبَغِي لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يُؤْذِنَ وَيَقِيمَ عَلَى طَرَاةٍ  
وَأَنْ أَذَنَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازٍ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ  
وَضوءٍ وَيُؤْذِنُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ  
دُخُولِ وَقْتِهَا



مِنْ الْأَمَةِ وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ وَمَا سِوَى  
ذَلِكَ مِنْ بَيْتِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ  
مَا يَزِيلُ بِهِ الْخَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ  
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا يُوجِبُ  
بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أَجْزَاهُ  
وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ وَنُبُوِي الصَّلَاةِ الَّتِي يَدْخُلُ  
فِيهَا بَيْتُهُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَمَةِ بِعَمَلٍ  
وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِفًا فَيُصَلِّي  
إِلَى أَى جِهَةٍ قَدَرًا فَإِنْ أَشْبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةَ  
وَلَيْسَ بِحِفْزَةٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ عَنْهَا اجْتِهَادٌ وَصَلَّى  
فَإِنْ عَادَ أَنْ يَخْطَأَ بَعْدَ مَا صَلَّيَ لَا يُعِيدُ

وَأَنْ

وَأَنْ عِلْمَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتِدَارًا إِلَى الْقِبْلَةِ  
وَبَنَى عَلَيْهِ <sup>أَيْ الْمَقْلَدَ</sup> **بَابُ** **صِفَةِ الصَّلَاةِ**  
فَرَأَيْتُ الصَّلَاةَ سِتَّةَ حَرَمِيَّةٍ وَالْقِيَامَ وَالْقِرَاءَةَ  
وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالْقَعْدَةَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ مَقْدَارُ  
النَّشْءِ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ وَإِذَا دَخَلَ  
الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى  
يُحَازِيَ بِأُيُومِهِ شَحْمَتِي أذُنِيهِ فَإِنْ قَالَ  
بَدَلًا مِنَ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ أَجَلُّ أَوْ اللَّهُ  
أَكْبَرُ حَازَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ وَحَدَّثَ عَنْهُمَا اللَّهُ وَقَالَ  
أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ  
أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ وَبَعَثَ بَيْنَ الْيَمَنِ



عَلَى الْيُسْرَى وَيَضَعُهَا تَحْتَ السَّرَّةِ وَيَقُولُ  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ وَيَسْتَعِيزُ بِاللَّهِ  
مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَقْرَأُ لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَيُسَبِّحُهَا ثَمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ  
مَعَهَا أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَى سُورَةٍ شَاءَ وَإِذَا  
قَالَ الْآيَامَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ وَيَقُولُهَا  
الْمُؤْتَمُّ وَتُخَفُّونَهَا ثَمَّ يَكْبُرُ وَبَرُكُوعٌ وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ  
عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيَفْرِجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَيَسْبِطُ ظِلَّهُ  
وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَنْكِسُهُ وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ  
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا وَذَلِكَ إِذَا نَاهُ ثُمَّ  
يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِكَ وَيَقُولُ

المؤتم

الْمُؤْتَمُّ مَرَّتَيْنِ الْكَ حَمْدُكَ إِذَا اسْتَوَى فَأَبْمَا كَبَّرَ وَحَمْدُ  
وَأَعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ  
وَسَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ وَجْهَهُ فَإِنْ انْقَضَ عَلَى أَحَدِهَا جَازَ  
وَيَكْرَهُ عِنْدَ بَيْتِهِ نَفْسًا وَقَالَ لَا جُورَ إِلَّا قِصَارٌ عَلَى الْأَنْفِ  
إِلَّا بَعْدَ رَوَانٍ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ عَامَّةٍ أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبَةٍ  
جَازَ وَبِيَدَيْهِ ضَبْعِيهِ وَجَبَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ  
وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ خَوَالِفَ الْقِبْلَةِ وَيَقُولُ فِي سَجْدَةٍ  
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ إِذَا نَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ  
رَأْسَهُ وَيَكْبُرُ فَإِذَا اطْمَأَنَّ جَالِسًا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَإِذَا  
اطْمَأَنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ وَاسْتَوَى فَأَبْمَا عَلَى صَدْرِهِ  
قَدَمَيْهِ وَلَا يَقْعُدُ وَلَا يَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ



وَيَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى  
 إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفِيحُ وَلَا يَنْعَوِزُ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي الْبَيْكَةِ  
 الْأُولَى فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكْعَةِ  
 الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ  
 لِيَمْنِهِ نَصْبًا وَوَجَّهَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ غَوَّاقِبَةً وَضَعَ  
 يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ <sup>الشَّهَادَةَ</sup>  
 التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ  
 أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ <sup>أَيُّ الْقِيَادَةِ الْمَالِيَةِ كُلِّجَ وَالرُّكُوتِ لِلَّهِ</sup>  
 وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
 وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا  
 فِي الْفَعْدَةِ الْأُولَى وَيُقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ <sup>أَيُّ الشَّهَادَةِ</sup>

فَلْيُؤَدِّ

فَاخُذْهُ الْكِتَابَ خَاصَّةً فَإِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ  
 جَلَسَ كَمَا جَلَسَ فِي الْأُولَى وَتَشَهَّدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ  
 وَدَعَا بِمَا يُشَبِّهُه الْفَاطَةُ الْقُرْآنِ وَالْأَدْعِيَةُ الْمَأْثُورَةُ  
 وَلَا يَدْعُو بِمَا يُشَبِّهُه كَلَامُ النَّاسِ ثُمَّ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ  
 وَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ  
 ذَلِكَ وَيُحْجَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ  
 مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِنْ كَانَ إِيَّامًا وَخِيفَ الْإِمَامُ  
 الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُحْتَزٌّ  
 إِنْ شَاءَ رَبُّهُ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ وَأَنْ شَاءَ خَافَتْ وَخِيفَ  
 الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْوُتْرَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ  
 لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ سَلَامًا وَتَقِفُ فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ

وَأَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَهُنَّ سَلَامًا  
 وَأَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَهُنَّ سَلَامًا  
 وَأَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَهُنَّ سَلَامًا



فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ فَإِنْ خَلَعَ الْكِتَابَ  
 وَسُورَةً مَعَهَا فَإِذَا ارَادَ أَنْ يَقْنَتَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ  
 ثُمَّ قَنَتَ وَلَا يَقْنَتُ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ  
 قِرَاءَةُ سُورَةٍ بِغَيْرِهَا لِأَجْزَائِهَا وَكَبَّرَ أَنْ تَخْذُ سُورَةً  
 بِغَيْرِهَا لِأَقْرَبِهَا غَيْرِهَا وَادْنَى مَا يَجْزِي  
 مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا بَنَيْنَا وَلَهُ اسْمُ الْقُرْآنِ عِنْدَ أَبِي  
 حَنِيفَةَ وَفَالَا لَا يَجْزِي أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ قَصَارٍ  
 أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ وَلَا يُقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ وَمَنْ ارَادَ  
 الدُّخُولَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا جَنَّمَ إِلَى ثَلَاثِينَ نَبْذَ الصَّلَاةِ  
 وَنَبْذَ الْمُنَابِقَةِ وَجَمَاعَةٍ سَنَةِ مُؤَكَّدَةٍ وَأَوَّلَى النَّاسِ  
 بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ فَإِنْ نَسَا وَوَقَفَ قَرَأَ

فَإِنْ

في جميع السنة  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر

فَإِنْ نَسَا وَوَقَفَ ارْغَمَ فَإِنْ نَسَا وَوَقَفَ ارْغَمَ وَكَبَّرَهُ  
 فَقَدَّمَ الْعَبْدَ وَالْأَعْرَى وَالْفَاسِقَ وَالْأَعْمَى وَوَقَفَ  
 الزَّانِفَانِ فَقَدَّمَ الْوَاجِزَ وَبَيَّنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يَطُولَ  
 بِهِمُ الصَّلَاةُ وَكَبَّرَ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّيْنَ وَحَدَّثَنَ جَمَاعَةً  
 فَإِنْ فَعَلْنَ وَقَضَى الْإِمَامُ وَسَطُوهُنَّ وَمَنْ صَلَّاهُ مَعَ وَاحِدٍ  
 أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ فَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا وَلَا يَجُوزُ  
 لِلرِّجَالِ أَنْ يَقْدُمُوا بِأَمْرَةٍ وَيَصِفُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبَا  
 ثُمَّ الْخِثَانَاءُ ثُمَّ النِّسَاءُ فَإِنْ قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَى جَنْبِ  
 رَجُلٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ كَانَ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ  
 وَكَبَّرَ لِلنِّسَاءِ حُضُورَ الْجَمَاعَةِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُخْرِجَ الْعَزِيدَ  
 فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَلَا يُصَلِّيَ الطَّاهِرُ خَلْفَ



مِنْ بَسَلِ الْبَوْلِ وَلَا الظَّاهِرَاتِ خَلْفَ الْمُسْتَحَاضَةِ  
 وَلَا الْفَارِي خَلْفَ الْإِنِّي وَلَا الْمَكْنِي خَلْفَ الْعَرَابِ  
 وَجُوزَ أَنْ يُؤْمَرَ الْمُسْتَحِضِينَ وَالْمَأْسُوحَ عَلَى الْخَفَيْنِ  
 الْغَائِبِينَ وَيُصَلِّي الْقَائِمُ خَلْفَ الْقَاعِدِ وَلَا يَصَلِّي  
 الَّذِي يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ خَلْفَ الْمُوِي وَلَا يَصَلِّي الْمُفْرَضُ  
 خَلْفَ الْمُتَقَرِّفِ وَلَا مَنْ يُصَلِّي فَرْضًا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرْضًا  
 آخَرُ وَيُصَلِّي الْمُتَقَرِّفُ خَلْفَ الْمُفْرَضِ وَمَنْ أَقْدَى بِأَمَامِ  
 ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَنَوَّاهُ إِعَادَ الصَّلَاةِ وَكَرَّرَ لِلصَّلَاةِ  
 أَنْ يَغْتَبِ ثُبُوتَهُ أَوْ يَحْسُدَ وَلَا يَتَقَلَّبُ مَحْضًا إِلَّا أَنْ لَا  
 السَّجْدَ فَيَسْتَوِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَفْرُقُ أَحْصَاءَ  
 وَلَا يَحْسُدَ وَلَا يَسْتَدِلُّ ثُبُوتَهُ وَلَا يَعْطِشُ شَعْرَةً وَلَا

نَوْبُهُ  
 بِرَأْيِ الْفَارِي خَلْفَ الْإِنِّي وَلَا الْمَكْنِي خَلْفَ الْعَرَابِ

وَفِي الْكَلَامِ

ثُبُوتَهُ وَلَا يَلْتَفِتُ وَلَا يَقْعُ وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ  
 وَلَا بِيَدَيْهِ وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ وَلَا يَشْرَبُ وَلَا  
 يَأْكُلُ فَإِنْ سَبَقَ حَدَثٌ أَنْصَرَفَ فَإِنْ كَانَ إِمَامًا  
 اسْتَخْلَفَ وَتَوَضَّأَ وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ وَالْإِسْتِنَافُ  
 أَفْضَلُ وَأَنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ جَنَّ أَوْ أَتَى عَلَيْهِ <sup>مَقَهَقَه</sup>  
 اسْتِنَافُ الصَّلَاةِ وَأَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا  
 أَوْ نَاصِيًا <sup>أَوْضُوهُ</sup> بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَأَنْ سَبَقَهُ لِحَدَثٍ  
 بَعْدَ الشَّهَادَةِ تَوَضَّأَ وَسَلَّمَ وَأَنْ تَعَدَّ لِحَدَثٍ  
 فِي هَذِهِ حَالَةٍ أَوْ عَمَلٍ غَمَلًا بَنَى فِي الصَّلَاةِ نَمَتْ  
 صَلَاتُهُ وَأَنْ رَأَى الْمُسْتَحِضِمَ الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ  
 صَلَاتُهُ وَأَنْ رَأَى بَعْدَ مَا قَعَدَ قَدْرَ الشَّهَادَةِ

تَمِينًا وَشِمَالًا



أَوْ كَانَ مَا سَجَّاهُ أَنْقَضَتْ مَرَّةً مَسْحَهُ أَوْ خَلَعَ خَفِيَّهُ  
بِعَمَلٍ قَلِيلٍ أَوْ كَانَ أَمِينًا فَتَعَلَّمَ سُورَةَ أَوْ عَرِيَانًا  
فَوَجَدَ ثَوْبًا أَوْ مَوْمِيًا فَقَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
أَوْ تَذَكَرَانَ عَلَيْهِ صَلَوةً قَبْلَ هَذِهِ أَوْ أَحَدَيْتَ  
الْأَيَّامَ الْفَارِيَّةَ فَاسْتَخْلَفَ أَمِينًا أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ  
فِي صَلَوةِ الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي جُمُعَةٍ أَوْ خَرَجَ  
وَقْتُ صَلَوةِ صَاحِبِ الْعَزْدِ أَوْ كَانَ مَا سَجَّاهُ عَلَى  
الْجَبْرِ فَسَقَطَتْ عَنْ بَرٍّ بَطَلَتْ صَلَوةٌ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَتَّبِعُ صَلَوةً

### قضاء الفرائض

وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوةٌ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدَّرَهَا

عَلَى صَلَوةِ الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَتْ صَلَوةُ الْوَقْتِ  
فَيَقْدِمُ صَلَوةَ الْوَقْتِ ثُمَّ يَقْضِيهَا فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوةٌ  
رَبَّتْهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا وَجِبَ فِي الْأَصْلِ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ  
الْفَوَائِثُ عَلَى سِتَّةِ صَلَوَاتٍ فَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ فِيهَا

### الأوقات

الَّتِي يَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَوةُ وَلَا يَحْزُرُ الصَّلَوةَ عِنْدَ طُلُوعِ  
الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي الظُّهْرِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا  
وَلَا يَصِلُ عَلَى جَنَازَةٍ وَلَا يَسْجُدُ لِلتَّلَافَةِ إِلَّا  
عَصْرَ يَوْمِهِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيَكْرَهُ أَنْ تَنْقَلِبَ بَعْدَ  
صَلَوةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ صَلَوةِ الْعَصْرِ  
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ



الوقتين القوابت وسجدة للتلاوة ويصلي  
 على الحنازة ولا يصلي ركعتي الطواف ويكره  
 أن يتنفل بعد طلوع الفجر بالكثرة من ركعتي الفجر  
 ولا يتنفل قبل المغرب **باب النوافل**  
 السنة في الصلوة أن يصلي ركعتين بعد طلوع  
 الفجر وأربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وأربعاً  
 قبل العصر وإن شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب  
 وأربعاً قبل العشاء وأربعاً بعده وإن شاء  
 ركعتين وتوافل النهار إن شاء يصلي ركعتين  
 بتسليمه واحد وإن شاء أربعاً ويكره الزيادة  
 على ذلك فاما نافلة الليل قال أبو حنيفة

ان

ان صلى ثمان ركعات بتسليمه واحدة جاز ويكره  
 الزيادة على ذلك وقال لا يزيد بالليل على ركعتين  
 بتسليمه واحدة والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين  
 الأوليين وهو مخير في الأخيرين ان شاء قرأ وان  
 شاء سبغ وان شاء سكت والقراءة واجبة في  
 جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر ومن دخل  
 في صلاة النفل ثم أفسدها فضاها وان صلى  
 أربع ركعات وقعد في الأوليين ثم أفسد الأخيرين  
 قضيه ركعتين ويصلي النافلة قاعداً مع القعدة  
 على القيام وان افتحها قائماً ثم قعد جاز عنده  
 وقال لا يجوز الأمن عند ومن كان خارجاً



المصرتقل على دابته الى اى جهة توجهت دابته  
يومى ايماء **باب** سجود

سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد  
السلام بسجدة سجدين ثم يتشهد ويسلم وسجود  
السهو يلزم اذا زاد في صلوة فعلا من جنسها  
ليس منها او ترك فعلا مسنونا او ترك قرأت  
فاغته الكتاب او القنوت او التشهد او تكبيرات  
العبدن او جهر الامام فيما يخافت او خافت  
فيما يجهر وسهر الامام بوجوب على المومئ السجود  
فان لم يسجد الامام لم يسجد المومئ فان سهر المومئ  
لم يلزم الامام ولا المومئ السجود ومن سهر

عن حمزة

عن العفث الاولي ثم تذكر وهو الى حال القعود  
اقرب عاد فجلس وتشهد وان كان الى حال القيام  
اقرب لم يعد ويسجد للسهو ومن سهر عن القعدة  
الاخيرة فقام الى خامسة رجع الى القعدة مالم  
يسجد واغنى الخامسة ويسجد للسهو فان قيد خامسة  
يسجد بطل فرضه ونحوك صلوة نقلا وكان  
عليه ان يضم اليها ركعة سادسة وان قعد  
في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى خامسة ولم  
يسلم بطلتها القعدة الاولي عاد الى القعود مالم  
يسجد في خامسة ويسلم وان قيد خامسة  
يسجد بطلتها الخامسة ويسجد للسهو فان قيد خامسة  
يسجد بطلتها الخامسة ويسجد للسهو فان قيد خامسة



وَالرُّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ وَمَنْ شَكَ فِي صَاوِتِهِ فَلَمْ يَدِرْ  
أَنَّهُ ثَلَاثٌ صَلَّاهُ أَمْ اِتِّعَا وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ  
اِسْتِثْنَاءُ الصَّلَاةِ وَأَنْ كَانَ الشَّكُّ بَعْضُ كُنْهٍ  
يُنْبِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
ظَنٌّ نَبِي عَلَى الْبَقِيَّةِ **باب** **صلوة المريض**  
إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَّاهُ قَاعِدًا بَرَكَعَ وَسَجَدَ  
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ يُؤَيِّ أَيْمَاءً وَجَعَلَ  
السُّجُودَ اخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْءٌ  
لِيَسْجُدَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ اسْتَلَفَ عَلَى  
ظَهْرِهِ وَجَعَلَ جُلْبَتَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ يُؤَيِّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
فَإِنْ اسْتَلَفَ عَلَى جَنْبِهِ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُؤَيِّ

جَازَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ آخِرَ الصَّلَاةِ  
وَلَا يُؤَيِّ بَعِيْنَهُ وَلَا بِجَانِبِهِ وَلَا بِقَلْبِهِ فَإِنْ قَدَّرَ  
عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلْزِمَهُ  
الْقِيَامُ وَجَازَ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا يُؤَيِّ أَيْمَاءً فَإِنْ صَلَّاهُ  
الصَّحِيحُ بَعْضُ صَلَاتِهِ قَائِمًا وَحَدَّثَ بِهِ مَرَضٌ ثُمَّ قَاعِدًا  
بَرَكَعَ وَسَجَدَ أَوْ يُؤَيِّ أَيْمَاءً إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ  
أَوْ مُسْتَلْقِيًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ وَمَنْ صَلَّاهُ بَعْضُ  
صَلَاتِهِ قَاعِدًا بَرَكَعَ وَسَجَدَ لِمَرَضٍ بِهِ ثُمَّ صَحَّ نَبِي عَلَى صَلَاتِهِ  
قَائِمًا فَإِنْ صَلَّاهُ بَعْضُ صَلَاتِهِ بِأَيْمَاءٍ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ اسْتِثْنَاءُ الصَّلَاةِ وَمَنْ أَعْيَى عَلَيْهِ خَمْسُ  
صَلَوَاتٍ فَمَادُ وَنَهَا قِصَافًا إِذَا صَحَّ فَإِنْ قَانَتْهُ



بِالْإِغْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ بِالسُّجُودِ <sup>الْبَاقِي</sup>  
 سَجُودَ الْمَدَنَةِ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ عَشْرًا فِي آخِرِ الْإِعْرَافِ  
 وَفِي الرَّعْدِ وَالْخُلُوفِ وَفِي إِسْرَائِيلَ وَمَرْيَمَ وَالْأَوْصِيَّةِ  
 الْحُجَّ وَالْفِرْقَانِ وَالْمَلِ وَالْمُنَزَّلِ وَفِي وَحْدِ السَّجْدَةِ  
 وَالْخَيْدِ وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ  
 وَالسُّجُودِ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى التَّالِي  
 وَالسَّامِعِ سَوَاءٌ قَصَدَ سَمَاعَ الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَقْصُدْ وَإِذَا  
 تَلَّى الْإِمَامُ آيَةَ سَجْدَةٍ سَجَدَ بِهَا وَسَجَدَ الْمَأْمُومُ مَعَهُ  
 وَإِنْ تَلَّى الْإِمَامُ الْمَأْمُومُ لَمْ يَسْجُدْ بِهَا إِلَّا مَامَ وَلَا الْمَأْمُومُ  
 وَإِنْ سَمِعُوا وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ آيَةَ سَجْدَةٍ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ  
 بِمُعْتَدٍ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْجُدْ بِهَا فِي الصَّلَاةِ وَنَسَجَدُ

بَعْدَ الصَّلَاةِ فَإِنْ سَجَدُوا فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَخْرُجُوا وَلَمْ  
 يَفْسِدِ الصَّلَاةُ وَمَنْ تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ بِهَا حَتَّى  
 دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ قَتَلَهَا وَسَجَدَ بِهَا أَجْزَأُ مِنَ السَّجْدَةِ  
 عَنِ التَّلَا وَتَيْنِ وَإِنْ تَلَاهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا  
 ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ قَتَلَهَا وَسَجَدَ بِهَا ثَانِيًا وَلَمْ يَجِبْهُ  
 السَّجْدَةُ الْأُولَى وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ  
 فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَجْزَأُ مِنْهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ وَمَنْ أَرَادَ  
 السُّجُودَ كَبَّرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ وَسَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ وَلَا  
 تَشْهَدُ عَلَيْهِ وَلَا سَلَامٌ <sup>بِاسْمِ</sup> سَلَامَةِ الْمَسَافِرِ  
 السُّفَرِ الَّذِي يُفَيِّرُهُ الْأَحْكَامُ أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ  
 مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْصِدِ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ



بَسِيرٍ إِلَى بَلَدٍ وَنَسِيَ الْأَقْدَامَ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ بِالسَّيْرِ  
فِي الْمَاءِ وَفَرَضَ الْمَسَافِرُ عِنْدَنَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ رِبَاعِيَّةً  
رُكْعَتَانِ لَا يُجْزِلُهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَدْ  
قَعَدَ فِي الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ الشَّهَادَةِ جَزَّتْ الرُّكْعَتَانِ  
عَنْ فَرْضِهِ وَكَانَتِ الْآخِرَتَانِ لَهُ نَافِلَةً وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ  
قَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ خَرَجَ مُسَافِرًا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ  
إِذَا فَارَقَ بَيْتَ الْمَعْرِ وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ  
حَتَّى يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا قِصَاعًا  
فَلَوْ زَمَّ الْأَتَمَامَ وَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ  
لَمْ يُتِمَّ الصَّلَاةُ وَإِنْ دَخَلَ بَلَدًا فَلَمْ يَنْوِ أَنْ يُقِيمَ فِيهِ  
خَمْسَةَ يَوْمًا وَإِنَّمَا يَقُولُ غَدًا أَخْرَجَ أَوْ بَعْدَ غَدٍ

أَخْرَجَ

أَخْرَجَ حَتَّى يَبْقَى عَلَى ذَلِكَ سِتِينَ صَلَاةً رُكْعَتَيْنِ وَإِنْ  
دَخَلَ الْعَسْكَرَ دَارًا أَوْ قَرْيَةً أَوْ إِقَامَةً خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا  
لَمْ يَتِمَّ الصَّلَاةُ وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ فِي صَلَاةٍ الْمَقِيمِ مَعَ  
بَقَاءِ الْوَقْتِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي فَائِتَةٍ  
لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ وَإِذَا صَلَّى الْمَسَافِرُ بِالْمَقِيمِينَ  
صَلَّى رُكْعَتَيْنِ وَسَلَّمْ ثُمَّ أَتَمَّ الْمَقِيمُونَ صَلَاتَهُمْ وَنَسَجَبَ  
لَهُ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَقُولَ أَمَّا صَلَاتُكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ  
وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ مَقَرَّ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِلْ أَقَامَةً  
وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَانْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطَنَ غَيْرَهُ ثُمَّ  
سَافَرَ وَدَخَلَ وَطَنَهُ الْأَوَّلَ لَمْ يُتِمَّ الصَّلَاةَ وَإِذَا نَوَى  
الْمَسَافِرُ أَنْ يُقِيمَ بَلَدًا وَخَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يُتِمَّ



الصلاة ومن فاتت صلاة في السفر قضاها في حضر  
ركعتين ومن فاتته صلاة في حضر صلاتها في السفر  
اربعا واما في المطيع في السفر في الركضة سواء  
لان الفضة لا تدرك  
**صلاة الجمعة لا تجزئ**

الا في مفر جامع او في مصل المصرو ولا يجوز في القرى  
ولا يجوز اخامتها الا للسلطان او من امره ومن  
شرائطها الوقت فتقع في وقت الظهر ولا تصح  
بعده ومن شرطها خطبة قبل الصلاة بخطب  
الايام خطبتين يفصل بينهما بقعة خفيفة  
وتخطب قائما على الطهارة فان اقصر على ذكر الله  
نحنا جاز عندنا حينئذ وقال لا بد من ذلك

الجمعة شرط بلزم ثلثة سوى الذي يفرد طويلا  
والحمد والتسبيح والتكبير كمثل الخطبة الطويلة

ان ابكر رجبه شك شرط تمام وقت وخطبه واطان اذن وعام  
هو اقامت الجماعة في ذكر وقت وعقل هو حزين عيني رحلين والثناء

طويل يسمى خطبة في العادة وان خطب قاعدا  
او على غير وضوء جاز وكبره ومن شرائطها جماعة  
واقلهم ثلثة سوى الامام عندنا جرح وقال الاثنان  
سوى الامام ويحجر الامام بالقراءة في الركعتين  
وليس فيها قراءة سورة بعينها ولا يجب الجمعة على  
مسافر ولا امرأة ولا عبيد ولا مريض ولا لغيره فان  
حضر ووصلوا مع الناس اجزهم عن فرض الوقت  
ويجوز للمسافر والمريض والعبد ان يؤثروا في الجمعة  
ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام  
ولا عذره كره له ذلك وجازت الصلاة فان بدله  
ان يحضر الجمعة فتوجهه الى الجمعة بطلت صلاة الظهر

ومن لا يجب عليه الجمعة  
من اهل القرى والبادي  
لهم ان يسكنوا الظاهر بجماعة  
يعوم الجمعة باذان واقامة  
قاضيهم



بالسَّعَى إِلَى الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا تَبْطُلْ حَتَّى  
 يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ وَيَكْرَهُ لِلْعَدُورِيِّ أَنْ يَصَلُّوا  
 الظُّهْرَ حِجَابَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَذَلِكَ أَهْلُ السَّجْنِ وَمَنْ  
 أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ مَا أَدْرَكَ  
 وَبَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ وَإِذَا أَدْرَكَ فِي الشَّهَادَةِ <sup>السَّهْوِ</sup> وَفِي سَجْدَةٍ  
 بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنُ يَوْسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقَالَ  
 مُحَمَّدٌ إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ  
 وَإِنْ أَدْرَكَ أَقَلَّهَا بَنَى عَلَيْهَا الظُّهْرَ وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ  
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَرَكَ النَّاسَ الصَّلَاةَ وَالْحَلَامَ حَتَّى يَفْرُغَ  
 مِنْ خُطْبَتِهِ وَأَنْ أَدَانَ الْمُؤَذِّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَذَانَ  
 الْأَوَّلَ تَرَكَ النَّاسَ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَتَوَجَّهُوا إِلَى الْجُمُعَةِ

وَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ جَلَسَ وَأَذَانَ الْمُؤَذِّنُ بَيْنَ  
 يَدَيْ الْمِنْبَرِ فَإِذَا فَرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ أَقَامُوا بِأَصْوَاتِهِ  
**صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ** يَسْتَحِبُّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ أَنْ يَطْعَمَ  
 الْإِنْسَانُ شَيْئًا قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلِّ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ  
 ثِيَابِهِ وَيَغْتَسِلَ وَيُطِيبُ وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمَصَلِّ وَلَا يَكْبُرُ  
 فِي طَرَفِ الْمَصَلِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ الْإِكْبَرُ وَلَا يَتَفَلَّحُ <sup>أَيْ لَا يَكْبُرُ خَلْفَهُ</sup>  
 قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمَصَلِّ وَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ بَارِفًا  
 الشَّمْسُ خَلَّ وَقْتُهَا إِلَى الزَّوَالِ فَإِنْ زَالَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ  
 وَقْتُهَا وَيَصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ يَكْبُرُ فِي الْأُولَى  
 تَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ ثُمَّ يَقُولُ بِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ  
 وَتِلْكَ تَابِعْدَ مَا تَمَّ يَقْرَأُ خَتَمَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ



معها ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يبدأ في الركعة الثانية  
 بالقراءة فإذا فرغ منها كبر تلك تكبيرات وكبر تكبيرة  
 رابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرات العبد ثم  
 يجلب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر  
 وأحكامها ومن فاته صلاة العبد مع الإمام لم يقضها  
 فإن غمها لعل على الناس وشهدوا عند الإمام  
 برؤية الهلال بعد الزوال صلى العبد من الغد  
 فإن حدث عذر منع الناس من الصلاة في اليوم  
 الثاني لم يصلها بعد ويستحب في يوم الاثنين أن  
 يغتسل ويتطيب ويتوضأ الا حتى يفرغ من الصلاة  
 وينتجبه إلى المسجده ويكبر ويصل الاضحية كعتين

صلاة

كصلاة الفطر ويجلب بعدها خطبتين يعلم الناس  
 فيها الاضحية وتكبيرات التثنية فإن كان عذر يمنع الناس  
 من الصلاة في يوم الاثنين صلىها من الغد وبعد غد  
 ولا يصلها بعدها وتكبيرات التثنية أوله عقيب  
 صلاة الفجر من يوم عرفة وآخر عقيب صلاة العصر  
 من يوم النحر عند أبي حنيفة وقالوا إلى صلاة العصر  
 من آخر أيام التثنية والتكبير عقيب الصلاة المفروضة  
 أن يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر  
 الله أكبر والله أكبر **باب صلاة الأضحية**  
 إذا اكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين  
 كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة

وهو يوم الاثنين  
 وتكبر في كل ركعة  
 وتكون صلاة الأضحية  
 في يوم الاثنين  
 وتكون صلاة الأضحية  
 في يوم الاثنين  
 وتكون صلاة الأضحية  
 في يوم الاثنين  
 وتكون صلاة الأضحية  
 في يوم الاثنين  
 وتكون صلاة الأضحية  
 في يوم الاثنين



وَيُخَفِّفُ فِيهَا عِنْدَ ابْنِ حَنَبَلٍ وَفِي الْأَجْمَعِ ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَ مَا  
صَلَّى حَتَّى تَخْلُ الشَّمْسُ وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الَّذِي  
يُصَلِّي بِهِمْ جُمُعَةً فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ الْإِمَامُ صَلَّى بِالنَّاسِ  
فَرَادَى وَلَيْسَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جُمُعَةٌ وَإِنَّمَا يُصَلِّي  
النَّاسُ كُلُّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفِ خُطْبَةٌ  
**بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ**  
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَيْسَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ صَلَاةٌ مُسْتَوْتَةٌ  
فِي جُمُعَةٍ فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَخَدَانَا جَازَ وَإِنَّمَا  
الْإِسْتِسْقَاءُ الدَّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ وَقَالَ لَا يُصَلِّي  
الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ يَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ يَخْطُبَ  
الْإِمَامُ بَعْدَهَا وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِالدَّعَاءِ وَيَقْلِبُ

الْإِمَامُ

الْإِمَامُ رَدَّائِهِ وَلَا يَقْلِبُ الْقَوْمَ أَرَادَ بِهِمْ وَلَا يَحْضُرُ  
أَهْلُ الذِّمَّةِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ **بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ**  
لَيْسَ بِحَسْبِ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ  
فَيُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرَوِجَاتٍ كُلُّ تَرَوِجَةٍ  
تَسْلِمَتَيْنِ وَيَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرَوِجَتَيْنِ مِقْدَارُ تَرَوِجَةٍ  
وَاحِدَةٍ ثُمَّ يُتَرَبِّعُهُمْ وَلَا يُصَلِّي الْوُتْرَ بِجُمُعَةٍ فِي غَيْرِ  
رَمَضَانَ **بَابُ صَلَاةِ الْوُتْرِ**

إِذَا اشْتَدَّ خَوْفُ جَعْلِ الْإِمَامِ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ  
طَائِفَةٌ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ طَائِفَةٌ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي  
بِهَذِهِ الطَّائِفَةِ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ فَاذْأَرْفَعُ رَأْسَهُ  
مَنْ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ تَمَضَّتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى



وَجِهَ الْعَدُوَّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى فَيُصَلِّ<sup>ي</sup>  
 بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ وَيُسَلِّمُ الْإِمَامُ وَلَمْ يُسَلِّمْ  
 الْقَوْمُ وَذَهَبُوا إِلَى وَجِهَ الْعَدُوَّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ  
 الْأُولَى فَصَلُّوا وَحْدَانًا رُكْعَةً بغيرِ قِرَاءَةٍ وَتَشَهُدًا  
 وَيُسَلِّمُوا وَمَضُوا إِلَى وَجِهَ الْعَدُوَّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ  
 الْآخَرَى فَصَلُّوا رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَتَشَهُدًا  
 وَسَلُّوا وَأَنْ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا صَلَّي بِالطَّائِفَةِ  
 الْأُولَى رُكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رُكْعَتَيْنِ وَيُسَلِّمُ الْإِمَامُ  
 بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكْعَتَيْنِ وَبِالْآخَرَى  
 رُكْعَةً وَلَا يَقَانِلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ وَأَنْ  
 فَعَلُوا ذَلِكَ بَعَلَّتْ صَلَاتُهُمْ وَأَذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ

صلوة

صَلُّوا رُكْعَانًا وَحْدَانًا يُؤْمِنُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الْإِ  
 جَةِ شَاءَ وَإِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ  
<sup>لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ كُنْ مِنْكُمْ مُقْبِلًا أَوْ مُدْبِرًا</sup>  
**باب صلاة الجنازة**  
 إِذَا احْتَضَرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَوْتِ وَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شَفَةِ  
 الْأَيْمَنِ وَلَقَّنَ شَهَادَتَيْنِ فَإِذَا آمَاتَ شَدَّ الْحَبْلَ  
 وَغَمَضَ عَيْنَيْهِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْسِلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى سَرِيرٍ  
 وَجَعَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً وَنَزَعُوا ثِيَابَهُ وَوَضَعُوهُ وَلَا  
 يَمْضِضُ وَلَا يَسْتَنْشِقُ ثُمَّ يَغِيضُونَ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَحَبْرَ  
 سَرِيرِهِ وَثَرًا وَيَغِي الْمَاءَ بِالسِّدْرِ أَوْ الْخَرَصِ فَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ فَأَلْمَاءُ الْفَرَّاحِ وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ بِالْخُطْمِ  
 ثُمَّ يَجْمَعُ عَلَى شَفَةِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ

كوضوء الصلوة

يؤخرون به عود فاجي باتقن

قالب



لاستند  
لکفر

المرأة في خمسة اثار ونبوي ولفافة وخمار وخرقة  
 تربطها فوق ثيابها فان افتر واخلت ثلثة اثار جاز  
 ويكون خمار فوق القبي تحت اللفافة وجعل شعرها  
 على صدرها ولا يستر شعر الميت ولا الحية ولا نقص  
 ظفوه ولا ينقص شعره ولا شارب ويحمر الاكفان قبل  
 ان يدبر فيها وتركاذا فرغوا من غسله صلوا عليه  
 واولى الناس بالصلوة عليه السلطان ان حض  
 فان لم يحضر فستحب تقديم امام الحي ثم الولي فان  
 صل عليه غير الولي والسلطان اعاد الوجب  
 وان صل الولي لم يزل احدان يصل عليه بعد  
 فان دفن ولم يصل عليه صل على قبره اى ثلثة

فِي وَخْمارٍ وَخِرْقَةٍ  
سَرَّاعَةٍ  
ثَلَاثَةِ اَنْوَابٍ جَارٍ  
وَيَجْعَلُ شَعْرَهَا  
وَالْحَمِيَّةَ وَلَا يَقْصُرُ



ثم يركب ثوبه  
ثم يركب ثوبه  
ثم يركب ثوبه

ما لم يفسخ والصلوة ان يكبر تكبيرة يحمد الله عقيبها  
ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي ثم يكبر تكبيرة يدعو  
بها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر تكبيرة رابعة  
وبسمل ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة فاذا احموا  
على سريره اخذوا بقوائم الاربع ومشيون به مشرعين  
دون الجنب فاذا بلغوا الي قبره كره للناس ان يجلسوا  
قبل ان يوضع عن اعناق الرجال ويحفر القبر ويجدد  
ويدخل الميت مما يلي القبلة فاذا وضع في الحنق قال  
الله بضعه بسم الله وعلى مله رسول الله وتوجه  
الي القبلة ويحل العقدة عن عنقه ويستوي اللبث  
عليه ويكبر الاجز وخشب ولا يابى بالقصب ثم

يها

يها التراب عليه ويسم القبر ولا يسطح ومن استهل  
بعد الولادة ستم وغسل وصلي عليه وان لم  
ادرج في خرقه ولم يصلي عليه **باب**  
الشهيد من قتله المشركون او وجد في معركة وبه  
انزجر اخذ او قتله المسلمون ظلما وله جيب بقتله  
دينه فياكن ويصلي عليه ولا يغسل واذا استشهد  
جنب غسل عند ابي حنيفة رء وكذلك الصبي  
وقالا لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد دمه  
ولا ينزع عنه ثيابه ويبرع عنه الفرو وحفف  
وحشرو السلام والفلنسوة ومن ارتث غسل  
والارنثان ان ياكل او يشرب او يداوي او يقي



حَتَّى حَاجَهُ مَخْرُجُهُ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يَتَقَبَّلُ أَوْ يُنْقَلُ  
 مِنَ الْمَعْرَكَةِ وَمَنْ قُتِلَ فِي قِصَاصٍ أَوْ حَتِّ غَسَلُ وَصَلَّ  
 عَلَيْهِ وَمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبَغَاةِ أَوْ قَطَاعِ الطَّرِيقِ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ  
**باب في الصلاة في الكعبة**  
 الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ جَائِزَةٌ فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا فَإِنْ صَلَّيَ  
 الْإِمَامُ بِجَمَاعَةٍ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِ الْإِمَامِ  
 جَازٍ وَمَنْ جَعَلَ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ جَازٍ وَكَرِهَ  
 وَمَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ لَمْ يَخْرُجْ صَلَاتُهُ  
 وَأَنْ صَلَّيَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ حَرَامٌ فَتَحَلَّقَ النَّاسُ  
 حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَصَلُّوا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فَمَنْ كَانَ  
 مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ

إذا

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِ الْإِمَامِ وَمَنْ صَلَّيَ عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ  
 جَازَتْ صَلَاتُهُ **باب في الزكاة**  
 الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى حَرِّ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا  
 مَلَكَ نِضَابًا مِلْكًا نَامًا وَحَالًا عَلَيْهِ حَوْلٌ وَلَيْسَ  
 عَلَى صَبَةٍ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا مَسْكَاةٍ زَكَاةٌ وَمَنْ كَانَ  
 عَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِمَالِهِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ مَالُهُ  
 أَكْثَرَ مِنَ الدِّينِ زَكَى الْفَاضِلُ إِذَا بَلَغَ نِضَابًا  
 وَلَيْسَ فِي دُورِ السَّكْنَى وَثِيَابَ الْبَدَنِ وَأَتَانًا  
 الْمَنَازِلَ وَدَوَابَّ الرُّكُوبِ وَعَبِيدَ لِحَدَمَتِهِ وَسِلَاحَ  
 الْأَسْتِعْمَالِ زَكَاةٌ وَلَا يَجُوزُ إِدَاءُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنَيْتِهِ  
 مُقَارِنَةً لِلْإِدَاءِ أَوْ مُقَارِنَةً لِعَزْلِ مِقْدَارِ الْوَجِبِ

مطلق من أداء الزكاة  
 ومن أخرج من أداء الزكاة  
 الزكاة  
 من أخرج من أداء الزكاة  
 من أخرج من أداء الزكاة



وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَا يَنْوِي الزَّكَاةَ يَسْقُطُ  
 فَرَضُهَا عَنْهُ **باب زَكَاةِ الْإِبِلِ**  
 لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ ذَوْءٌ صَدَقَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ  
 خَمْسًا سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فِيهَا شَاةٌ  
 إِلَى تِسْعٍ فَإِذَا كَانَتْ عَشْرًا فِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعٍ  
 عَشْرَةٍ فَإِذَا كَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ شِبَاهٍ  
 إِلَى تِسْعَ عَشْرَةٍ فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعُ  
 شِبَاهٍ إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَ  
 عِشْرِينَ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ  
 فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ  
 إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ

فِيهَا

فِيهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا كَانَتْ أَلْفًا وَسِتِّينَ  
 فِيهَا حَذَقَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَإِذَا كَانَتْ  
 سِتًّا وَسَبْعِينَ فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا كَانَتْ  
 أَلْفًا وَسِتِّينَ فِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ  
 ثُمَّ تَسْتَأْتِفُ الْفَرِيضَةَ فَيَكُونُ فِي خَمْسٍ شَاةٌ  
 مَعَ لَحْضَيْنِ وَفِي الْعِشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ  
 شِبَاهٌ وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِبَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ  
 بِنْتُ مَخَاضٍ مَعَ لَحْضَتَيْنِ إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ  
 فِيهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ ثُمَّ تَسْتَأْتِفُ الْفَرِيضَةَ فَعَلَى خَمْسٍ  
 شَاةٌ وَفِي الْعِشْرِ شَاتَانِ وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِبَاهٍ  
 وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِبَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ

في فتح الجيم والذال معن  
 شين يا شينه كسر شين دونه  
 انظر



وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتٍ لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَسِتًّا  
 وَتِسْعِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ  
 الْفَرِضَةُ أَبَدًا كَمَا تُسْتَأْنَفُ فِي الْخَمْسِينَ الَّتِي بَعْدَ الْمِائَةِ  
 وَالْخَمْسِينَ وَالْخِجْتِ وَالْعَرَبِ سِوَاهُ **أَصْدَقُ الْقَالَةِ**  
 لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صِدْقَةٌ فَإِذَا كَانَتْ  
 ثَلَاثِينَ سَائِمَةٌ وَحَالَ عَلَيْهَا حَوْلُ فَيُفْرَأُ فِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ  
 وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ  
 وَجِبَ فِي الزِّيَادَةِ بِقَدَرِ ذَلِكَ إِلَى سِتِينَ عِنْدَ  
 أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ فِي الْوَاحِدِ رُبْعُ عَشْرٍ مُسِنَّةٍ وَفِي الثَّانِي  
 نِصْفُ عَشْرٍ مُسِنَّةٍ وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ عَشْرِ  
 مُسِنَّةٍ وَفِي الْأَرْبَعِ جَمِيعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ

وعنه زائدة  
 كاملة  
 وسهول  
 لا يبيع لها

وَمَحْدَرٌ لِأَشْيَ فِي الزِّيَادَةِ حَتَّى يَبْلُغَ سِتِينَ فَيَكُونُ فِيهَا  
 تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَانِ وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةٌ وَتَبِيعٌ وَفِي  
 ثَمَانِينَ مُسِنََّتَانِ وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةُ تَبِيعَةٍ وَفِي مِائَةٍ  
 تَبِيعَتَانِ وَمُسِنَّةٌ وَعَلَى هَذَا يَتَغَيَّرُ الْفَرَضُ فِي كُلِّ عَشْرِ  
 مِنْ تَبِيعٍ إِلَى مُسِنَّةٍ وَجَوَامِيسٍ وَالْبَقَرِ سِوَاهُ **هـ**

**صَدَقَ الْعَلَمُ**

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً صِدْقَةٌ فَإِذَا كَانَتْ  
 أَرْبَعِينَ سَائِمَةٌ وَحَالَ عَلَيْهَا حَوْلُ فَيُفْرَأُ شَاةً إِلَى مِائَةٍ  
 وَعِشْرِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَيُفْرَأُ شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ  
 فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَيُفْرَأُ ثَلَاثُ شِيَاهٍ فَإِذَا بَلَغَتْ  
 أَرْبَعِيَّةً فَيُفْرَأُ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ



وَالضَّانُّ وَالْمَغْسِيُّ **رَأْسُ زَكَاةِ خَيْلٍ**  
 إِذَا كَانَتْ خَيْلُ سَائِمَةٍ زَكُورًا وَأُنْثَى أَوْ أُنْثَى مُنْفَرِدَةً  
 فَصَاحِبُهَا بِالْخَبَرِ إِنْ شَاءَ اعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا  
 وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى مِنْ كُلِّ مَائَتَيْ دُرْهَمٍ خَمْسَةَ  
 دَرَاهِمٍ وَلَيْسَ فِي زَكُورِهَا مُنْفَرِدَةٍ زَكَاةٌ عِنْدَ ابْنِ حَنْفٍ  
 وَقَالَ لَا زَكَاةَ فِي خَيْلٍ وَلَا شَيْءٍ فِي الْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ لِأَنَّهُ  
 يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَلَيْسَ فِي الْفُصْلَانِ وَالْجَمَلَانِ وَالْجَنَاحِ  
 صَدَقَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَنْفٍ وَمُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْآنَ يَكُونُ مِنْهَا  
 كِبَارًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَجِبُ فِيهَا وَاحِدَةٌ مِنْهَا وَمَنْ وَجِبَ  
 عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلَا يَجِبُ أَخْذُ الْمَصْدُقِ أَعْلَى مِنْهَا وَرَدَّ **الْفَضْلُ**  
 أَوْ أَخْذُ دُونِهَا وَأَخْذُ الْفَضْلِ وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ

في الزكاة

فِي الزَّكَاةِ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْعُلُوفَةِ وَلَا يُأْخَذُ  
 الْمَصْدُقُ خِيَارَ الْمَالِ وَلَا ذِرَالَتُهُ وَيَأْخُذُ الْوَسْطُ  
 وَمَنْ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ فَاسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ حَوْلِ  
 مَنْ جَبَنَهُ فَمَالِيهِ زَكَاةٌ بِهٍ وَالسَّائِمَةُ هِيَ الَّتِي  
 تَكْتَفِي بِالرَّعْيِ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ فَإِنْ أَعْلَفَهَا نِصْفَ  
 حَوْلٍ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَالزَّكَاةُ عِنْدَ ابْنِ حَنْفٍ  
 وَابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُمَا فِي النِّصَابِ دُونَ الْعِصْرِ وَقَالَ  
 مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ  
 سَقَطَتْ عَنْهُ فَإِنْ قَدِمَ الزَّكَاةُ عَلَى حَوْلٍ وَهُوَ مَالٌ  
 لِلنِّصَابِ جَازٍ **رَأْسُ زَكَاةِ الْغَنَمِ**  
 لَيْسَ فِيهَا دُونَ مَائَتَيْ دُرْهَمٍ صَدَقَةٌ وَإِذَا كَانَتْ

الغنم

الصل سائمتين بل في قدر  
 نحو ما بين الغنم



ما في درهم وحال عليها حول فيها خمسة دراهم  
 ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهما فيكون  
 فيها درهم ثم في كل أربعين درهما وقال ما زاد  
 على المائتين فزكوة بحسابها وإذا كان الغالب  
 على الورق والفضة فهي في حكم الفضة وإذا كان  
 الغالب عليها الغش فهي في حكم العروضي **يعتبر أن**  
 يبلغ قيمتها نصيبا **باب زكاة الذهب**  
 ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة  
 فإذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها حول ففيها  
 نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان  
 وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة **عند أبي حنيفة**

وهو نعم ما يوزن به قليل طان  
 في الزكاة ما يكون من زكاة  
 هو زكاة قدر عشرين  
 قيراطا ليس شويبا  
 مثقالا في مائة مثقال  
 ما أمته من مائة مثقال  
 ما في شوية وهي هذا في  
 مثاقيل أو ما في المائتين  
 في شوية من دراهم  
 في الزكاة ما يكون من زكاة  
 هو زكاة قدر عشرين  
 قيراطا ليس شويبا  
 مثقالا في مائة مثقال  
 ما أمته من مائة مثقال  
 ما في شوية وهي هذا في  
 مثاقيل أو ما في المائتين  
 في شوية من دراهم

وعندهما

منها

وعندهما تجب الزكاة بحسابها في ثبر الذهب والفضة  
 وحليتها والآنية منهما الزكاة **باب زكاة العروضي**  
 الزكاة واجبة في عروضي التجارة كائنة ما كانت إذا  
 بلغت قيمتها نصيبا من الورق والذهب بقومها  
 بما هو أنفع للفقراء والمساكين منها وإذا كان النصاب  
 كاملا في طرفي حول فقصانه فيما بين ذلك لا يسقط  
 الزكاة وتضم قيمة العروضي إلى الذهب والفضة وكذلك  
 يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب  
 عند أبي حنيفة وقالوا لا يضم الذهب إلى الفضة  
 بالقيمة ويضم بالأجزاء **باب زكاة النخيل والتين**  
 قال أبو حنيفة رحمه الله قليل ما أخرجته الأرض وكثير

المراد بالزكاة هنا العشرة وتسعين  
 ذكاة باقيا ومنع من



سواء أَسْقَى شَيْحًا أَوْ سَقَتْهُ السَّمَاءُ الْأَحْطَبُ وَالْقَصَبُ

وَالْحَشِيشَ وَقَالَا هُمَا لَا يَحِبُّ الْعَشْرَ إِلَّا فِيْمَا لَهُ ثَمَرٌ بَاقِيَةٌ

اِذَا رَفَعْتَ خَمْسَةَ اَوْسُقٍ وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعٍ

النبيء، وكثير في الحفريات عندها عشر وما سبق

بِغَرْبِ أَوْدَ الْيَمَّةِ أَوْ سَائِنَةٍ فَفِيهِ نِصْفُ الْعَشْرِ فِي الْقَوْلَيْنِ

وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يؤسق كالزعفران

والقطن عجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة

أَوْسُقُ مِنْ أَدْنَى مَا يَدْخُلُ حَتَّى الْوَسْقِ وَقَالَ أَحْمَدُ

يحب العشر اذا بلغ خارج خمسة امثال من اعلى

ما يقدر به نوعه فاعبر في الفطن خمسة احوال

وفي الزعفران خمسة آييناء وفي العسل العشر

النساء ثمانية اطفال والمرضع  
ماتت ونحو ثلثه وربع

وَقَدْ مَاتَ يَسُوعُ الْغَاوَرُ بَعِيْنُ  
وَرِجَالِ سَلْمَاوُسَ وَخَدَّسَ  
أَوْبَابَ تَابُوتِ نَحْمُودِ  
فِي سَوْرَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
أما كنا لنكون من الشاكرين

اِذَا اخَذَ مِنْ اَرْضِ الْعُسْرِ قَلَّ او كَثُرَ عِنْدَ ابِي حَنِفَةَ رَحِمَهُ وَقَالَ

ابو يوسف رحمه الله شئ فيه حق تبلغ عشرة ازياف

وَقَالَ مُحَمَّدٌ خَمْسَةَ أَفْرَاقٍ وَالْفَرْقُ سِنَةٌ وَتَلَا

رِطْلًا وَكَيْسٌ فِي الْخَابِجِ مِنْ أَرْضِ خَزَامٍ عَشْرُ ٥

من بحوزة

إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَا الصَّدَقَاتُ

للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله

وانزل السبيل الآية فهذه ثمانية اقسام وقد سقط

منها الموافقة قلوبهم لأن الله تعالى أغراهم

وَاعْزِزْ لَهُمُ الْفَقِيرَ مِنْ لَدُنِّي ثُمَّ وَالْمُسْكِينِ

محبوب: ساج

ای مع ابد  
لفظی مجید  
عبدی در  
بنیغ ضایع  
ولم یغنی  
اولیغ  
عبدی  
نشیع  
و ایضا

جلد  
 ختم شریف انسان شرف کا نیا و اعظم  
 بنی انعام علیہ وسلم یا سلمو یا سلم  
 یا سلمو معنی شرف الہی و شرف  
 علی شرف فیہ بدلتہ ہر حق علیہ  
 شرف بعظم الرفع شرح میں  
 شرف شرف شرف شرف

اذا



مَنْ لَاشْتَهُ لَهُ وَالْعَامِلُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْأَمَامُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ إِنْ  
 عَمِلَ وَالرَّقَابُ يُعَانِ الْمُكَاتِبُونَ فِي فَتْ رِقَابِهِمْ  
 وَالْغَارِمُ مِنْ لَزَمِهِ دَيْنٌ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مُنْقَطِعُ الْغَرَامَةِ  
 وَأَبْنُ السَّبِيلِ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ وَهُوَ فِي مَكَانٍ  
 لَاشْتَهُ لَهُ فِيهِ فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ وَلَكِنَّا لَنْ يَدْفَعَ  
 إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صَنْفٍ وَاحِدٍ  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى ذِيٍّ وَلَا ابْنِيٍّ مِنْهَا مَسْجِدٌ  
 وَلَا بَلْعَنٌ بِهَا مَبِيتٌ وَلَا يَشْتَرَى بِهَا رَقَبَةً تَعْتِقُ  
 وَلَا يَدْفَعُ إِلَى غَنِيِّ وَلَا يَدْفَعُ الْمَذْكُورَ زَكَاتُهُ إِلَى ابْنِهِ  
 وَجَدٍّ وَإِنْ عَلَا وَلَا إِلَى وَلَدٍ وَوَلَدٍ وَلَكِنْ وَأَنْ سَقَلَ  
 وَلَا إِلَى أُمِّهِ وَجَدَانِهِ وَلَا إِلَى أُمِّهِ وَلَا تَدْفَعُ

مَاتَ عِبَادِي عَمَّ النَّبِيُّ  
 جَعْفَرُ عَقِيلٌ ابْنُ عَدِيٍّ  
 رَضِيَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
 عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ  
 وَصَاحِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ

المرأة

الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ إِحْسَرِهِ وَقَالَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ  
 وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مَكَانِيهِ وَلَا إِلَى مَمْلُوكِهِ وَلَا مَمْلُوكَةٍ عَنْهُ  
 وَلَا وَلَدٍ غَنِيٍّ إِذَا كَانَ صَغِيرًا وَلَا يَدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ  
 وَهُوَ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَبَّاسٍ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ  
 حَارِثٍ وَابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ  
 وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ بَطْنُهُ فَقِيرٌ  
 ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ  
 إِلَى فَقِيرٍ فَإِنْ كَانَ أَبُوهُ أَوْ جَدُّهُ أَوْ ابْنُهُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ  
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ  
 ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدٌ أَوْ مَكَانِيهِ لَمْ يَجْزِ فِي قَوْمٍ جَمِيعًا  
 وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا مَرَأًى

مسعود وقد سئلته عن النص في  
 علم زوجه ما تترك ابن  
 امر صدقة ورجل صدقة  
 فقلت هو من آل علي  
 طوعا أو كرها  
 انما هو من آل علي  
 بن عبد المطلب  
 من عتبة



مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك  
 وان كان صحيحا مكتسبا ويكن نفل الزكاة من بلد  
 الى بلد آخر وانما يقر صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها  
 الانسان الى قرابة او الى قوم هم احوج من اهل بلك  
**صدقة الفطر**

صدقة الفطر واجبة على حر المسلم اذا كان مائكا  
 لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه  
 واثائه وفرسيه وسلاحه وتجهيز الخدم  
 يخرج ذلك عن نفسه واولاده الصغار وعن  
 مائكة لخدمته ولا يؤدي عن زوجيه ولا عن  
 اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج

عن

عن مكانه ولا عن مائكة للتجارة والعبد من شريكين  
 لا فطرة على كل واحد منهما ويؤدى المسلم الفطرة عن  
 عبد الكافر والفطرة نصف صاع من بر او صاع  
 من تمر او شعير او زبيب والصاع عند ابى حنيفة  
 ومحمد خمس اثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف  
 خمسة ارطال وثلاث رطل ودوجب صدقة  
 الفطر تتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر من مات  
 قبل ذلك لم تجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد  
 طلوع الفجر لم يجب فطرته ويستحب للناس ان  
 يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى  
 وان قدموها قبل يوم الفطر جاز وان اخروها

بهره على مائة و هو ثلث

٥٠  
 ٤٤  
 ٨٨



عن يوم الفطر لم تسقط عنهم وكان عليهم اخراجها  
 كتاب الصوم

الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه  
 ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين  
 ويجوز صومه بنية من الليل وان لم ينو حتى أصبح اخراجه  
 النية ما بينه وبين الزوال والضرب الثاني ما ثبت  
 في الذمة كقضاء رمضان والنذر المطلق فلا يجوز  
 الا بنية من الليل والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال  
 وينبغي للناس ان يلتبسوا الهلال في اليوم التاسع  
 والعشرين من شعبان فان راوه صاموا فان غم  
 عليهم الهلال اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا

ومن رآه

ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل  
 الامام شهادته وان كان بالسما علة قبل الامام  
 شهادة الواحد العدل في روية الهلال رجلا كان  
 او امرأة حر كان او عبدا وان لم يكن بالسما علة له  
 تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم  
 ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب  
 الشمس والصوم هو الامسك عن الاكل والشرب  
 والحجاء نهارا مع النية وان اكل الضائم او شرب  
 او جامع ناسيا لم يفطر وان ظن ان ذلك افطره  
 فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء فلا كفارة  
 وان نام فاحتمل او فطر الى امرأة فانزل او ادهن

وهذا شرط في هذه الشهادة ان يكون  
 شاهدا ولا دعوى ولا حكم فحكم  
 بل بشرط احدث لا غير ذلك  
 وبني فاشبه الاخبار



أَوْ اجْتَمَعَ أَوْ كَثُرَ أَوْ قَبِلَ لَمْ يَفْطُرْ فَإِنْ انْتَدَى بِقِبَلِهِ  
 أَوْ لَمْ يَفْعَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَلَا يَأْسُ بِقِبَلِهِ إِذَا آمَنَ  
 عَلَى نَفْسِهِ وَتَوَكَّرَ أَنْ لَمْ يَأْمِنْ وَلَنْ ذَرَعَهُ الْفَقْرُ لَمْ يَفْطُرْ  
 وَإِنْ اسْتَقَاءَ عَامِدًا مَلَأَ فِيهِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَمَنْ  
 اتَّبَعَ حُصَاةً أَوْ حَدِيثَ أَفْطَرِ وَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا فِي  
 أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ مَا يَتَغَدَّى بِهِ  
 أَوْ يَتَدَاوَى بِهِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ كِفَارَةِ  
 الظَّهَارِ وَمَنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرَجِ أَوْ بِهَيْبَةٍ فَأَنْزَلَ  
 فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ فِي إِفْسَادِ  
 الْقَسْرِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كِفَارَةٌ وَمَنْ لَحَقَّ أَثَرُ شَيْءٍ  
 أَوْ أَفْطَرُ فِي أذَنِهِ أَوْ دَاوَى جَائِفَةً أَوْ أَمَةً بَدَأَ

قولنا لا بأس  
 إذا لم يكن له  
 بغيره  
 ضامن  
 الماتري  
 أن لا يمان  
 لغيره  
 خافته  
 وندى

قولنا لا بأس  
 قولنا لا بأس  
 قولنا لا بأس

قولنا لا بأس  
 قولنا لا بأس  
 قولنا لا بأس

فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دَمَاغِهِ أَفْطَرُ وَإِنْ أَفْطَرَ فِي أَحْلِيلِهِ  
 لَمْ يَفْطُرْ عِنْدَ أَبِي حَنْظَلَةَ وَمَنْ جَمَعَ مَا وَعَدَ أَبِي يَوْسُفَ  
 رَجَعَ يَفْطُرُ وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بَغْمًا لَمْ يَفْطُرْ وَكَرِهَ لَهُ ذَلِكَ  
 وَتَوَكَّرَ لِلْمَرَاةِ أَنْ تَمْضِغَ لِبَصِيرَتِهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ هَا  
 مِنْهُ بَدَنًا وَمَضِغَ الْعِلَاقَ لَا يَفْطُرُ الصَّيَّامُ وَكَرِهَ لَهُ  
 وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ فَخَافَ أَنْ يَصَادَ إِذَا  
 مَرَضَهُ أَفْطَرُ وَقَضَى وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَفْطُرُ الصَّوْمُ  
 فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ وَإِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى جَازٍ وَإِنْ مَاتَ  
 الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ وَهِيَ عَلَى حَالِهَا لَمْ يَلْنِ لَهَا الْقَضَاءُ  
 وَأَنْ تَحْمِلَ الْمَرِيضُ وَأَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا لَمْ يَلْنِ لَهَا الْقَضَاءُ  
 بِقَدْرِ الصَّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ وَقَضَاءُ رَمَضَانَ أَنْ شَاءَ

قولنا لا بأس  
 إذا لم يكن له  
 بغيره  
 ضامن  
 الماتري  
 أن لا يمان  
 لغيره  
 خافته  
 وندى

قولنا لا بأس  
 إذا لم يكن له  
 بغيره  
 ضامن  
 الماتري  
 أن لا يمان  
 لغيره  
 خافته  
 وندى

قولنا لا بأس  
 إذا لم يكن له  
 بغيره  
 ضامن  
 الماتري  
 أن لا يمان  
 لغيره  
 خافته  
 وندى



تَابِعَهُ وَأَنَّ آخِرَهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ أَخْرَصَامَ رَمَضَانَ  
الْثَّانِي وَقَضَى الْأَوَّلَ بَعْدَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ وَالْحَامِلُ  
وَالْمَرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَا وَأَوْفَضَا وَلَا فِدْيَةَ  
عَلَيْهِمَا وَالشَّيْخُ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ يُفْطِرُ  
وَيُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا كَمَا يَطْعِمُ فِي الْكَفَارَةِ وَهَنْ  
مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصَى بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ  
وَلِيَّتُهُ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٍ  
مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرَةٍ وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطْوَعِ ثُمَّ  
أَفْسَدَ قِضَاءَهُ وَإِذَا بَلَغَ الصَّبَرُ أَوْ اسْلَمَ الْخَافِرُ فِيهَا  
رَمَضَانَ اسْكَبَتْ يَوْمَهَا وَصَامَ مَا بَعْدَ وَلَمْ  
يَقْبِضْ مَا مَضَى وَمَنْ أَعْنَى عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ لَمْ

وَأَنْ لَمْ يَرَوْهُ يَلْزَمُ  
الرَّاسِطَةَ الْأَصْغَامَ  
فَنْ تَرَعَلُ الْوَرْتَهُ  
بِالْفُجُومِ جَزْءُ  
خُفْ

يقضي

يَقْضِي الْيَوْمَ الَّذِي حَدَثَ فِيهِ الْأَغْمَاءُ وَقَضَى مَا بَعْدَهُ  
وَأَذَا أَقَامَ الْمَجْنُونُ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ قَضَى مَا مَضَى  
مِنْهُ وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَفْطَرَتْ وَقَضَتْ وَأَذَا أَقَامَ  
الْمَسَافِرُ أَوْ طَهَرَتْ الْحَائِضُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ اسْكَبَا  
عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقِيَّتِهِ يَوْمَهُمَا وَمَنْ نَسِيَ وَهُوَ  
يُفْطِرُ أَنْ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ أَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ  
قَدْ غَرَبَتْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْفَجْرَ كَانَ قَدْ طَلَعَ أَوْ أَنَّ  
الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ  
وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَحَدَّ صَامَ لَمْ يَفْطِرْ وَإِذَا  
كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ يَقْبَلْ فِي هِلَالِ الْفِطْرِ الْأَشْهَادَةَ  
رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَأَنْ لَمْ يَكُنِ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ

صَامًا مَا بَعْدَهُ



لم يقبل الشهادة جميع كثير يقع العلم بخبرهم

الاعتكاف

الاعتكاف مستحب وهو اللبث في المسجد مع الصوم  
ونية الاعتكاف ويجزئ على المعتكف الطمئ واللبس  
والقبلة ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الانسان  
أو جمع ولا بأس بأن يبيع ويباع في المسجد من غير  
أن يخشى السلف ولا ينكح إلا بخبر وكبره الصمت فإن  
جامع المعتكف ليلاً أو نهاراً بطل اعتكافه ومن أحب  
على نفسه اعتكاف أيام لزمه اعتكافها بأياها  
وكانت متتابعة وإن لم يشترط التتابع

هذا هو الاعتكاف المستحب وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف ويجزئ على المعتكف الطمئ واللبس والقبلة ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الانسان أو جمع ولا بأس بأن يبيع ويباع في المسجد من غير أن يخشى السلف ولا ينكح إلا بخبر وكبره الصمت فإن جامع المعتكف ليلاً أو نهاراً بطل اعتكافه ومن أحب على نفسه اعتكاف أيام لزمه اعتكافها بأياها وكانت متتابعة وإن لم يشترط التتابع

لح واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء  
اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلاً عن المسكن  
وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عوده وكما  
الطريق منا ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها  
او زوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كانت نية  
وبين مكة ميسرة ثلاثة ايام والمراقب التي لا يجوز  
ان يتجاوزها الانسان محرماً لأهل المدينة وحليفة  
ولأهل العراق ذات عرق ولأهل الشام لحففة  
ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن بللم فإن قدم الاحرام  
على هذه المواقب جاز من كان بعد المواقب  
فوقته الحلال ومن كان بمكة فيقائه في حج المحرم ومن

سورة سفر ويجوز زحماً  
قد خففوا في الحرم شرط وجوب  
لو نزلوا من مكة سب خروجه  
من مكة

من مكة بغير رافع



الْحُلُّ وَإِذَا ارَادَ الْأَحْرَامَ اغْتَسَلَ وَتَوَضَّأَ وَالْفُسْلُ أَفْضَلُ  
 وَلَيْسَ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِذَا رَدَّاءُ مَسَّ  
 طَبِئًا إِنْ كَانَ لَهُ وَصَلَتِ رُكْعَتَيْنِ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي أُرِيدُ  
 حَجَّ فَيَسِّرْ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي ثُمَّ يَلْبِسُ عَقِيبَ الصَّلَاةِ  
 فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا بِأَجْحِ نَوَى تَبْلِيَّتِهِ حَجَّ وَالتَّبْلِيَةُ أَنْ يَقُولَ  
 لَبَّيْكَ اللَّهُ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنْ أَحْدَ  
 وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْلِيَ  
 شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فَإِنْ زَادَ فِيهَا جَازَ فَإِذَا أَلْبَسَ  
 فَقَدْ أَحْرَمَ فَلْيَتَّقِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ  
 وَالْجِدَالِ وَلَا يَقْتُلْ صِدًّا وَلَا يُشْرِكْ بِهِ وَلَا يَدُلَّ عَلَيْهِ  
 وَلَا يَلْبَسُ قَيْصًا وَلَا سُرَاوِيلَ وَلَا عِمَامَةً وَلَا قَانَسُوتَ

وَلَا قَبَاءَ

وَلَا قَبَاءَ وَلَا خَفِينَ إِلَّا أَنْ لَا يَحْبِدَ الْغُلَّابِينَ فَيَقْطَعُهَا  
 اسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ وَلَا يَمْسُ  
 طَبِئًا وَلَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ وَلَا يَقْضِي مِنْ ظَفَرِهِ  
 وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ وَلَا شَارِبَهُ وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا بِوَرَسٍ  
 وَلَا بَزْعُفَرَانٍ وَلَا عَصْفَرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ  
 وَلَا بَاسٍ إِنْ يَغْتَسِلُ وَيَدْخُلُ الْحَمَامَ وَيَسْتَنْظِلُ بِالْبَيْتِ  
 وَالْمَحْمَلِ وَيَسْتَدْفِي وَسَطَ الْهَيْمَانِ وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ  
 وَلَا لِحْيَتَهُ بِالْحِطَمِ وَيَكْثُرُ مِنَ التَّبْلِيَةِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ  
 وَكُلَّمَا عَلَى شَرْفًا أَوْ هَيْطًا أَوْ دِيًّا أَوْ لَقِيَ رَكْبًا أَوْ بِالْأَسْحَارِ  
 فَإِذَا دَخَلَ سَكَنَ ابْتِدَاءً بِالْمَسْجِدِ حَرَامٍ فَإِذَا عَايَرَ الْبَيْتَ  
 كَثُرَ وَهَلَّلَ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَرِّ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَثُرَ



وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ  
 يُؤْذِيَ مُسْلِمًا ثُمَّ اخَذَ عِزْمِينَ مِمَّا بِلَى الْبَابَ وَقَدْ اضْطَبَعَ  
 قَبْلَ ذَلِكَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْرَاطٍ وَيَجْعَلُ طَوَافًا  
 مِنْ وَرَاءِ الْحُطَيْمِ وَيُرْمِلُ فِي الْأَشْرَاطِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ  
 وَيَشْتِي فِي مَا بَقِيَ عَلَى هَيْئَةٍ وَيَسْتَلِمُ الْحُجْرَةَ كُلَّ مَرَّةٍ إِنْ اسْتَطَاعَ  
 وَيُخْتِمُ بِالْإِسْلَامِ الطَّوَافُ ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ فَصَلَّى عَنْهُ  
 رَكْعَتَيْنِ أَوْ حِينَئِذٍ تَسْتَرُّ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهَذَا الطَّوَافُ  
 طَوَافُ الْقُدُومِ وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَيْسَ عَلَى  
 أَهْلِ مَكَّةَ طَوَافُ الْقُدُومِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّافَا فَيَصْعَدُ  
 عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ وَيَكْبِتُ وَيَهْتَلِلُ وَيُصَلِّي عَلَى الْبَيْتِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى لِحَاجَتِهِ وَيَخْطُبُ نَحْوَ

ويرفع يديه

المروة

المروة وَيَشْتِي عَلَى هَيْئَةٍ فَإِذَا بَلَغَ إِلَى بَطْرِ الْوَادِي سَعَى  
 بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ سَعْيًا خَفِيفًا يَأْتِي الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ  
 عَلَيْهَا وَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَةِ وَهَذَا شَرْطٌ فَيَطُوفُ  
 سَبْعَةَ أَشْرَاطٍ يَتَبَدَّأُ بِالصَّافَا وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ  
 يَفْقِهُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا بَدَأَ فَإِذَا كَانَ  
 قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمِ خُطْبِ الْأَمَامِ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ  
 فِيهَا الْخُرُوجَ إِلَى مَنَا وَالضَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ وَالْوُفُوقَ  
 وَالْأَفَاضَةَ فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَكَّةَ خَرَجَ إِلَى مَنَا  
 فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى يَصِلَ الْفَجْرُ يَوْمَ عَرَفَةَ ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ  
 فَيَقِفُ بِهَا فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الْعَرَفَةِ صَلَّى الْأَمَامُ  
 بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَبْدُو بِالظُّهْرِ وَيُخْتِمُ بِالْعَصْرِ



الامام قبل الصلوة

فيحط خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف  
 بعرفة والمزدلفة وري لجمار والخرو طواف الزيادة ويط  
 هم الظهر والعصر في وقت الظهر اذان واحد واقا<sup>مشين</sup>  
 ومن صلى في رحله صلى كل واحد منهما في وقتها عند  
 ابي حمزة وقال يجمع بينهما المنفرد ثم يتوجه الى الموقف  
 فيقف بعرب جبل وعرفات كلها موقف الا بطن غزته  
 وينبه للامام ان يقف بعرفة على رحله ويدعو يعلم  
 الناس المناسك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف  
<sup>جمع بين موضع العبادة والموضع الذي تنبئ فيه</sup>  
 ويجهد في الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامام  
 والناس معة على هينهم حتى ياتي المزدلفة فنزلوا  
 بها والمستحب ان ينزل بعرب جبل الذي عليه المذبح

واحد

بمشرون

يقال له فرح وتصل الامام بالناس المغرب والعشاء  
 باذان واقامة <sup>واحدة</sup> ومن صلى المغرب في الطريق وحده  
 لم يجز عند ابي حمزة ومحمد فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس  
 الفجر بغلس ثم وقف ووقف الناس معه فدعا والمزدلفة  
 على موقف الامام <sup>ومحمد بن يعقوب</sup> ثم افاض الامام والناس  
 مع قبل طلوع الشمس حتى ياتوا مينا فيبتدئ بنجدة  
 العقبة فيريها من بطن الوادي بسبع حصاة  
 مثل حصه خذف يكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها  
 ويقطع النبلية مع اول حصاة ثم يذبح ان احب  
 ثم يحلق او يقصر ولحلق افضل وقد حله كل شيء  
 الا النساء ثم ياتي مكة من يوم ذلك او من الغد

وقف  
وقف

يقال

الفجر  
 وعليه اعادتهم ما لم  
 وقال ابو يوسف رحمه الله  
 وقد ساء وعلى هذه الخلافة  
 بعرفة المغرب قبل الافاضة  
 ثم ان الناس الى مزدلفة



او من بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة  
 اشواط فان كان سعة بين الصفاء والمروة عقيب  
 طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعة عليه  
 فان لم يكن قدم السعة رمل في هذا الطواف وسعة بعده  
 على ما قدمناه وقد حل النساء وهذا الطواف  
 هو المفروض في الحج ويكره تأخير عن هذه الايام فان  
 اخر عنها لزمه دم عند ابي حنيفة ثم يعود فيقيم بها  
 فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من الفريضة جمار  
 الثالث يثبت بالتي تلي المسجد فيرما بسبع حصاة  
 يكثر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم يرمي  
 التي يليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي جمرة

العقبة

العقبة كذلك ولا يقف عندها اذا كان من الغد رمي  
 لجمار الثالث بعد زوال الشمس كن لك فاذا اردت  
 يتجمل النفس نفرا الى مكة فان اراد ان يقيم رمي جمار  
 الثالث يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي  
 في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند  
 ابي حنيفة ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة  
 ويبقى بمناخه يرمي فاذا نفرا الى مكة نزل بالمحصب  
 ثم طاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا  
 طواف الصدر وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم يعود  
 الى اهله فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات  
 قامت ووقف بها على ما قدمناه سقط عنه طواف

اي واد المحصب وهو موضع  
 قريب بمكة



القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن أدرك الوقوف  
بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر  
من يوم النحر فقد أدرك الحج ومن اجتزأ بعرفة وهو  
نائم أو غي عليه أو لم يعلم أنها عرفة اجزأه ذلك  
عن الوقوف والمراة في جميع ذلك كاجل غير أنها لا  
رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالنسبة ولا تمل  
في الطواف ولا تسع بين الميلين ولا تخلق ولكن تقصر

## باب القران

القران عندنا افضل من التمتع والافراد وصفه  
القران ان يهل بالعمرة والحج معاً من المقات ويقول  
عقب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسّر

هـ

هكماً وتقبلها منه فاذا دخل مكة ابتداء وطاف بالبيت  
سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول منها وسعة بعدها  
بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف <sup>السعة</sup> بعد  
طواف القدوم وسعة بين الصفا والمروة كما بنيها  
في المفرد فاذا رمى جمرة يوم النحر ذبح شاة او بدنة  
او بقرة او سبع بدنة فهذا دم القران فان لم يكن له  
ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج يوم عرفة فاذا فاته اليوم  
حتى يوم النحر لم يجز الا الدم ثم يصوم سبعة ايام  
اذا رجع الى اهله وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج  
جاز وان لم يدخل القاربت بمكة وتوجه الى عرفات  
فقد صار دافضاً للعمرة بالوقوف وبطل عنه دم

اي نازلة للعمرة

ومشي في الاربع  
على هينته



الفران وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاءها

## باب التمتع

التمتع افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين  
تمتع بسوق الهدى وتمتع لايسوق الهدى وصفته  
التمتع ان يبدى من المفاتيح فحرم بعرة ويدخل مكة  
فيطوف بها ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته  
ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقسم بمكة  
حلالا فاذا كان يوم النحرية احرم بالحج من المسجد  
وفعل ما يفعله الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان لم  
يجد ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جئ  
وان اراد التمتع ان يسوق الهدى احرم وساق

هدية

هدية فان كانت بدنة فلدوها بمزادة او بفعل واشعر

البدنة عند ابي يوسف ومحمد من هاتين هاتين

نشق سنماها من الجانب الايسر ولا يشعر عند ابي حنيفة

فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يدخل حرم بالحج

يوم النحرية وان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم

فاذا حلف يوم النحر فقد حل من الاحرامين وليس له

تمتع ولا قران وانما الهدى الافراد خاصة واذا عاد التمتع

الى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل

تمتع ومن احرم بالعمرة قبل اشهر حج فطاف لها من

اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتم بها واحرم بالحج

كان متمتعاً وان طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة



اشواط فصا عدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً  
 وأشهر حج شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة  
 فإن قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانفق حجا  
 وإذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت وأحرمت  
 وصنعت كما يصنع حاج غير أنها لا تنظف بالبتيحة  
 تظهر وإذا حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة  
 انصرفت من مكة ولا شيء عليها بتركه طواف الصدر  
 على المرأة بها حتى

لا نذ عليه السلام رخص  
 للنساء الحائض  
 في ترك طواف صدر  
 خلاصة

إذا تطيب المحرم فعليه كفارة فإن تطيب عضو كاملاً  
 فما زاد فعليه دم وإن أقل من عضو فعليه صدقة  
 وإن لمس ثوباً خيطاً أو عطر رأسه يوماً كاملاً فعليه

طيب

دم إن كان أقل من ذلك فعليه صدقة وإن حلق ربع  
 رأسه فصاعداً فعليه دم وإن حلق أقل من الربع فعليه  
 صدقة وإن حلق مواضع المجامع فعليه دم عند أبي حنيفة  
 رحمه وقال عليه صدقة وإن قص أطراف يديه أو رجله  
 فعليه دم وإن قص يداً أو رجلاً فعليه دم وإن قص  
 أقل من خمسة أطراف فعليه صدقة وإن قصر خمسة  
 أطراف متفرقة من يديه أو رجله فعليه صدقة عند  
 وقال محمد عليه دم وإن تطيب <sup>المحرم</sup> أو حلق أو لبس عذر  
 فهو مخير إن شاء ذبح شاة وإن شاء تصدق  
 على ستة مساكين ثلاثة أصرع من طعام وإن شاء  
 صام ثلاثة أيام فإن قبل أو لمس بشرة فعليه



وَمَنْ جَامَعَ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ  
 فَسَدَّ حُجَّهَ وَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَيَمْضِي فِي الْحَجِّ كَمَا مِنْ لَمْ يَفْسِدِ  
 حُجَّ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَفَارِقَ أَمْرًا زَائِحًا  
 بِهَا فِي الْقَضَاءِ وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسِدِ  
 حُجَّهَ وَعَلَيْهِ بَذَّةٌ وَأَمَّا جَامِعٌ بَعْدَ الْحَاقِ فَعَلَيْهِ شَأَةٌ  
 وَمَنْ جَامَعَ فِي الْعَمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ  
 أَفْسَدَ مَا وَخِيَ فِيهَا وَقَضَاهَا وَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَأَنْ طَلَبَ  
 بَعْدَ مَا طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَلَا تَقْشُدُ  
 عَمْرَتَهُ وَمَنْ جَامَعَ نَاسِيًا كُنَّ جَامِعٌ عَامِدًا وَمَنْ  
 طَافَ طَوَافَ الْقَدَمِ مَحْدِنًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَأَنْ  
 طَافَ جَنِبًا فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَمَنْ طَافَ طَوَافًا

الزَّيَادَةُ

الزَّيَادَةُ مَحْدِنًا فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَأَنْ كَانَ جَنِبًا فَعَلَيْهِ بَذَّةٌ  
 وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُعِيدَ الطَّوْفَ مَا دَامَ بِمَكَّةَ وَلَا ذَمَّ عَلَيْهِ  
 وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الصَّدْرِ مَحْدِنًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَأَنْ  
 طَافَ جَنِبًا فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَمَنْ تَرَكَ طَوَافَ الزَّيَارَةِ ثَلَاثَةَ  
 أَشْوَاطٍ فَمَا دُونَهَا فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَأَنْ تَرَكَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ  
 بَقِيَ مَحْرَمًا أَبَدًا حَتَّى يَطُوفَهَا وَمَنْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ  
 مِنْ طَوَافِ الصَّدْرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَأَنْ تَرَكَ طَوَافَ  
 الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَمَنْ تَرَكَ  
 السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَعَلَيْهِ شَأَةٌ وَحُجَّهَ نَامًا وَمَنْ  
 أَفَاضَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ  
 بِالْمَزْدَلِفَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ تَرَكَ رَمَى جُمَارِي الْأَيَّامِ

وَقَفَ  
 وَقَفَ





كلها فعليه دم وإن ترك رمي يوم واحد فعليه دم وإن  
 ترك رمي إحدى الجمار الثلاث فعليه صدقة وإن ترك  
 رمي جمرة العقبة في يوم الحرف فعليه دم عند أبي حنيفة  
 وكذلك إن أخر طواف الزيارة عند أبي حنيفة والجريد  
 وإذا قتل المحرم صيدا أو دله عليه من قتله فعليه الجزاء  
 سواء في ذلك العائد والناس والمبتدى والعائد  
 والجزاء عند أبي حنيفة أن يقوم الصيد في المكاتب <sup>الذي</sup>  
 قتله فيه أو في أقرب المواضع منه إن كان برية  
 يقوم ذوا عدل ثم هو مخير في القيمة إن شاء ابتاع  
 بها هديا فذبح إن بلغت هديا وإن شاء اشتراها <sup>أو اشترى</sup> بها  
 طعاما فتصدق به على كل مسكين نصف صاع من

ومن أخر الحلق  
 حتى مضت أيام  
 الحرام

أوصاء

أوصاء من أوصاء من شعير وإن شاء صام عن  
 كل نصف صاع من بر يومًا وعن كل صاع من شعير  
 يومًا فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو  
 مخير أن شاء تصدق به وإن شاء صام عنه يومًا <sup>كاملًا</sup>  
 وقال محمد يجب في الصيد النظر فيما له نظير في البطن <sup>بافتح</sup>  
 شاة وفي الصبيغ شاة وفي الأرنب عناق وفي النعامة <sup>أو دجاجة أو طائر</sup>  
 بدنة ومن جرح صيدا أو نشف شعره أو قطع عضوا <sup>أي حيا</sup>  
 منه فممن ما نقص وإن نشف ريش طائر أو قطع قروم  
 صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن  
 كسر بعض صيد فعليه قيمة فإن خرج من البيض فرخ  
 ميت فعليه قيمة وليس في قتل الغراب والأجداد <sup>بعض</sup> ولكن



وَلِحَيْتِهِ وَالْعَقْرَبِ وَالْفَارَةِ جَزَاءٌ وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْبَعْضِ  
 وَالْبَرَاغِيثِ وَالْفَرَادِشِيِّ وَمَنْ قَتَلَ قَلْبَةً نَصْدَقَ بِمَا شَاءَ  
 وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً نَصْدَقَ بِمَا شَاءَ وَمَنْ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ  
 وَمَنْ قَتَلَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الصَّيْدِ كَالسَّبَاعِ وَغَوَاهِ فَعَلَيْهِ  
 جَزَاءٌ وَلَا يُتَجَاوَزُ بِغَيْرِ مَشَاةٍ وَأَنْ صَالَ النَّسْعُ عَلَى حُرْمٍ  
 فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَأَنْ اضْطَرَّ الْحُرْمُ إِلَى أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ  
 فَقَتَلَهُ فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَذْجَ الْحُرْمُ الشَّاةَ  
 وَالْبَقَرَةَ وَالْبَعِيرَ وَالْجَبَّاحَ وَالْبَطَّ الْكُسْكُرِيَّ وَأَنْ قَتَلَ  
 حَامًا مَسْرُورًا أَوْ ظِلِيًّا مَسْتَأْنِسًا فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ وَأَنْ  
 ذَبَحَ الْحُرْمَ صَيْدًا فَذَبْحَتُهُ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا وَلَا بَأْسُ  
 بَأَنْ يَأْكُلَ الْحُرْمَ صَيْدًا صُلْبًا دَهُ حَاوِلًا أَوْ ذَبَحَهُ إِذَا لَمْ

يدل

يَدُلُّ الْحُرْمَ عَلَيْهِ وَلَا أَمْرَ بِصَيْدٍ وَفِي صَيْدِ الْحُرْمِ إِذَا جَاءَ  
 لِحَالِ الْجَزَاءِ وَأَنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحُرْمِ أَوْ شَجَرَهُ الَّذِي  
 لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَلَا هُوَ مَائِنَةٌ النَّاسِ فَعَلَيْهِ فِيمَتُهُ وَكُلُّ شَيْءٍ  
 فَعَلَهُ الْفَارِقُ قَدْ ذَكَرْنَا أَنْ فِيهِ عَلَى الْمَفْرُودِ مَا فَعَلَهُ  
 دِمَانِ دَمٍ لِحَيْتِهِ وَدَمٌ لِعِمْرَتِهِ إِلَّا أَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ  
 مِنْ غَيْرِ أَحْرَامٍ ثُمَّ حَرَّمَ بِالْعِمْرَةِ وَبِالْحَجِّ فَيَلْزِمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ  
 وَأَذَا اشْتَرَكَ حُرْمَانِ فِي قَتْلِ صَيْدٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا الْجَزَاءُ كَامِلًا وَأَنْ اشْتَرَكَ حَالَانِ فِي قَتْلِ  
 صَيْدٍ لَحْمٍ فَعَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ وَأَذَا بَاعَ الْحُرْمَ صَيْدًا

الاحتمال

أَوْ تَبَاعَهُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ **بِأَيِّ شَيْءٍ**  
 إِذَا أَحْمَرَ الْحُرْمَ بَعْدَ مَا أَصَابَهُ مِنْ مَضِيٍّ مِنَ الْمَضِيِّ



حَلَّه التَّحْلُلُ وَقِيلَ لَهُ ابْعَثْ شَاةً تَذْبَحُ فِي الْحَرَمِ وَوَاعِدْ  
 مِنْ جِبَالِهَا يَوْمًا بَعِينَهُ يَذْبَحُ بِهَا فِيهِ ثُمَّ تَحَلَّلُ فَإِنْ كَانَ قَارًا  
 بَعَثَ بَدْمَيْنِ وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ دِمِّ الْأَحْصَارِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ  
 وَيَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ الْخَرِّ عِنْدَ أَبِي حَسَبٍ رَحِمَهُ وَقَالَ الْأَعْمَشُ  
 الذَّبْحُ لِلْحَرَمِ فِي الْحَجِّ إِلَّا فِي يَوْمِ الْخَرِّ وَيَجُوزُ لِلْحَضَرِ بِالْعَمَةِ أَنْ  
 يَذْبَحَ مِنْهُ شَاةً وَالْمَحْضَرُ بِالْحَجِّ إِذَا تَحَلَّلَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ  
 وَعُمْرَةٌ وَعَلَى الْمَحْضَرِ بِالْعَمَةِ الْقَضَاءُ وَعَلَى الْقَارِئِ حَجَّةٌ  
 وَعُمْرَتَانِ وَإِذَا بَعَثَ الْحَرَمُ هَدْيًا وَوَاعَدَهُمْ أَنْ يَذْبَحُوا  
 يَذْبَحُونَ فِي يَوْمٍ بَعِينَهُ ثُمَّ زَالَ الْأَحْصَارُ فَإِنْ قَدَرَ  
 عَلَى إِدْرَالِ الْهَدْيِ وَاجِبٌ لَهُ حِجْزُ التَّحْلُلِ وَلَزِمَهُ الْمُضَيَّةُ  
 وَأَنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَالِ الْهَدْيِ دُونَ حَجِّ تَحَلُّلٍ وَأَنْ

قَدَرُ

قَدَرَا دِرَالُ الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازِلُهُ التَّحْلُلُ اسْتَحْسَانًا  
 وَمَنْ أَحْضَرَ بَكَّةً وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ  
 كَانَ مُحْضَرًا وَأَنْ قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ بِمُحْضَرٍ  
**بِأَسْمَاءِ الْفَوَائِدِ**

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَفَانَتْ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ حَتَّى يُطْلَعَ الْفَجْرُ  
 مِنْ يَوْمِ الْخَرِّ فَقَدَفَانَتْ الْحَجَّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ وَيُسَبِّحَ  
 وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَالْعَمَةُ لَا تَقُوتُ  
 وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا خَمْسَةَ أَيَّامٍ بَكَرَ فَعَلَهَا  
 يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ الْخُرُوفِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْعَمَةُ سَنَةٌ وَهِيَ  
 الْأَحْرَامُ وَالطَّوَافُ السَّعْيُ **بِأَسْمَاءِ الْفَوَائِدِ**  
 الْهَدْيُ أَذْنَاهُ شَاةٌ وَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ الْأَبِلُ وَالْبَقَرُ



والغنم يجزى في ذلك الشئ فصاعداً إلا من الضأن  
فإن لجذع منه ويجزى ولا يجوز في الهدى مقطوع  
الأذن أو أكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا  
الرجل ولا الذاهبة العين ولا العفاء ولا العرجاء  
التي لا تمشي إلى المسك والشاة جائزة في كل شئ  
إلا في موضعين من طاق طواف الزيادة جنباً ورس  
جامع بعد الوقوف بعرفة فإن في هذين الموضعين  
لا يجوز الأبدنة والبدنة والبقرة تجزى كل واحد  
منهما عن سبعه إذا كان كل واحد من الشركاء يريد  
قربة فإذا أراد أحدهم ينصب اللحم لم تجز للباقين ويجوز  
الأكل من هدى التطوع والمنفعة والقران ولا يجوز الأكل

منقطع شول كسه درك  
اشهر حج عمره في كونه  
ومثل اوله اجمع  
التيه وزمانه حج  
ابحونه محرم اوله

من بنية

من بنية الهدايا ولا يجوز ذبح هدى التطوع والمنفعة  
والقران إلا في يوم النحر ويجوز ذبح بنية الهدايا أي  
وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا إلا في الحرم ويجوز أن  
ينصدق بها على مساكين حرم وغيرهم ولا يجب التعريف  
والأفضل في البدن النحر وفي البقرة الغنم الذبح والآوى  
أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إذا كان يحسن الذبح  
وتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى أجره لغيرها  
ومن ساق فاضطر إلى ركوبها ركبتها وإذا استغنى عن  
ذلك لم يركبها وإن كان طالبن لم يجلبها وينضح عن  
بالماء البارد حتى ينقطع اللبن وإن ساق هدياً  
فعطب فإن كان تطوعاً فليس عليه غير وإن كان

بدنة

من بنية



عن واجب فعله ان يقيم غيره مقامه وان اصابه  
 عيب كثير اقيم غيره مقامه <sup>بالنظم</sup> وصنع بالمعيب ما شاء  
 واذا عطيت البدنة الطريق فان كانت تطوعا خررها  
 وصنع بفعلها بدمها وضربها صفتها ولم ياكل منها ولا  
 غيره من الاغنياء وان كانت واجبه اقام غيرها مقاما  
 وصنع بها ما شاء وبفعل هدي التطوع والمتعة والقران  
 ولا يفقد دم الاحصار ولا دم الجنائيا <sup>اي بدنه وانما فعلها بالاشارة لانها لا تملك انفسها او لا تملك انفسها</sup>  
<sup>وجميعها على وزن بعاة وهو في اللغة</sup> <sup>منطقه ببادله في الشرط</sup>

البيع يتعقد بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ المتكلم  
 فاذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالجناب  
 ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده وإيراقام

من مجلس

من المجلس قبل القبول بطل الاجاب والقبول لزوم البيع  
 واذا حصل الاجاب والقبول لزوم البيع ولا خيار  
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤيته والاعراض  
 المشار اليه لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع  
 والاثنان المطلقان لانصح الا ان يكون معرفة القدر والصفة  
 ويجوز البيع بثمن حال وسجل اذا كان الاجل معلوما  
 ومن اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد فان  
 كانت النقود مختلفة فالبيع فاسدا الا ان يبين احدها  
 ويجوز بيع الطعام وجوب مكايلة ومجازفة وبأداء  
 بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف  
 مقداره ومن باع حبرة طعام كل فقير يدرهم حباري



في قفيز واحد عند أبي حنيفة إلا أن يستعمل جملة فقل  
 منها ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فالباع فاسد  
 في جميعها عند أبي حنيفة وكذلك من باع ثوبا  
 مزارعة كل ذراع بدرهم ولم يستعمل جملة الزرعان ومن  
 ابتاع صبرة طعام على أنها مائة قفيز بمائة درهم  
 فوجدها أقل فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ الموزون  
 بحصة من الثمن وأن شاء فسخ البيع وأن وجدها  
 أكثر فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة  
 أذرع بعشرة دراهم أو أرضا على أنها مائة ذراع بمائة  
 درهم فوجدها أقل فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها  
 بجملة الثمن وأن شاء ترك وأن وجدها أكثر من الذراع

الذي سماه في المشتري ولا خيار للبائع ولو قال بعثتها  
 على أنها مائة ذراع كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة  
 فهي بالخيار أن شاء أخذها بحصة من الثمن وأن شاء  
 ترك وأن وجدها زائفة فالمشتري بالخيار أن شاء  
 أخذ الجميع كل ذراع بدرهم وأن شاء فسخ البيع ومن باع  
 دارا دخل بناؤها في البيع وأن لم يستعمل ومن باع أرضا  
 ما فيها من الخيل والشجر في البيع وأن لم يستعمل ولا يدخل  
 الذرع في بيع الأرض إلا بالتسمية ومن باع نخلا أو  
 فيه ثمرة فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع ويقا  
 للبائع أقطعا وسلم البيع ومن باع ثمرة لم يبدلها  
 أو قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها

وان قال بعثتك هذه الزمرة  
 على أنها عشرة أثواب بمائة درهم  
 كل ثوب بعشرة دراهم وان  
 وجدها ناقصة جاز البيع  
 بحصته وان وجدها زائفة  
 فالبيع فاسد



في حال وان شرط تركها على التخل فسد البيع ولا يجوز  
ان يبيع ثمرة ويستثنى منها ارضا لا معلومة ويجوز  
بيع حنطة في سنبليها والباقي في قشره ومن باع  
دارا دخل مفاتيح اغلاقها في البيع نبعها واخرجت  
الكبال وناقدا الثمن على البائع واجرة وزان الثمن  
على المشتري وان باع سلعة بالثمن قبل للمشتري  
ادفع الثمن اولاً واذا دفع قبل للبائع سلم المبيع ومن  
باع سلعة بسلعة او ثمناً بثلثين قبل لهما سلباً معاً

### خيار الخط

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري  
ولهما خيار ثلاثة ايام فمادونها ولا يجوز اكثر منها

اي لا يجوز خيار الشرط اكثر من ثلاثة ايام  
عند الخط

عند ابي حنيفة وقال لا يجوز اذا استمر مدة معلومة  
وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري  
فهلك في يده ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج  
المبيع من ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه عند ابي  
حنيفة وعندهما يملكه فان هلك في يده هلك بالثمن  
وكذلك ان دخله عيب ومن شرط الخيار فله ان يفسخ  
في مرة لخيار روله ان يحجزه وان اجاز به فحضره <sup>صاحب</sup>  
جاز وان فسخ لم يحجز الا ان يكون الاخر حاضر وعندهما  
يوسف رحمه يجوز الفسخ وان لم يحجز الاخر واذ مات  
من له الخيار بطل الخيار ولم ينتقل الى ورثته ومن باع  
عبداً على انه خيار او كاتب وكان بخلاف ذلك



فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء  
 راس خيار الرتبة  
 ومن اشترى ما لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه  
 ان شاء اخذ وان شاء رده ومن باع ما لم يره فلا  
 خيار له وان نظرا الى وجه الصبرة او الى ظاهر الثوب  
 مطويا او الى وجه لجارية او الى وجه الدابة وكفلها  
 فلا خيار له وان راى صحن الدار فلا خيار له وان لم  
 يشاهد بيوتها وبيع الاسعة وشراؤه جائز وله الخيار  
 اذا اشترى ويسقط خياره بجنس المبيع اذا كان مما  
 يعرف بالجنس وشيئة اذا كان يعرف بالشئ وبذوقه  
 اذا كان يعرف بالذوق ولا يسقط خياره في العقار

الامر عيب

حز

حتى يوصف له ومن باع ملك غيره بغير امره فالملك  
 بالخيار ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ وله الاجازة  
 اذا كان المعقود عليه باقيا والمنعاقدان بحالهما ومن  
 راى احدا للتوبين فاشترىهما ثم راى الاخر جاز له  
 ان يرد ههما ومن مات وله خيار الردية بطل خياره  
 ومن راى شيئا ثم اشتراه بعد منة فان كان على الصفة  
 التي يراه فلا خيار له وان وجد متغيرا فله خيار  
خيار العيب  
 اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان  
 شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يسكه  
 وياخذ النقصا وكلما اوجب نقصان الثمن في عا

ولم يتقل الا ورثته

فالعيب الذي لا يوجب عيبا في البيع

نقص ثمنه عند توكان



التجار فهو عيبٌ وإلا باقٍ والبول في الفراش والسرقة  
 عيبٌ في الصغير ما لم يبلغ فإذا بلغ فليس ذلك  
 بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ والنحر والذفر عيبٌ  
 في جارية وليس بعيب في الغلام إلا أن يكون من داءٍ  
 والزنا وولد الزنا عيبٌ في جارية دون الغلام وإذا  
 عند المشتري عيبٌ ثم أطلع على عيبٍ كان عند البائع  
 فله أن يرجع بنقص العيب ولا يرد المبيع إلا أن يرضى  
 البائع أن يأخذه بعينه وأن قطع المشتري أو خاطبه  
 أو صبغه أو لث السرة بسمين ثم أطلع على عيبٍ  
 رجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه ومن اشترى  
 عبداً فاعنفه أو مات ثم أطلع على عيب رجع بنقصانه

الآن يكون فاحشاً  
 يمنع القدر من تولد بغيره

فإن

فإن قتل المشتري العبد أو كان طعاماً فأكله لم يرجع  
 عليه شيء في قول أبي حنيفة ومن باع عبداً فباعه  
 المشتري ثم رده عليه بعيب فإن قبله بقضاء القاض  
 فله أن يردّه على بائعه وأن قبله بغير قضاء القاض فليس  
 أن يردّه بعيب ومن اشترى عبداً وشرط البراءة من كل  
 عيب فليس له أن يردّه بعيب وأن لم يسم العيوب ولم يقد  
 اذ كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً فالبيع فاسدٌ  
 كالبيع بالميتة أو بالدم أو بالخنزير أو بالخنزير وكذا إذا  
 كان غير مملوك كالحرة وبمع أم الولد والمدر والمكاتب  
 فاسدٌ ولا يجوز بيع السمك في الماء قبل أن يصطاد

لا يرد المشتري  
 أولاداً أو زوجاً أو زوجة  
 بجمعة أو بغيره  
 على البائع  
 انقضى  
 في الميتة  
 وأخذ المشتري  
 البعوضة  
 في يده  
 الكدوم  
 ومما فضل  
 ومما فضل  
 ومما فضل

مطلوب  
 في المشتري  
 في المشتري  
 في المشتري  
 في المشتري



فيلان يخذ

ولا يجوز بيع الطير في الهواء ولا يجوز بيع الحمل ولا التبع  
ولا يجوز بيع اللبن في الضرع ولا الصوف على ظهر الغنم  
وذراع من ثوب وجذع من ستف وزرة القانيص  
وبيع المزابنة وهو بيع التمر على النخل بخصم على الأرض  
ولا يجوز البيع بالقايحجر والملا مسنه ولا يجوز بيع ثوب  
من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري او يبيعه  
او يكتبه او باع أمه على ان يستولدها المشتري فالبيع  
فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخدمه البائع  
شهر او دارا على ان ينسكنها البائع مدة او على ان يقرضه  
المشتري درهما او ثوبا ان يهدي له هدية ومن باع  
عبدا على ان لا يسلم اليه رأس الشهر فالبيع فاسد

ومن

ومن باع جارية الاحملها فسد البيع ومن اشترى ثوبا  
على ان يقطعه البائع ويحيط قميصا او قباء او نعلا  
على ان يخذوها او يشترها فالبيع فاسد والبيع الى النير  
والمهرجاء وصوره النضاري وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبا  
ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطا  
وقدم لحاج فان تراضيا باسقاط الاجل قبل ان يخذ  
الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم حاج جاز البيع  
واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي  
العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع ولم يرضه  
فيمنه وكل واحد من المتعاقدين نسخته فان باعه المشتري  
نفذ بيعه ومن جمع بين حر وعبدا وجمع بين شاة ذكيرة

قطافه بانقحه والكس  
باعنه او زم كسك  
واعجده نشيد حرك  
وقدره احسن



111

اولم

او اكثر منه فالشرط باطل ويرد مثل الثمن الاول وهي فسخ  
 في حق المتعاقدين بيع جدير في حق غيره كما في قول الج  
 رحمه وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك المبيع  
 يمنع منها فان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه  
 اقله

البر

والتولية المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن  
 الاول مع زيادة الربح والتولية نقل ما ملكه بالعقد الاول  
 بالثمن الاول من غير زيادة الربح ولا يجوز المراجعة والتولية  
 حتى يكون العوض ماله مثل وجوز ان يضيف الى رأس المال  
 اجرة القصار والصباغ والطراز والفنل واجرة حمل  
 الطعام فيقول قام على بكذا ولا يقول اشترت بكذا  
 وسقط الغنم

الإفالة بمجدد  
حق الشفقة

والتن الاول هو ما عقبه  
لا ما تقدم ان اشترى  
بدر اھم فدفع ہا ثوبا  
فالتن در اھم اختيار







وَكُلُّ شَيْءٍ نَصَرَ سَوَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَى خَيْرِ التَّفَاضُلِ  
 فِيهِ كَيْلًا فَهُوَ كَيْلُ أَبَدًا وَأَنْ تَرَكَ النَّاسُ الْكَيْلَ فِيهِ  
 مِثْلَ حَنْطَةٍ وَالشَّعِيرِ وَالْتِمَرِ وَالْمَلْحِ وَكُلُّ مَا نَصَرَ سَوَّلَ اللَّهُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَى خَيْرِ التَّفَاضُلِ فِيهِ وَزَنَا فَهُوَ وَزَنِي  
 أَبَدًا مِثْلَ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ وَمَا لَمْ يَنْصُرْ عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ  
 عَلَى عَادَةِ النَّاسِ فِيهِ وَعَقْدُ الصَّوْبِ مَا وَقَعَ عَلَى جَنَسٍ  
 الْأَمَانِ يُعْتَبَرُ فِيهِ قَبْضُ عَوْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا سِوَاهُ  
 مَا فِيهِ الرَّبْوُ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّعِينُ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّفَاضُلُ  
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ خُطَّةٍ بِالذَّقِيقِ وَلَا بِالسُّوْقِ وَيَجُوزُ بَيْعُ  
 بِالْحَيَوَانِ عِنْدَ ابْنِ حَنْفَةَ رَجُلًا وَابْنِ يَوْسُفَ وَقَالَ لَا يَجُوزُ  
 إِذَا كَانَ مِنْ جَنَسٍ وَاحِدٍ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ وَيَجُوزُ  
 إِنْ كَانَ مِنْ جَنَسَيْنِ وَاحِدٍ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ

لأنه  
 لا يجوز  
 بالاجتماع

بيع

بَيْعُ الرُّطْبِ بِالزَّمْثِ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْعَبَبُ بِالزَّبِيبِ وَلَا يَجُوزُ  
 بَيْعُ الزَّمْتِونِ بِالزَّبِيبِ وَالسَّمِيمُ بِالسَّمِيمِ حَتَّى يَكُونَ الزَّبِيبُ  
 وَالشَّيْخُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الزَّمْتِونِ وَالسَّمِيمُ فَيَكُونُ الذَّهْنُ بِمِثْلِهِ  
 وَالزِّيَادَةُ بِالزَّبِيبِ وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمَانِ الْمُخْتَلَفِ بَعْضُهُمَا  
 بِبَعْضٍ مِنْهَا ضِدًّا وَكَذَلِكَ الْبَنَانُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَخَلُّ  
 الدَّقْلِ خَلُّ الْعَبَبِ وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَبْرِ بِالْحَنْطَةِ وَالذَّقِيقِ مُتَفَا  
 وَلَا رِبَا بَيْنَ الْمَوْلَى وَعَبْدِهِ وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَكَافِرٍ فِي دَارِ  
 لَأَنَّ الْعَبْدَ وَمَا بَعْدَهُ

السلام

السَّلَامُ جَائِزٌ فِي الْمَكِيدَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ وَالْمَعْدُونَاتِ  
 الَّتِي لَا يَتَفَاوَتُ كَالْجُوزِ وَالْبَيْضِ وَفِي الْمَرْزُوعَاتِ  
 وَلَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِي الْحَيَوَانِ وَلَا فِي الْأَطْرَافِ وَلَا فِي الْجُلُودِ

كالزيتون ولا كالحمار ولا كالبقرة

لا يباع ما لم يبيعه  
 ولا يبيعه ما لم يبيعه  
 ولا يبيعه ما لم يبيعه  
 ولا يبيعه ما لم يبيعه



عددًا ولا في لخطب <sup>دسته</sup> حرماً ولا في الرطبة <sup>دور</sup> حرزاً ولا يجوز  
 السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد  
 الى حين المحل ولا يصح السلم الا باجل معاوم ولا  
 السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا <sup>بسطام</sup>  
 قرية بعينها ولا يصح السلم عند ابي حنيفة الا بسبع شرائط  
 تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معاوم وصفه  
 معلومه ومقدار معاوم واجل معلوم ومعرفة  
 مقدار راس المال اذا كان مما يتعلق بالعقد على قدره  
 كالمكيل والموزون والمعدودات التي لا تختلف <sup>بسمية</sup>  
 المكان الذي يوفي فيه اذا كان له حمل وموتة وقال  
 لا يحتاج الى تسمية راس المال اذا كان معيناً ولا

كقولنا جنس معلوم ونوع معاوم وصفه

كقولنا جنس معلوم ونوع معاوم وصفه

الى

الى مكان التسليم ويسلمه في موضع العقد ولا يصح  
 السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارقه ولا يجوز  
 التصرف في راس المال ولا في المسلم فيه قبل القبض  
 ولا يجوز الشك في التولية في المسلم فيه قبل القبض  
 ويجوز السلم في الثياب اذا ستمت طولاً وعرضاً ورفعة  
 ولا يجوز في الجواهر ولا في الحرز ولا باس بالسلم في الدين  
 والاخر اذا ستمت ملبيناً معلوماً وكل ما امكن ضبط صفته  
 ومعرفة مقدار جاز السلم فيه وكل ما لا يمكن ضبط  
 صفته ولا يعرف مقدار لا يجوز السلم فيه ويجوز بيع  
 الكلب والفهد والسباع ولا يجوز بيع خمر وخنزير  
 ولا يجوز بيع دود القنر الا ان يكون مع القنر والخيل

كقولنا جنس معلوم ونوع معاوم وصفه



العرف هو القول والعدد والشرع هو بيع بعض الامكان يعني

الا ان يكون مع الكوارات واهل الذمة في البيعة  
 كالمسلمين الا في الحرم <sup>تلك بالقم وتشد</sup> <sup>بمحل البخل صدر</sup> والخزير خاصة فان عقد  
 على الحرم عقد المسلم على العيص وعقد هو على الخزير  
 عقد المسلم على شاة **كتاب الصرف**  
<sup>العرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين</sup>  
 من جنس الاثمان فان باع فضة بفضة او ذهباً  
 بذهب لم يحر الاثماً بمثل وان اختلف في الجودة  
 والقياسة ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق  
 واذا باع الذهب بالفضة جاز التفاضل <sup>لقول علي بن ابي طالب</sup> ووجب  
 التقابض <sup>والمناظر التفاضل لا يستلزم التفاضل</sup> واذا افتراق في الصرف قبل قبض العوضين  
 او احدهما بطل العقد ولا يجوز التصرف في ثمن

الصرف

الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة  
 ومن باع سيفاً محللاً بمائة درهم وطلبة خمسون درهماً  
 فدفعت من ثمنه خمسين درهماً جاز البيع وكان المقبوض  
 من حصه الفضة وان لم يبين ذلك فكذلك ان قال  
 خذ هذه الخمسين من ثمنها فان لم يتقابضا خسر افتراقاً  
 بطل العقد في الحلية وفي السيف اذا كان لا يتخلص  
 الا بضر وان كان يتخلص <sup>لانه صرف فيه</sup> بغير ضرر جاز البيع في السيف  
 وبطل في الحلية ومن باع ابناء فضة ثمة افتراقاً وقد قبض  
 بعض ثمنه بطل العقد فيما لا يقبض وصح فيما قبض  
 وكان الا بناء مشتركاً بينهما وان استحق بعض الاناء  
 كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ البا بحصه



وأن شيئا رده وأن باع قطعة نقره فاستحق بعضها  
 أخذ ما بقي بحصته ولا خيار له ومن باع درهمين  
 ودينارا بدينارين ودرهما جاز البيع وجعل كل واحد  
 من جنسين مقابلا بالجنس الآخر ومن باع أحد  
 عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكانت  
 العشرة بمثلها والدينار بدرهم ويجوز بيع درهمين  
 صحتين ودرهم غلّة بدرهم صحيح ودرهم غلّة وإن  
 كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وإن كان  
 الغالب على الدينار الذهب فهو ذهب ويجوز بيعهما  
 التفاضل ما يعتبر في الجار إذا كان الغالب عليهما  
 الغش فليس في حكم الدراهم والدينار فإذا بيعت جنسا

اعتبار الغالب متفاضلا

متفاضلا جاز وإذا اشترى بها سلقه ثم كسدت فترك  
 الناس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة وقال  
 أبو يوسف عليه فتمها يوم البيع وقال محمد عليه السلام فتمها  
 آخر ما يتعامل الناس بها ويجوز البيع بالقولس النافقة  
 وإن لم يعين فإن كانت كاسية لم يجز البيع بها حتى  
 يعثرها وإذا باع بالقولس النافقة ثم كسدت بطل البيع  
 عند أبي حنيفة ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
 جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من القولس  
 ومن أعطى صريفا درهما فقال أعطني نصف فلوسا  
 ونصف نصفًا لا حجة فسد البيع في جميع عند أبي حنيفة  
 وقال جاز البيع في القولس وبطل فيما بقي وكذا قال



يكون انتفاعا  
بما لا يوجب  
حصولا للدين  
كما في زرع  
الزيتون في  
الارض والغنم

نصف درهم فإوسا ونصفا لأخته جاز البيع وكانت

الفلوس والنصف لأخته بديدهم

## كتاب الرهن

الرهن يتعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض فإذا قبض

الرهن الرهن محوز أصغر غايمة يتم العقد فيه وماله

يقبضه فالرهن بالخيار أن شاء سلم إليه وإن شاء

رجع عن الرهن وإذا سلم إليه فقبضه دخل في ضمانه ولا

يصح الرهن إلا بدين مضمون وهو مضمون بالأقل من قيمته

ومن الدين فإذا هلك في يد الرهن وقيمه والدين سواء

صار الرهن مستوفيا لدينه حكما وإن كانت قيمة الرهن

أكثر من الفضل أمانة وإن كانت قيمة أقل سقط من الدين

بقدرها

بقدرها ورجع الرهن بالفضل ولا يجوز رهن المشاع

ولا رهن النمر على رؤس الخلد ون الخلد ولا رهن زرع

في الأرض دون الأرض ولا يجوز رهن الخلد والأرض دونها

ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والمضاربات

ومال الشركة ويصح الرهن برأس مال السلم ومن الرهن

والسلم فيه فإن هلك في مجلس العقد ثم الرهن والسلم

وصار الرهن مستوفيا لدينه حكما وإذا انفقا على وضع

الرهن على يد عدل جاز وليس للرهن ولا للرهن

أخذ من بينه فإن هلك في بين هلك من ضمان الرهن

ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون

فإن رهنه بجنسها فهو ملك مثلها من الدين وإن اختلف



في مجرده والصياغة ومن كان له دين على غيره فاخذ منه  
مثل دينه فانفقته ثم علم انه كان زبوا فلا شيء عليه  
عند اخيه حنفه وقال برد عليه مثل الزبوف ويرجع بالحياد  
ومن رهن عبدين بالف درهم ففقه حصته احدهما له  
يكن له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين واذا وكل الرهن  
المرتهن او العدل او غيرهما يبيع الرهن عند حلول الدين  
فالوكالة جائزة فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس  
للمرتهن عزله عنها وان عزله لم ينزل وان مات الرهن  
لم ينزل وللمرتهن ان يطالب الراهن بدنيه ويجبسه  
وان كان الرهن في يده وليس له ان يملكه من بيعه حتى  
يقضى الدين من ثمنه واذا قضاه الدين قيل له سلم

اي الراهن المرتهن  
الرهن

الرهن اليه واذا باع الراهن بغير اذن المرتهن فالبيع مؤثر  
فان اجاز المرتهن جاز وان قضاه الراهن دينه جاز  
البيع فان اعنى الراهن عبد الرهن نفذته وان كان  
الدين حالا طوبى باداء الدين وان كان مؤجلا  
اخذ منه قيمته العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين  
ان كان مؤسرا وان كان الراهن ميسرا استسعى العبد  
في قيمته ففقه الدين ورجع العبد على مولاه وكذلك  
ان استهلك الراهن الرهن وان استهلك الاجنبي  
فالمرتهن هو الخصم في تضمينه وباخذ القيمة وتكون  
رهنا في يده وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية  
المرتهن عليه تسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن

ورجع المرتهن بالفضل



على الراهن والمرتهن وعلى ما لهما هدر وأجرة البيت الذي  
يحفظ فيه الرهن على المرتهن وأجرة الراعي على الراهن  
ونفقة الرهن على الراهن وتماؤه للراهن فيكون رهنا  
مع الاصل وإن هلك هلك بغيره شيء فإن هلك الاصل  
وبقي النماء افنك الرهن بحصة بقصد الدين على قيمته  
الرهن يوم القبض <sup>اخذ منه ثمنه</sup> وقيمة النماء يوم الفكاك فما اصاب  
الاصل سقط من الدين وما اصاب النماء افنك الرهن  
به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين  
عند حنيفة ومحمد <sup>الله</sup> ولا بصير الرهن رهنا بهما  
وإذا رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد  
منهما جاز جميعها رهن عند كل واحد منهما والمضمون

عقل

كل واحد منهما حصته دينه فإن قضى أحدهما دينه كانت  
كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا <sup>اعاد المديونية</sup>  
على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري  
من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البائع بالخيار ان شاء  
رضى ترك الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري  
الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا مكانه والمرتهن <sup>المحافظ</sup>  
ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادميه <sup>الذين</sup>  
في عياله وان حفظ بغيرهم في عياله او ودعه ضمن  
فاذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب جميع قيمته  
وإذا اعار المرتهن الرهن للراهن فقبضه خرج من ضمان  
المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء والمرتهن <sup>للمرتهن</sup>

عند حنيفة ومحمد



أَنْ يَسْتَرْجِعَهُ إِلَى بَيْنٍ فَإِذَا أَخَذَ عَادَ الضَّحَانُ وَأَذَامَاتُ  
الرَّاهِنِ بَاعَ وَصِيَّةَ الرِّهْنِ وَقَضَى الدِّينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيَّةٌ  
نَصَبَ الْقِيَّالَةَ وَصِيًّا وَأَمْرُهُ يَتَّبِعُهُ ~~مَنْ يَشَاءُ~~  
الْأَسْبَابُ الْمَوْجِبَةُ لِلْحَجْرِ ثَلَاثَةُ الصِّغَرِ وَالرَّقِ وَالْحَنُوزِ وَلَا يَجُوزُ  
نَصْرُ الصِّغَرِ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَلَا تَعْرِفُ الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ  
سَيِّدِهِ وَلَا يَجُزُّ نَصْرُ الْحَنُوزِ الْمَغْلُوبِ وَمَنْ بَاعَ  
مِنْ هَؤُلَاءِ شَيْئًا أَوْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَيَقْصُدُ  
فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ أَنْ يَشَاءَ أَجَانَةً إِذَا كَانَ فِيهِ مَضْلُكَةٌ  
وَأَنْ يَشَاءَ نَسْخَهُ وَهَذِهِ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةُ يَوْجِبُ الْحَجْرَ  
فِي الْأَقْوَالِ وَفِي الْأَفْعَالِ فَلِلْقَضِ وَالْحَنُوزِ لَا يَصِحُّ  
عَقْدُهُمَا وَلَا أَقْرَارُهُمَا وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُمَا وَلَا عِتَا <sup>هَذَا بِمِثْلِ</sup>

على العقل

وَأَنْ

وَأَنْ يَتْلَفَ شَيْئًا لَزِمَ مَا خَانَهُ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَأَقْوَالُهُ نَافِذَةٌ  
فِي حَقِّ نَفْسِهِ غَيْرَ نَافِذَةٍ فِي حَقِّ مَوْلَاهُ فَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَى لَزِمَهُ  
بَعْدَ حُرِّيَّتِهِ وَلَمْ يَلْزِمَهُ فِي حَالِ وَأَنْ اقْتَرَجِدَ أَوْ قَصَاصٍ  
لَزِمَهُ فِي حَالِ وَبِنَفَقَةِ طَلَاقِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُزُّ  
عَلَى السَّفِيهِ إِذَا كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا حُرًّا وَتَعْرِفُ فِي مَالِهِ  
جَائِزًا وَأَنْ كَانَ مُبَذِّرًا مَفْسِدًا يَتْلَفُ مَالَهُ فِيمَا لَا غَرْفَ لَهُ  
فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ  
غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ  
سَنَةً وَأَنْ تَعْرِفُ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ نَفَذَ نَصْرُهُ وَإِذَا  
بَلَغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً يُسَلِّمُ إِلَيْهِ مَالُهُ وَأَنْ لَمْ  
يُوشِكْ مِنْهُ الرُّشْدُ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّافِي وَمَنْعَ مِنَ النَّصْرِ

على نفسه

وَأَنْ



في ماله فان باع لم ينفذ ببعه وان كان فيه مصلحة اجاز  
 لحاكم وان اعتق عبدا نفذ عتقه وكان على العبد ان  
 يسعه في قيمته وان تزوج امرأة جاز نكاحه فان ستم لها  
 مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل وقال  
 فمن بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله ابدا حتى يولس  
 منه الرشيد ولا يجوز تفرقة فيه <sup>اي مال</sup> ويخرج الزكاة من مال  
 السفية وينفق على اولاده وزوجته من يجب عليه  
 نفقته من ذوي ارحامه فان اراد حجة الاسلام  
 لم يمنع منها ولا نسل القاضى النفقة اليه ونسبائها  
 الى نفقة من حاج بنفقها عليه في طروحه فان مرض  
 وادى بوصايا في القرب وابواب خير جاز ذلك

من ذلك

في ثلث ماله وبلغ الغلام بالاحتلام والاحبال  
 والانزال اذا وطئ فان لم يوجد فحتى يتم له ثمانى عشر  
 سنة عند ابي حنيفة وبلغ لجارية بالحض  
 والاحتلام ولجبل وان لم يوجد فحتى يتم لها سبع  
 عشر سنة وقال اذا تم للغلام ولجارية خمس عشر  
 سنة فقد بلغا واذا زهر الغلام وجارية واشكل  
 امرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا والقول قولهما  
 واحكامهما احكام البالغين وقال ابو حنيفة لا حجر  
 في الدين على المفلس واذا وجبت الديون على رجل  
 وطلب غناؤه جسه وحجر عليه لم حجر عليه وان  
 كان له مال لم ينصرف فيه لحاكم ولكن يحسبه



أَبْدًا حَتَّى يَبْعَهُ فِي دِينِهِ وَأَنْ كَانَ لَهُ دِرَاهِمٌ وَدِينَهُ دَارٌ  
قَضَاهَا الْقَابِضُ أَمْرٌ وَأَنْ كَانَ دِينُهُ دِرَاهِمٌ وَلَهُ دَانِيَرٌ  
بَاعَهَا الْقَاضِي دِينَهُ وَقَالَ لَهَا إِذَا طَلَبَ غَرْمَاءُ الْفَلَسِ  
تُحْرَجُ عَلَيْهِ حَجَرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْعَةٌ مِنَ الْبَيْعِ وَالنَّصْرُ  
وَالْأَقْرَابُ حَتَّى لَا يَطْرُقَ بِالْغَرْمَاءِ وَبَاعَ مَالَهُ إِذَا مَنَعَ الْفَلَسُ  
مِنْ بَيْعِهِ وَفَسِمَ بَيْنَ الْغَرْمَاءِ بِالْحِصَصِ فَإِنْ أَوْفَى حَالُ  
حَجَرٍ بِإِقْرَارِ لَزْمِهِ ذَلِكَ بَعْدَ قَضَاءِ الدِّينِ وَتَبَقُّوْا عَلَى  
الْفَلَسِ مِنْ مَالِهِ وَعَلَى زَوْجَتِهِ وَأَوْلَادِهِ الصِّغَارِ وَنَدَى  
أَرْحَامِهِ وَأَنْ لَمْ يَعْرِفْ الْفَلَسُ مَالَهُ وَطَلَبَ غَرْمَاءُ حَبَسَ  
وَيُحْرَقُ لَمْ يَلَمْ مَالَهُ حَبَسَ حَاكِمٌ فِي كُلِّ دِينٍ لَزْمُهُ يَدُلُّ  
عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدَيْ كَثَرِ الْمُبِيعِ وَيَدِلُّ الْقَرَضُ فِي كُلِّ

دِينِ الْقَرَضِ بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ وَلَمْ يَحْبَسْ فِيهَا  
سِوَى ذَلِكَ كَقَرْضِ الْمَغْصُوبِ وَأَرْشِ الْجُنَايَةِ إِلَّا أَنْ  
نَقُومَ الْبَيْتُ أَنْ لَمْ مَالًا وَأَذْأَحَبَسَ الْقَاضِي شَهْرًا أَوْ ثَلَاثَةً  
سَأَلَ الْقَاضِي عَنْ حَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ مَالٌ خَلَّى سَبِيلَهُ  
وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ الْبَيْتُ أَنْ لَمْ مَالًا لَهُ وَلَا يَحْوِلُ بَيْتُهُ  
وَبَيْنَ غَرْمَاءِهِ بَعْدَ خُرُوجِ مَنْ جَسَّ بِلَا زَمُونَةٍ وَلَا  
مِنْ النَّصْرِ وَالسَّفَرِ يَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ وَيَقْسِمُ  
بَيْنَهُم بِالْحِصَصِ وَقَالَ إِذَا فُلِسَ حَاكِمٌ حَالُ بَيْتِهِ  
وَبَيْنَ غَرْمَاءِهِ الْآنَ يُقِيمُوا الْبَيْتَ أَنْ قَدْ حَصَلَ لَهُ مَالٌ  
وَلَا يَحْجُرُ عَلَى الْفَاسِقِ إِذَا كَانَ مُضْلِكًا مَالَهُ وَالْفَاسِقُ  
الْأَصْلُ وَالطَّارِي سَوَاءٌ وَمَنْ أَفْلَسَ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ



لرجل بعينه ابتاعه من صاحب المتاع اسوة للزمناء  
 فيه  
 اي استثنى  
 اي مساو  
 الاقرار

اذا اقر بحر البالغ العاقل بحق لزومه اقراره مجبرولا  
 كان ما اقر به او معلوما ويقال له بين المجهول  
 فان قال لقلا في علي شيء لزومه ان يبين ماله  
 قيمة والقول فيه قوله مع يمينه ان ادعى المقر له  
 اكثر من ذلك واذا قال له علي مائة فالمرجع  
 في بيانه اليه ويقبل قوله في القليل والكثير فان  
 قال مال عظيم لم يصدق في اقل مائة درهم  
 وان قال درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة  
 درهم وان قال درهم مائة لم يصدق في اقل من مائة  
 لان قوله مائة مائة

لانه قلبي اكثر منها

اكثر منها وان قال له علي كذا كذا درهم لم يصدق  
 في اقل من احد عشر درهما وان قال له علي كذا وكذا  
 درهم لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما  
 وان قال له علي اوقيل فقد اقر بدين وان قال له  
 عندي او معي فهو اقرار بما نيتي في يدي واذا قال رجل  
 عليك الف درهم فقال اتزنها او اتصدقها او احلني  
 بها او قد قضيتها فهو اقرار ومن اقر بدين موكل  
 فصدة المقر له في الدين وكذبه في التاجيل لزومه  
 الدين حالا ويستحب المقر له على الاجل ومن اقر  
 واستثنى منصلة باقراره صحيح الاستثناء ولزومه البتة  
 سواء استثنى الاقل او اكثر فان استثنى جميع لزومه

لانه التاجيل التاجيل  
 مرفوع



الاقرار وبطل الاستثناء وأن قال له على مائة درهم  
 الدينار او الاقفيز حنطة لزمه مائة درهم  
 الاقيمة الدينار والقفيز وأن قال له على مائة درهم  
 لزمه كله درهم وأن قال له مائة وثوب لزمه ثوب  
 واحد والمرجع في تفسير المائة اليه ومن اقر بحج  
 وقال ان شاء الله منصلا باقراره لم يلزمه الاقرار  
 ومن اقر بشرط الخيار لزمه الاقرار وبطل الخيار  
 ومن اقر بدار واستثنى بنائها لنفسه فلقوله الدار  
 والبناء وأن قال بناء هذه الدار والوصة لفلان  
 فهو كما قال ومن اقر بتمير في قوصرة لزمه التمير والقوصرة  
 ومن اقر بكتابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة وأن

قال

قال غصبت ثوبا في متدبل لزمناه جميعا وأن قال له  
 على ثوب في ثوب لزمناه وأن قال له على ثوب في ثوب  
 اثواب لم يلزمه عند أبي حنيفة <sup>لأنه ممنوع كحقيقة</sup> <sup>فان عشرة اثواب ثوب واحد</sup> وقال  
 محمد بن يونس <sup>لأنه ممنوع كحقيقة</sup> <sup>فان عشرة اثواب ثوب واحد</sup> لزمه احد عشر ثوبا ومن اقر بغصبت ثوب وجاء  
 بثوب محجب فالقول قوله فيه وكذلك لو اقر بغصبت  
 وقال هي زبوق وأن قال له على خمسة في خمسة بربر  
 الضرب والحساب لزمه خمسة واحد وأن قال اركب  
 خمسة مع خمسة لزمه عشرة <sup>وبعد الحسن بن زياد خمسة وعشرون</sup> وأن قال له على من درهم  
 الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة فيلزمه الا ابتداء  
 وما بعده وتسقط الغاية وقال لا يلزمه العشرة كلها  
 وإذا قال على الف درهم من ثمن عبد اشترته ولم يسل

ثوب



العبد الى منه فان ذكر عبدا بعينه قيل للمقر له ان  
 فسليم العبد وخذ الالف والافلا شئ لك وان قال  
 من ثمن عبدا ولم يعينه لزمه الالف في قول ابي حنيفة  
 ولو قال له على الف من ثمن خمر او خنزير لزمه الالف  
 ولم يقبل تفسيره وقال لا يصدق اذا وصل باقراره ولو  
 قال له على الف من ثمن مناع وهي زبوق وقال المقر له  
 جبار لزمه الجبار في قول ابي حنيفة ومن اقر لغيره  
 نجاة فله حلقه والقص وان اقر سيف فله النصل وخيل  
 ولجمال وان اقر بحلة فله العيدان والكسوة وان قال لجل  
 فله ثمنه على الف درهم فان قال اوصى به فلان او مات  
 ابو ثورته فالأقرار صحيح وان اهتم بالأقرار لم يصح عند

وعند ابي يوسف لا يلزم  
 الجبار في  
 الف

ابي بكر

ابي يوسف ثم وقال محل يصح ولو اقر رجل جارية او حمل سارية  
 لرجل صح الأقرار ولزمه واذا اقر الرجل في مرضه <sup>بعد الاقرار</sup> بدين  
 وعليه ديون في صحة وديون لزمته في مرضه باسباب  
 معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب مقدم  
 فاذا قضيت وقضيل شئ كان فيما اقرته في حال المرض  
 وان لم يكن له عليه دين في صحة جاز اقراره وكان المقر له  
 اولى بالورثة واقرار المريض لو ارثه باطل الا ان يصدق  
 فيه بقية الورثة ومن اقر لجنبه في مرضه ثم قال هو  
 ابني ثبت شبه منه وبطل اقراره له ومن اقر لاجنبه  
 ثم تزوجها لم يبطل اقراره <sup>لها</sup> ومن طلق زوجته في مرضه  
 فلا نائم اقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين

وفي بعض النسخ القند  
 عند ابي حنيفة ولا يصح  
 رحمه الله حاشي

على ما اقر به في مرضه



ان كان قبل انقضاء العدة  
وان كان بعد انقضاء العدة  
يلزمه كلها صح  
اي كل دين

ومن ميراثها منه ومن اقرع غلام يولد مثله لمثله وليس له  
نسب معروف انه ابنه وصدق الغلام ثبت نسبته منه  
وان كان مريضاً وبشارك الورثة في الميراث ويجوز  
اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى وقبل  
اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل بالولد  
الا ان يصدقها الزوج او تشهد بولادتها قابلية ومن  
اقر بنسب من غير الوالدين والولد مثل الاخ والعهد  
يقبل اقراره في النسب فان كان له وارث معروف قريب  
او بعيد فهو ولي بالميراث من المقر له وان لم يكن له وارث  
استحق المقر لميراثه ومن حات ابوه فاقرباؤه لم يثبت  
نسب اخيه وبشارك في الميراث

الاقرار  
على الميراث  
فان كان له وارث  
يقبل اقراره في النسب  
وان لم يكن له وارث  
استحق المقر لميراثه

مطلوب سكن المشتري وان سكنه  
لا يحسن عليه احد المالكين  
لا يحسن عليه احد المالكين

والاجارة عقد على المنافع بعوض ولا تنفع حتى تكون المنافع  
معلومة والاجارة معلومة وما جاز ان يكون ثمنها في البيع  
جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع تارة نصير معلومة  
بالمدة كاستجار الدور للسكنى والارضين للزراعة  
فصح العقد على مدة معلومة اى متى كانت وتارة  
نصير معلومة بالعمل والتسليم كمن استاجر رجلاً على  
صنيع ثوب او خياطة او استاجر دابة ليجعل عليها مقدراً  
معلوماً او يركبها مسافة سماها وتارة نصير معلومة  
بالنعيين والاشارة كمن استاجر رجلاً لينقل له هذا  
الطعام الى موضع معلوم ويجوز استجار الخواص  
والدور للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها وكذا ان يعمل

دو كاه







يعني ضمن له اول دابة  
بشيء ضرب او كبح طام  
كل قيمتها صديقه

وان كبح الدابة بلجامها او خر بها فغطيت ضمن عند ابي حنيفة  
ولا اجراء على خرين اجير مشترك واجير خاص  
فالاجير المشترك من لا يسحق الاجرة حتى يعمل كالصانع  
والفصار والمتاع امانة في يده ان هلك لم يضمن  
شيء عند ابي حنيفة وقال لا يضمن وما تلف بماله  
تخرب التوب من دقة وزلق حمال وانقطاع جبل الذي  
يشد به المكارى لحمل وغرف السفينة من مديها مضمون  
الا انه لا يضمن ببي آدم ممن غرق في السفينة او سقط  
من الدابة واذا فصد الفصاد او برغ البراغ ولم  
يتجاوز الموضع المعتاد فله خان عليه فيما عطف  
من ذلك والاجير الخاص الذي يسحق الاجرة بتسليم

نفسه

نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استاجر رجلا شهرا للخدمة  
او لري الغنم ولا ضمان على الاجير خاص فيما تلف في يده  
ولا فيما تلف من عمله والاجارة تفسدها الشروط كما  
تفسد البيع ومن استاجر عبدا للخدمة فليس له  
ان يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن استاجر جمل  
ليحمل عليه محملا وراكبين الى مكة حازوله المحمل  
المعتاد وان شاقه حمل المحمل فهو الحق فان استاجر  
بغير الحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق  
جاز ان يرد عوض ما اكل منه والاجرة لا تجب بنفس  
العقد ويستحق باحد معان ثلث اما بشرط التجيل  
او بالتجيل من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه



وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا فَلِلْمُؤْجِرِ أَنْ يُطَالِبَ بِأَجْرَةٍ كُلِّ يَوْمٍ  
 إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ وَقْتُ اسْتِخْفَافٍ بِالْعَقْدِ وَمَنْ اسْتَأْجَرَ  
 بَعِيرًا إِلَى مَكَةٍ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُطَالِبَ بِأَجْرَةٍ كُلِّ مَرَحَلَةٍ وَلَيْسَ  
 لِلْمُخَاطِطِ وَالصَّبَاغِ وَالْفَضَارِ أَنْ يُطَالِبَ بِالْأَجْرَةِ حَتَّى  
 يَفْرَغَ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا أَنْ يُشْرَطَ التَّجِيلُ وَمَنْ اسْتَأْجَرَ  
 خَيْزَرَ لِيُخَبِّزَ لَهُ فِي بَيْتِهِ فَفِيهِ دَقِيقٌ بِدِرْهَمٍ لَمْ يَسْتَحِقْ  
 الْأَجْرَةَ حَتَّى يَخْرُجَ <sup>الْمُخَبِّزُ</sup> <sup>الْمُخَبِّزُ</sup> مِنَ النَّوْرِ وَمَنْ اسْتَأْجَرَ طَبَاخًا  
 لِيُطَبِّخَ لَهُ طَعَامًا لِلْوَلِيمَةِ فَالْفَرْقُ عَلَيْهِ وَمَنْ اسْتَأْجَرَ  
 مَرْجَلًا لِيَضْرِبَ لَهُ لَبَنًا اسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ إِذَا قَامَ <sup>دُونَ</sup> <sup>وَزَنَقَ</sup>  
 عِنْدَ أَبِي حَنَفَةَ وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا لِيَسْتَحْفَرَ حَتَّى يَسْتَحْفَرَ  
 وَإِذَا قَالَ أَنْ خِطَّتْ هَذَا التَّوْبَ <sup>فِي الْبَيْتِ</sup> <sup>فِي الْبَيْتِ</sup> فَارِسِيًا فَبَدْرُ

وَإِنْ خِطَّتْ رُومِيًا فَبَدْرُ هَمِينَ جَازِ وَأَيُّ الْعَمَلِينَ  
 عَمِلَ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ وَأَنْ قَالَ أَنْ خِطَّتْ الْيَوْمَ فَبَدْرُ هَمٍ  
 وَإِنْ خِطَّتْ غَدًا فَبَنَصَفِ دِرْهَمٍ فَإِنْ خَاطَ الْيَوْمَ فَلَهُ دِرْهَمٌ  
 وَإِنْ خَاطَ غَدًا فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ عِنْدَ أَبِي حَنَفَةَ وَلَا يَجَاوِزُ  
 بِهِ نِصْفَ دِرْهَمٍ وَقَالَ الشَّرْطَانُ جَائِرَانِ وَأَنْ قَالَ  
 أَنْ سَكَنْتَ فِي هَذَا الدَّكَانِ عَطَارًا فَبَدْرُ هَمٍ فِي الشَّهْرِ  
 وَإِنْ سَكَنْتَ حَدَادًا فَبَدْرُ هَمِينَ جَازِ وَأَيُّ الْأَمْرِ  
 فَعَمِلَ اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنَفَةَ وَمَنْ قَالَ الْأَجْرَةُ  
 فَاسِدٌ وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ  
 فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ فَاسِدٌ فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى  
 بِجُمْلَةِ الشُّهُورِ مَعْلُومَةً فَإِنْ سَكَنَ سَاعَةً فِي الشُّهُورِ الثَّلَاثِ



صح العقد فيه ولم يكن للرجل ان يخرج حتى ينقضي المدة  
 وكذلك كل شهر سكن في اوله ساعة واذا استاجر  
 دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يتم قسط كل شهر  
 من الاجرة ويجوز اخذ جرة حمام وحمام ولا يجوز  
 اخذ جرة عشب الشئ ولا يجوز الاستجار على الاذان  
 ولحج والعتا والنوح ولا يجوز اجارة المشاع عند  
 ابي حنيفة الا من الشريك وقالوا اجارة المشاع جائز  
 ويجوز استجار الظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها  
 وكسوتها في قول ابي حنيفة وليس للاستأجر ان يمنع  
 روحها من وطئها فان حبلى كان لم ان يفسخوا  
 الاجارة اذا خافوا على الصبي من لبنها وعليها ان تح

اذا دفعها كذا في المثل  
 من كذا

طعام

طعامه الصبي فان ارضعته في المدة بلبين شاة فلا جرة  
 لها وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصار والصباغ  
 فله ان يحبس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي  
 الاجرة ومن ليس لعمله اثر في العين كالحمال والملتح  
 فليس له ان يحبس العين للاجرة واذا شرط على الصنع  
 ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له  
 العمل فله ان يستأجر من يعمل له واذا اختلف الخياط  
 وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمل  
 قباء وقال الخياط بل قميصا او قال صاحب الثوب  
 للصباغ امرتك ان تصبغ احمر فصبغ اصفر فالقول  
 قول صاحب الثوب مع يمينه فان حلف فالخياط



والصباغ ضامنان وإذا قال صاحب الثوب علمته  
 لي بغير أجره وقال الصانع بأجره فالقول صاحب  
 الثوب مع يمينه عند أبي حمزة رحمه وقال أبو يوسف  
 إذا كان حريفاً فله الأجر وإن لم يكن حريفاً فلا  
 أجر له وقال محمد أن كان الصانع معروفاً بهذا  
 الصنعة بالأجر فالقول قوله أنه عمل بأجره والواجب  
 في الأجر الفاسد الخلل ولا يتجاوز به المستم وإذا  
 قبض المستأجر الدار فعليه الأجر وإن لم يسكنها وإن  
 غصبها غاصبت من يده سقطت الأجر وإن وجد بها  
 عيباً يضر بالسكنة فله الفسخ وإذا خربت الدار وانقطع  
 شرب الضيفاء وانقطع الماء عن الرعي انفسخت

الأجارة

الأجارة وإذا مات أحد المتعاقدين وقد عقد الأجر  
 لنفسه انفسخت وإن كان عقدها لغيره لم ينسخ ويصح  
 شرط الخيار في الأجارة ونسخ الأجر بالأعذار  
 كمن استأجر دكاناً في السوق لتجرفه فذهب ماله  
 وكمن أجز دكاناً أو داراً ثم أفلس ولم يمتد ديون لا يقدر  
 على قضائها إلا من ثمن ما أجره فسخ القاع العقد وبيعها  
 في الدين وكمن استأجر دابة ليسافر بها ثم بدله من السفر  
 فذلك عذر وإن بد الكاري من السفر فليس ذلك  
 عذراً

الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق  
 المبيع كالشرب والطريق ثم للمجار وليس للشريك في

والرقة بعد ما سكت  
 واستعمل الرعي

فإن انفسخ الأجارة







به فان بكل او اقام الشفع بنية سأل القاهل ابتاع  
ام لا فان <sup>بني</sup> انكر لا ابتاع قبل للشفيع اقم البنية فان <sup>اي شفع</sup>  
عنه استخلف المشتري بالله ما ابتاع او بالله <sup>يستحق</sup>  
عليه في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز  
المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع <sup>المن</sup> الى المجلس  
القاهل واذا قضى القاهل بالشفعة له اجزاء الثمن وللشفيع  
ان يرد الدار خيار العيب واليؤنر واذا احضر الشفع  
البائع والمبيع في بر فله ان يجامحه في الشفعة ولا يسمع  
القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع <sup>بمشهد</sup>  
منه ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العزم عليه  
واذا ترك الشفع الاشهاد حين علم بالبائع وهو يقدر <sup>المن</sup>

على

على ذلك بطلت شفعة وكذلك ان اشهد في المجلس  
ولم يشهد على احدا المتعافدين ولا عند العقار فان صلح  
عن شفعة على عوض اخذ بطلت شفعة <sup>عوض</sup> وورد العوض  
واذا مات الشفع بطلت شفعة واذا مات المشتري <sup>الشفعة</sup>  
لم ينطل وان باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقضى له  
يحل بالشفعة بطلت شفعة <sup>اي</sup> ووكيل البائع اذا باع  
وهو الشفع فلا شفعة له وكذلك ان ضمن الدرك <sup>هو الشفع</sup>  
عن البائع الشفع ووكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة  
ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فان اسقط <sup>او اشترى</sup>  
البائع الخيار وجبت الشفعة للشفيع ومن اشترى بشرط  
الخيار وجبت الشفعة للشفيع ومن ابتاع دارا اشترى







الشفعة وأن علم أنها بيعت بدنا يبر قيمتها الف فلا شفعة  
له وأن قيل له ان المشتري فلا أن فسلم الشفعة ثم علم  
انه غيره فله الشفعة ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم  
في الشفعة الا ان يسلمها الى المولى واذا باع دارا لامتداد  
ذواع في طول حيز الذي يلى الشفع فلا شفعة له وأن  
اتباع منها سهما بئس ثم اتباع بغيرها فالشفعة للجاري  
الستم الاول دون الثاني وأن اتباعها بئس ثم دفع اليه  
ثوبا فالشفيع بالثمن دون الثوب ولا يكون حيلة في اسقاط  
الشفعة عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله واذا اشترى  
المشتري او غرس ثم فاض للشفيع بالشفعة فهو بالخيار  
ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مغلون

وأن

وأن شاء كلف المشتري قلعه وأن اخذها الشفع فبني  
او غرس ثم استحق مرجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس  
واذا اهدمت الدار او احترق بناؤها او جف نخيل البستان  
بغير فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن  
وأن شاء ترك وأن نقض المشتري البناء قبل للشفيع ان  
شت فخذ العرصه بحصتها من الثمن وان شت فدع له  
ان باخذ النقص ومن اتباع ارضا على غلها ثم اخذها  
الشفيع بتمرها فان جذ المشتري سقط عن الشفع  
حصته من الثمن واذا فاض للشفيع بالدار ولم يكن رافله  
خيار الرؤية وان وجدها عيبا فله ان يردّها به وان كان  
المشتري شرعا البراءة منه واذا اتباعها بئس مغلون



بالخيار ان شاء اخذها بثمن حال وان شاء صبر حتى ينقضي  
 الاجل ثم ياخذها واذا انفسم الشركاء العقار فلا شفعة  
 لجارهم بالقسمه وان اشترى دارا فسلم الشفعة ثم ردها  
 المشتري بخيار روتين او شرط او عيب بقضاء القفا فلا  
 شفعة للشفيع وان ردها بغير قضا القفا او نقابلا فلا شفيع <sup>الشفعة</sup>  
**كتاب الشفعة** <sup>في غيبه بين اثنين في شئ واحد او في شئ مشترك في شئ واحد او في شئ مشترك في شئ واحد</sup>  
 الشركه على ضربين شركه املاك وشركه عقود فشركه  
 الاملاك العين الذي يرثانها رجلان او يشتريانها  
 فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا باؤ  
 وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاجنبه والضرب  
 الثاني شركه العقود هي على اربعة اوجه مفاوضه

الشركه وهو اخذان في نصيب  
 فصار على جنب لثمة  
 ثم اطلق اسم الشركه  
 على العقد وان لم  
 توجد صلوة  
 الشفيعين  
 فلهذا

وعنان

وعنان وشركه الصنائع وشركه الوجوه فاما شركه المفاوضه  
 فهي ان يشترك الرجلان في شئ او يباين في مالهما وتصرفهما  
 ودينهما فيجوز بين الحرين البالغين المسلمين ولا يجوز  
 بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم  
 والكافر ولا تنقذ على الكفالة والوكالة وما يشتر به  
 كل واحد منهما يكون على الشركه الاطعام اهله وكسوته  
 وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه  
 الشركه فالأخرضا من له فان ورث احدهما ما لا يصح  
 فيه الشركه او وهب له ووصل الى من بطلت المفاوضه  
 وصارت الشركه عنانا ولا ينقذ الشركه الا بالدرام  
 والدنانير والقاوس النافقه ولا يجوز بما سوى ذلك



الا ان تعامل الناس به كالشركة فتصح الشركة بهما  
 واذا اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله  
 بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة فاما شركة العنان  
 فتعقد على الوكالة دون الكفالة ويصح التفاضل في المال  
 ويصح ان ينساو باقى المال وينفاضل في الربح ويجوز  
 ان يعقد هاكل واحد منهما ببعض ماله دون بعض ولا يصح  
 الا بابتين ان المفاوضة تصح به ويجوز ان يشتركا من جهة  
 احدهما دائر من جهة الآخر دراهم وما اشتراه كل واحد  
 منهما للشركة طوبى ثمنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه  
 من ثمنه واذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل  
 ان يشتري اشياء بطلت الشركة وان اشترى احدهما

بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على  
 ما شرطوا ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه ويجوز الشركة  
 وان لم يختلطوا ولا يصح الشركة اذا شرطوا احدهما دراهم  
 مستمارة من الربح وكل واحد من المفاوضين وشريكه  
 العنان ان يبيع المالك ويدفعه مضارته وبوكل من  
 يتصرف فيه ويرى في المال بدامانة واما شركة الصنائع  
 فالخياطان والصبان يشتركان على ان يتقبلا  
 الاعمال ويكون الكسب بينهما يجوز ذلك وما يتقبله  
 كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه فان عمل  
 احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان واما شركة  
 واما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما



على ان يشتري بوجوهها شيئا ويبعا فتصح الشركة على هذا  
وكل احد منهما وكيل للآخر فيما يشتريه فان شرط ان يكون  
ابن المشتري بينهما نصفان فالرجح كذلك ولا يجوز  
ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما  
اثلاثا فالرجح كذلك ولا يجوز الشركة في الاحتطاب  
والاحتشاش والاصطياد وما اصطاده كل واحد منها  
او احتطب فهو له دون صاحبه واذا اشتركا في لاهيا  
بغل وللآخر او يثبت على الماء والكسب بينهما  
بعض والكسب كله للذي استنفه وعليه اجر مثل الراوية  
ان كان صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه  
اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالرجح فيها على قدر

المال

المال ويبطل شرط التفاضل واذا مات احد الشريكين  
او ارتد ولو لم يدار لحرب بطلت الشركة وليس لواحد  
من الشريكين ان يودي زكاة مال الآخر الا باذنه فان اذن  
كل واحد منهما لصاحبه ان يودي زكاة فاذى كل واحد  
منهما فالثاني ضامن علم باذنه الاول او لم يعلم وقال  
ان علم ضمن والا فلا **المضاربة**  
المضاربة عقد على الشركة بمال من احد الشريكين وعمل  
من الآخر ولا تنفع المضاربة الا بالمال الذي بينا ان الشركة  
تصح به ومن شرائطها ان يكون الرجح بينهما مشاعا لا سخي  
احدهما منه دراهم ستمائة ولا بد ان يكون المال مسلما  
الى المضارب ولا يدل رب المال فيه فاذا صححت المضاربة



أي من المصارف  
أو من المصارف

مطلقة جاز للمصارف ان يشتري ويبيع ويسافر في بيع  
ويوكل وكل من ليس له ان يدفع المال مضاربة إلا ان يأذن له  
رب المال في ذلك وان خص له رب المال التصرف  
في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجاوز ذلك  
وكذلك ان وقت للمصارف متى بعينها جاز وبطل  
العقد بمقتضاها وليس للمصارف ان يشتري أب رب  
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه وان اشترى كان مشتري  
لنفسه دون المضاربة وان كان في المال ربح فليس له ان  
يشتري من يعق عليه وان اشترى ضمن مال المضاربة  
وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريه فان وادت  
فبينهم عتق نصيب منهم ولو ضمن لرب شيئا وبيع العتق

الرب

لرب المال في قيمته نصيب منه وان ادفع المصارف للمال  
مضاربة ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع  
ولا يتصرف المصارف النكاح بربح فاذا ربح ضمن المصارف  
الاول لرب المال واذا دفع اليه المال مضاربة بالنصف  
واذن له ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث جاز وان  
كان رب المال قال له على ان ما ذوق الله تعبنا  
فلرب المال نصف الربح والمصارف الثلث الربح  
السدس وان كان قال على ان ما ذوقك الله تعبا  
بنيانصفان فللمصارف الثلث والثلث وما بقي من رب  
والمصارف نصفان فان قال على ان ما ذوق الله تعبا  
فله نصفه ودفع المال الى اخر مضاربة بالنصف فللثان



نصف الربح وكرب المال نصف ولا شيء للمضارب  
 الاول فان شرط للمضارب الثلث للربح فله رب  
 المال نصف الربح ويضمن المضارب الاول للمضارب  
 الثاني مقدار سدس الربح من ماله وان مات رتب للمال  
 او المضارب بطلت المضاربة واذا ارتدت رتب المال  
 عن الامانة وحق بدار الحرب بطلت المضاربة وان  
 عزل رتب للمال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى  
 او باع فنصفه جائز حتى يعلم وان علم بعزله والمالك  
 غرض فله ان يبيعه او لا بمنفعة العزل من ذلك ثم لا يجوز  
 له ان يشتري بثمنها شيئا آخر وان عزله ورأس المال  
 دراهم او دنانير قد نصت فليس له ان يتصرف فيها

وإذا

وإذا اشتراها بمثل الجاهل  
 المدة أو الزمان

واذا افترا في المال ديون وقد ربح المضارب منه  
 اجبر حاكمه على اقباض الديون وان لم يكن في المال  
 ربح لم يلزمه الاقباض وتقال له وكل رتب المال في الا  
 وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون راس المال  
 فان زاد الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه  
 وان كانا اقتسما الربح والمضاربة مجاهل ان هلك المال  
 كله او بعضه تراءى الربح حتى يستوفي رتب المال رأس المال  
 فان فضل شيء كان بينهما وان نقص عن رأس المال لم  
 يضمن المضارب وان كانا اقتسما الربح ونسخا المضاربة  
 ثم عقداها فهلك المال او بعضه لم يترأى الربح الاول  
 ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا يتزوج

لا يشترط ان يكون الربح  
 كالأول له بدلية

لا يشترط ان يكون الربح  
 كالأول له بدلية



بنو النضر بن نضر

عبدًا ولا إمامة من مال المضاربة ~~في~~ ~~الوكالة~~  
كل عقد جازان بعقل الإنسان بنفسه جازان يوكل  
به غيره ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق  
بإيفائها وبإثباتها ويجوز بالاستيفاء إلا في الحدود  
والفصاح فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة  
الموكل عن المجلس وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة  
الأبرياء الخصم إلا أن يكون الموكل مريضًا أو غائبًا  
مسيرة ثلاثة أيام فصاعدًا وقال يجوز التوكيل بغير  
رضي الخصم ومن شرط الوكالة أن يكون الموكل من بملك  
النصف وتلزم الأحكام والوكيل من بعقل العقد  
ويقصده وإذا وكل الحر العامل البالغ أو المأذون مثلما

جبار

جاز وأذا وكلًا صبيًا محجورًا بعقل البيع والشراء  
 أو عبدًا محجورًا حاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بهما  
 والعقود التي يعقدها الكل على ضربين كل عقد يضيف  
 الوكيل إلى نفسه مثل البيع والشراء والاجارة فحقوق  
 ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم المبيع  
 ويقبض الثمن ويطلب الثمن إذا اشترى ويقبض المبيع  
 ويخاصم في العيب وكل عقد يضيف إلى موكله كالنكاح  
 والطلاق والخلع والصلح من دم العمدات حقوقه  
 يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل الزوج  
 بالمهر ولا يلزم وكل المرأة تسلمها وإذا طالب الموكل  
 المشتري بالثمن فله أن يبعه أياه فإن دفعه إليه



جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانياً ومن وكل رجلاً  
 يشتري له شيئاً فلا بد من تسميته جنسه وصفته  
 او جنسه وبلغ ثمنه الا ان بوكله وكالة عامة فيقول  
 له اتبع لي ما رايت واذا اشترى الوكيل وقبض المبيع  
 ثم اطلع على عيب فله ان يرده بالعيب مادام المبيع  
 في يده فان سلمه الى الموكل لم يرد له الا باذنه ويجوز التوكيل  
 بعقد الصرف والسلم فاذا فارق الوكيل صاحبه قبل  
 القبض بطل العقد ولا يعتبر مغادرة الموكل واذا دفع  
 الوكيل بالشئ الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع  
 به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك  
 من مال الموكل ولم يسقط الثمن ولا انه يحبس حتى يسترد

التمن

الثمن فان حبه فهلك في يده كان مضموناً ضمان الرهن  
 عند ابي حنيفة يوسف ربه وثمان المبيع عند حماد وحماد  
 وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل فيه  
 دون الآخر الا ان بوكلهما باخصومه او بطلاق زوجته  
 بغير عوض او بعتق عبد بغير عوض او برده ودفعه  
 عنه او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيما  
 وكل به الا ان ياذن له الموكل او يقول له اعمل برأيتك  
 فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيل بغيره جاز وان  
 عقد بغير حضرته فاجاز الوكيل الاول جاز وان رده  
 بطل للموكل ان يغزل الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه  
 فهو على وكالة ونصره جائز حتى يعلم ويبطل الوكالة



بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا لحاقه بدار الحرب مرتدا  
 وإذا أكل المكاتب ثم عجزوا لما ذون فخر عليه أو شرب كان  
 فافترقا هذه الوجوه تبطل الوكالة <sup>أيمنه</sup> علم الوكيل أو لم يعلم  
 وإذا مات الوكيل <sup>أفكلا</sup> اتجن جنونا مطبقا بطلت وكالته وإن  
 لحق بدار الحرب مرتدا لم يجز له التصرف <sup>لا يرد الأمر بعد جنونه</sup> إلا أن يعود <sup>مستلما</sup>  
 ومن وكل بشيء ثم تصرف فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل  
 بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقد عند أبي حنيفة  
 مع أبيه وجده وولده وولد ولده وزوجته وعبد ومكاتبته  
 وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الآفة عبد ومكاتبته والوكيل  
 بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة وقال لا يجوز  
 بيعه بنفسه <sup>در نفقه ولا يفتقر</sup> ولا يتعاقب الناس في مثله والوكيل بالشراء

يجوز عقد بمثل القيمة وزيادة يتعاقب الناس في مثله  
 ولا يجوز مالا يتعاقب الناس في مثله والذي لا يتعاقب  
 فيه مالا يدخل تحت نفقهم المقومين وأن ضمن الوكيل  
 بالبيع الثمن عن المتبايع فضائه باطل وإذا أكله <sup>وهو غير الفسخ</sup> بيع عبده  
 فباع نصفه جاز عند أبي حنيفة وإن وكله بشراء عبد  
 فاشترى نصفه فالشراء موقوف <sup>لا يجوز إلا ما يوقع فيه</sup> فإن اشترى باقية لزم  
 الموكل وإذا أكله بشرى عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى  
 عشرين بدرهم من لحم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل  
 منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة وقال يلزمه  
 العشرون وإذا أكله بشراء شيء بعينه فليس له أن يشتريه  
 لنفسه وإن وكله بشرى عبد بغير عبده فاشترى عبدا



فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل او يشتره  
 بمال الموكل والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند ابي حنيفة  
 والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة <sup>مخار على وجه الشئ</sup>  
 واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند الفكا جاز اقراره  
 عليه ولا يجوز اقراره عليه عند غير الفكا عند ابي حنيفة <sup>ويجوز</sup>  
 حهما الا انه يخرج من الوكالة بالخصومة وقال ابو يوسف  
 يجوز اقراره عليه عند غير الفكا ومن ادعى انه وكيل الفكا  
 في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه فان  
 حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الغريم الدين ثانيا  
 ورجع به على الوكيل ان كان باقيا في دينه وان قال اية <sup>فيما نوت</sup>  
 وكيل بقبض الدين فصدقه المودع لم يوف بالتمسك اليه <sup>فان كان له دين</sup>

كتاب الكفالة

كتاب الكفالة

كتاب الكفالة

الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة  
 بالنفس جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وتعقد  
 اذا قال كفلت بنفس فلان او رقبته او وجهه او جسده  
 او براسه او بنصفه او ثلثه وكذلك ان قال ضمنت او هو <sup>على</sup>  
 او الى او انا زعيم به او قبيل به فان شرط في الكفالة تسليم  
 المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طالبه  
 به في ذلك الوقت فان احضره والاحسبه حاكم حتى يحضره  
 فاذا احضره وسلمه في مكان بقدر المكفول له على الحاكم <sup>فيما نوت</sup>  
 برى الا قبل من الكفالة واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس  
 القاضيه فسلمه في السوق برى وان سلمه في برية لم يبرأ <sup>مقتضى لخصم</sup>

لا يطالب به

وان سلمه في بلد آخر برى  
 عند ابي حنيفة



وَاذَامَاتِ الْمَكْفُولِ بِرَبْرِ الْكَفِيلِ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ  
 وَاذَامَاتِ الْمَكْفُولِ لَهُ <sup>وَكُلُّهُ</sup> لَمْ يَبْرَأْ وَأَنْ تَكْفُلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ  
 لَمْ يُوَافِقْ بِهِ فِي وَقْتٍ كَذَا فَيُضَامِنُ بِمَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْفُ  
 فَلَمْ يَحْضُرْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ ضَمَانُ الْمَالِ وَلَمْ يَبْرَأْ  
 مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَلَا يَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ فِي الْحُدُودِ  
 وَالْقَصَاصِ عِنْدَ أَحَدِهِمْ وَأَمَّا الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ  
 فَجَائِزَةٌ مَعْلُومًا كَانَ الْمَالُ الْمَكْفُولُ بِهِ أَوْ مَجْهُولًا إِذَا كَانَ  
 دَيْنًا صَحِيحًا مِثْلَ أَنْ يَقُولَ تَكْفُلْتُ عَنْهُ بِالْفِ أَوْ بِمَا  
 عَلَيْهِ أَوْ بِمَا يَدْرِيكَ فِي هَذِهِ الْبَيْعِ وَالْمَكْفُولُ لَهُ بِالْخِيَارِ  
 أَنْ شَاءَ طَالِبُ الدَّيْنِ عَلَيْهِ الْأَصْلُ وَإِنْ شَاءَ طَالِبُ  
 كَفِيلِهِ وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ الْكَفَالَةِ بِالْشَّرْطِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ

مَا يَجُزُّ

وَالْأَمَانَةُ

مَا يَأْتِيهِ فَلَانًا فَعَلْ وَمَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ فَعَلْ وَمَا  
 فَعَلْ وَأَذَا قَالَ تَكْفُلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ بِالْفِ  
 عَلَيْهِ خِصْمَةُ الْكَفِيلِ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ  
 مَعَ كَيْفِيَّتِهِ فِي مَقْدَارِ مَا يَعْتَرِفُ بِهِ فَإِنْ اعْتَرَفَ الْمَكْفُولُ  
 عَنْهُ بِالْكَثَرِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى كَفِيلِهِ وَيَجُوزُ الْكَفَالَةُ  
 بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَبِغَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنْ كَهَلَ بِأَمْرِهِ رَجَعَ بِمَا يُوَدِّعُ  
 عَلَيْهِ وَأَنْ كَهَلَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجِعْ بِمَا يُوَدِّعُ عَنْهُ وَلَيْسَ  
 لِلْكَفِيلِ أَنْ يَطَالِبَ الْمَكْفُولَ عَنْهُ بِالْمَالِ قَبْلَ أَنْ يُودِيَ  
 عَنْهُ فَإِنْ لَوِزَ بِالْمَالِ كَانَ لَهُ أَنْ يُلَاحِظَ الْمَكْفُولَ عَنْهُ  
 حَتَّى يَخْلُصَهُ وَأَذَا أَبْرَأَ الطَّالِبُ الْمَكْفُولَ عَنْهُ أَوْ سَتَرَ  
 مِنْهُ بِرَبْرِ الْكَفِيلِ وَأَنْ أَبْرَأَ الْكَفِيلَ لَمْ يَبْرَأِ الْمَكْفُولَ عَنْهُ



ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط وكل حق  
لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا يصح الكفالة به كالحديد  
والقصاص فاذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز وان  
تكفل عن البايع بالمبيع لم يصح ومن استأجر ذنبه لحمل  
فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحمل وان كانت بعين  
غيرها جازت الكفالة ولا تصح الكفالة الا برضاء المكفول  
له في مجلس العقد الا في مسألة واحدة وهي ان يقول  
المرضى لو ارثته تكفل عنه بمال علي من الدين فتكفل به  
مع غيبة الغرماء فاذا كان الدين على اثنين وكل واحد  
منهما كفيل ضامن عن الآخر فما ادى احدهما لم يرجع  
به على شريكه حتى يزيد ما يؤد به على النصف فيرجع

بالزيادة

بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالف على ان كل واحد  
منهما كفيل عن صاحبه فما ادى احدهما يرجع بنصفه  
على شريكه قليلا كان او كثيرا ولا يجوز الكفالة بمال  
الكتابة <sup>اي ما ادى</sup> خرى تكفل به او عبدا واذا مات الرجل وعليه دين  
ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرماء لم تصح الكفالة  
عند ابيهم وعندهما تصح **كتاب الحوالة**  
الحوالة جائزة بالدين ونصح برضاء المحيل والمحتمل له  
والمحتمل عليه واذا امت الحوالة برئ المحيل من الدين  
ولم يرجع المحتمل له على المحيل الا ان يتوى حقه والتوى  
عند ابي حنيفة رحمه احد الامرين اما ان يجد الحوالة  
وعجلف ولا يثبت عليه او يموت مفلسا وقالا هذان

قيل لا بد من محيل ومحتمل وللاثنين محال  
ومحتمل عليه ولا يثبت المحال محال عليه  
لكن ترك عند الاستعانة محتمل في محيل  
منه له دين المحتمل  
وزعم عليه الدين بالمحتمل وقيل  
المحتمل بالحوالة عاين المال  
بالمحتمل انفس



الصلح على ثلثة اضر بصلح مع اقرار و صلح مع سكوت  
وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار  
و كل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه

كتاب  
الدرر  
في  
القصص

و شریف الدین علی بن محمد



اسحق بعض الدار لم يرد شيء من العوض لأن دعواه  
 يجوز أن يكون فيما بقي والصلح جائز من دعوى الأموال  
 والمنافع وجناية العمد والخطأ ولا يجوز من دعوى  
 حد وإذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تحت حصة  
 على مال بذلته <sup>نفي</sup> حصة بترك الدعوى جاز وكان في  
 معنى الخلع وأن ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحا  
 على مال بذله لها لم يجز وأن ادعى على رجل أنه عبد  
 فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعي في  
 معنى العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح <sup>هو مستحق</sup>  
 بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وإنما يحمل على أنه  
 استوفى بعض حقه واستعمل باقيه كمن له على رجل

الفرد

الف درهم جواد فصالحه على خمسمائة زبوف جاز  
 صار كانه ابراه عن بعض حقه وكوصالحه على الف موجهة  
 جاز وصار كانه اجل نفس حقه وكوصالحه على دنائير  
 الى شهر لم يجز ولو كان له الف موجهة فصالحه على  
 خمسمائة بيض لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح  
 لم يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان يفهمه والمال لازم  
 للموكل فان صالح عنه على شيء بغير امره فهو على اربعة  
 اوجه ان صالح <sup>فرض</sup> مالي <sup>او عتق</sup> وصحتم الصلح وكذلك ان قال  
 صاحبك على الف هذه ثم الصلح ولزمه تسليمها <sup>فرض</sup> وكذلك  
 لو قال صاحبك على الف وسلمها وان قال صاحبك  
 على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف فاذا جاز للمدعي

حاله لم يجز ولو كان له الف  
 سود وصالحه على خمسمائة



عليه جاز ولزمه الالف وان لم يجز بطل وان كان الدين  
 بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب  
 فشركه بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصف  
 وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضم له شركه ربع  
 الدين ولو استوفى نصف نصيبه من الدين كانت  
 لشركه ان يشاركه فيما قبض ثم يرجعان على الغريم  
 بالباقي ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين سلعة  
 كان لشركه ان يضمه ربع الدين وان كان السليم  
 شريكين فصالح احدهما من نصيبه <sup>فردا</sup> على راس المال لم يجز  
 عند ابي حنيفة <sup>انما</sup> وقال ابو يوسف ربح جواز الصلح  
 وان كانت التركة بين ورثة فاخرجوا اقدمهم منها بمال

اعطوه

اعطوه آياه والتركة عقار او عرض جاز قليلا كان ما  
 اعطوه او كثيرا وان كانت التركة فضة فاعطوه ذهباً  
 او ذهباً فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت التركة  
 ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحوه على فضة او ذهب  
 فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس  
 حتى يكون نصيبه مثله والزيادة تحقة من بقية الميراث  
 واذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح  
 على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح  
 باطل فان شرطوا ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجع باق  
 الورثة عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز

كتاب



الهبة نصح بالايحاب والقبول ونيم بالقبض فان قبض  
 الموهوب له الهبة في المجلس بغير امر الواهب جاز وان  
 قبض بعد الافتراق لم نصح الا ان ياذن له الواهب  
 في القبض ويتفق الهبة بقول وهبت وخلت واعطيت  
 واظمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك  
 واعمرتك هذا الثمن وحملتك على هذه الدابة اذا نزلت  
 بالجمل الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم لا تحزرا مقسوما  
 وهبة المشاع فيما لا يقسم جازة ومن وهب شيئا  
 مشاعا فلهية فاسدة فان قسمه وسلم جاز ولو وهب  
 دقيقا في حنطة او ذهنا في سمس فلهية فاسدة فان طحن  
 واستخرج الدفن وسلم لم يجز وان كانت العين في يد الموهوب

ملكها

والبيع بالمسوم ان يبيع متعة الهبة في المجلس ونيم

ملكها بالهبة وان لم يجدد فيها قبضا واذا وهب  
 الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد وان  
 له اجبة هبة تمت قبض الاب واذا وهب للتيمة هبة  
 فقبضها وليه له جاز وان كان في محارمة فقبضها له جاز  
 فذلك ان كان في محارمة يريته فقبضه له جاز فان  
 قبض اليتم الهبة بنفسه جاز وان وهب اثنان من  
 واحد دارا جاز فان وهب واحدا من اثنين لم يصح  
 عند ابي حنيفة وقال النضر واذا وهب هبة لاجبة  
 فله الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد زيادة  
 او يموت احد المتعاقدين او يخرج الهبة من ملك  
 الموهوب له ومن وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا



رجوع فيها وكذلك ما وهب أحد الزوجين للآخر  
 وإذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا عوضاً عن  
 هبتك أو بدلاً عنها أو في مقابلتها فقبضه الواهب  
 سقط الرجوع وأن عوضه أجنبى عن الموهوب لم يبرعاً  
 فقبض الواهب العوض سقط الرجوع وأن استحق  
 نصف الهبة رجع نصف العوض وأن استحق نصف  
 العوض لم يرجع في الهبة إلا أن يرد ما بقى من العوض  
 ثم يرجع ولا يضح الرجوع إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم  
 وإذا تلفت العين الموهوبة في يد الموهوب له واستحقها  
 مستحق فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشيء  
 في الهبة وإذا وهب بشرط العوض اعتبرت القابض

في العوض

في العوضين جميعاً فاد انقابض صحيح العقد وكان في  
 حكم البيع يرد بالعيب وخيار روية ونجب فيه الشفعة  
 والعري جائزة للعملة حال حياته ولو رثته بعد موته  
 والرقبي باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف  
 جائزة ومن وهب جائزة لأهلها صحت الهبة وبطلت إلا  
 والصدقة كالهبة لا تنفع إلا بالقبض ولا يجوز في مشاع  
 بحمل القسمة وإذا انصدق على فقير من شيء جاز ولا  
 نصح الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر أن  
 ينصدق بماله تصدق بجنس ما تجب فيه الزكوة  
 ومن نذر أن يتصدق بملكه لزمه أن ينصدق بالجميع  
 ويقال له أمسك منه مقدار ما تنفق على نفسك



وعيا لك الى ان تكسب ما لا فاذا اكتسب ما لا تصدق  
بمثل ما امسك **كتاب الوقف** <sup>في اللغة الجبر</sup>

لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند ابي جهم الا ان  
يحكم به الحاكم او يعلقه بوثر فيقول اذا مت فقد وقفت  
داري على كذا وقال ابو يوسف يزول الملك عن القول  
وقال محمد بن جهم لا يزول الملك حق جعل الوقف وليا  
ويسلمه اليه واذا استحق الوقف على اختلافهم خرج  
من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه  
وقفت المشاع جائز عند ابي يوسف رهم وقال محمد  
لا يجوز ولا يتم الوقف عند ابي جهم ومحمد بن جهم <sup>الله</sup> جعل  
آخره لغيره لا ينقطع ابدا وقال ابو يوسف رهم اذا سمع

جهم ينقطع جاز وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم  
ويصح وقف العقار ولا ينقطع وقف ما ينقل ويجوز  
وقال ابو يوسف اذا وقف <sup>في غيرها كاي لا يضر ولا يضر</sup> صبيعا بغيرها واكرتها وهم  
عبدان جاز وقال محمد بن جهم يجوز حبس الكراع والسلاح  
واذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا ملكه الا ان يكون مشا  
عند ابي يوسف رهم ويطلب الشراك القسمة فيصح مقاسمة  
والواجب ان يتبدأ من ارتفاع الوقف بعمارة شرط  
ذلك الواقف او لم بشرط فاذا وقف دار على سكنى  
ولدت فالعمارة على من له السكنى وان امتنع من ذلك  
او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها واذا عمرت  
مرتها الى من له السكنى وما انهدم من بناء الوقف



وَاللَّهُ حَرَفَ حَاكِمَهُ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ إِنْ احتِجَاجٌ وَأَنْ اسْتَفِ  
 عَنْهُ أَمْسَكَ خِصْمَ احتِجَاجٍ إِلَى عِمَارَتِهِ فَيَصْرِفُ فِيهَا وَلَا يَجُوزُ  
 أَنْ يَقْسِمَهُ بَيْنَ مُسْتَحَقِّ الْوَقْفِ وَأَذًا جَعَلَ الْوَقْفَ عِلَّةً  
 الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ أَوْ جَعَلَ وَلَا يَتَّيْنُ إِلَيْهِ جَازٍ عِنْدَ أَبِي بَرْزَخٍ  
 رَحِمَهُ وَأَذَانِي مَسْجِدًا لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ حَتَّى يَفْرَزَ عَنْ مِلْكِهِ  
 بِطَرَفٍ وَيَأْذَنَ لِلنَّاسِ لِلضَّلَاقَةِ إِذَا صَلَّيَ فِيهِ وَاحِدًا  
 زَالَ مِلْكُهُ عِنْدَ أَبِي حَزْمٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَزُولُ  
 مِلْكُهُ بِقَوْلِهِ جَعَلْتَهُ مَسْجِدًا أَوْ مِنْ بَنَى سِقَايَةَ لِلْمَسْلُومِينَ  
 أَوْ خَانًا يَسْكُنُهُ بَنَاءُ السَّبِيلِ أَوْ رِبَاطًا أَوْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَقْبَرَةً  
 لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عِنْدَ أَبِي حَزْمٍ حَتَّى يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
 يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْقَوْلِ وَقَالَ حَزْمٌ رَحِمَهُ إِذَا اسْتَفِ

الناس

على سبيل النقيب  
هذا

النَّاسِ مِنَ السَّقَايَةِ وَسَكَنَ لِحَانَ وَالرِّبَاطَ وَوَقَفُوا فِي  
 الْمَقْبَرَةِ زَالَ الْمِلْكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **أَمَّا الْغَضَبُ**  
 وَمِنْ غَضَبِ شَيْءٍ مَالَهُ مِثْلُ وَهَلَكَ فِي بَنٍ فَعَلِيهِ ضَمَانٌ  
 مِثْلُهُ وَأَنْ كَانَ مَالًا مِثْلَهُ فَعَلِيهِ ضَمَانٌ قِيمَتُهُ وَعَلَى الْغَاضِبِ  
 مَرَدُّ الْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً وَأَنْ أَدْعَى هَلَكَهَا  
 حَبَسَ حَاكِمُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً لَأَظْهَرَهَا ثُمَّ يَفْضُلُ  
 عَلَيْهِ بِبَدْلِهَا وَالْغَضَبُ فِيمَا يَنْقُلُ وَخَوَّلُ وَأَذًا غَضَبًا  
 فَهَلَكَ فِي بَنٍ لَمْ يَضْمَنْهُ عِنْدَ أَبِي حَزْمٍ وَأَبِي يُونُسَ رَحِمَهُمَا أَوْلَى  
 مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ يَضْمَنُ وَمَا تَقْصُ مِنْهُ بِفَعْلِهِ وَسَكَنَاهُ ضَمْنَهُ فِي  
 قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَأَنْ هَلَكَ الْمَغْضُوبُ فِي يَدِ الْغَاضِبِ بِفَعْلِهِ  
 أَوْ بِغَيْرِ فَعْلِهِ فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ وَأَنْ تَقْصُ فِي بَنٍ فَعَلِيهِ

الغضب في اللغة  
الغضب في اللغة  
الغضب في اللغة

هذا إذا قلنا  
هذا إذا قلنا



فَمَنْ النِّقْصَانِ وَمَنْ ذَبَحَ شَاةً غَيْرَ بِغَيْرِ أَذْنٍ فَكَانَ لَهَا  
 بِالْخِيَارِ أَنْ تَشَاءَ ضَمَّنَهُ قِيمَتَهَا وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ وَأَنْ تَشَاءَ ضَمَّنَهُ  
 نَقْصَانَهَا وَمَنْ خَرَقَ ثَوْبَ غَيْرِ خَرْقًا يَسِيرًا ضَمَّنَ نَقْصَانَهُ  
 وَأَنْ خَرَقَهُ خَرْقًا كَبِيرًا يَبْطُلُ عَامَّةً مُنْفَعَتُهُ فَلَمَّا لَكَ  
 أَنْ يَضْمَنَ جَمِيعَ قِيمَتِهِ وَأَذَاتُ غَيْرَتِ الْعَيْنِ الْمُعْضُوبَةِ بِفِعْلِ  
 الْغَاصِبِ حَتَّى زَالَ اسْمُهَا وَعِظْمُهَا فَعَرَا زَالَ مِلْكُ الْمُغْضُوبِ  
 مِنْهُ عَنْهَا وَمِلْكُهَا الْغَاصِبُ وَضَمَّنَهَا وَلَمْ يَحِلَّ لَهُ الْإِنْتِقَاعُ بِهَا  
 حَتَّى يُؤَدِّيَ بِدَلَالَتِهَا هَذَا كَمَنْ غَصَبَ شَاةً فَذَبَحَهَا وَشَرَّاهَا  
 أَوْ طَخَّرَهَا أَوْ حَنَطَ فِطْرَهَا أَوْ حِدَّرَهَا فَتَحَدَّ سَبْفًا أَوْ صَفَرًا  
 فَعَمِلَهُ إِنَّتِي وَأَنْ غَصَبَ فِصَّةً أَوْ ذَهَبًا فَفَرَّقَهَا دَرَاهِمًا  
 أَوْ دَنَانِيرًا نَزَلَ مِلْكُ مَا لَهَا عَنْهَا عِنْدَ أَبِي حَوَّهٍ وَمَنْ

غصب

غَصَبَ سَيَاحَةً فَبُنِيَ عَلَيْهَا زَالٌ مِلْكُ مَا لَهَا عَنْهَا وَلَزِمَ  
 الْغَاصِبُ قِيمَتَهَا وَمَنْ غَصَبَ أَرْضًا فَعَرَسَ فِيهَا أَوْ بَنَى قَبْلَ لَه  
 أَقْلَعَ الْغَرْسِ وَالْبِنَاءِ وَرَدَّهَا فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ تُنْقَضُ  
 بِقِلْعِ ذَلِكَ فَلَمَّا لَكَ أَنْ يَضْمَنَ لَهُ قِيمَةَ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ  
 مُقَاوَعًا فَيَكُونُ لَهُ وَمَنْ غَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَ أَحْمَرًا أَوْ سَوْفًا  
 فَلَنَّهُ بِسَمْنٍ فَصَاحِبُ الْخِيَارِ أَنْ تَشَاءَ ضَمَّنَهُ قِيمَةَ ثَوْبِهِ أَوْ بَيْضَ  
 وَمِثْلَ التَّوْبِقِ وَسَلَّمَهَا لِلْغَاصِبِ وَأَنْ تَشَاءَ أَخَذَهَا وَمَنْ  
 مَازَادَ الصِّبْغَ وَالسَّمْنَ فِيهَا وَمَنْ غَصَبَ عَيْنًا فَعَبَّرَ بِهَا  
 الْمَالِكُ فِيمَنْهَا مَلِكُهَا الْغَاصِبُ وَالْقَوْلُ فِي الْقِيمَةِ قَوْلُ  
 الْغَاصِبِ <sup>لَا يَمْلِكُ وَلَا يَمْلِكُ</sup> مَعَ بَيْتِهِ <sup>هَذَا عِنْدَنَا</sup> إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْمَالِكُ الْبَيْتَ بِأَكْثَرِ مَنْ  
 ذَلِكَ فَإِنْ ظَهَرَتِ الْعَيْنُ وَقِيمَتُهَا أَكْثَرُ مَا ضَمَّنَ وَقَدْ ضَمَّنَهَا



بقول المالك او يمينه اقامها او يتكول الغاصب من اليدين  
 فلا خيار للمالك وان كان ضمنها بقول الغاصب  
 مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان  
 اخذ العين ورتد العوضي وولد المغصوبة <sup>اي اجاز</sup> ونماؤها  
 وثمره البستان المغصوبة امانة في يد الغاصب ان هلك  
 فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يطلبها ما لكها  
 فيمنعه اباها وما نقصت الحارثية بالولادة في ضمان  
 الغاصب فان كانت في قيمة الولد وفاء به <sup>فمنه عند الولد التي جلت</sup> خير النقصان  
 بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب  
 منافع ما غصبه الا ان ينقص <sup>لا يغير النقصان وقاله في نفسه والشاغل</sup> استعماله فيغير النقصان  
 واذا استهلك المسلم الذي او خذ من ضمن قيمتهما

واذا

واذا استهلكها المسلم على المسلم لم يضمن  
**كتاب الردية**  
 الوديقه امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها والمودع  
 ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها بغيرهم  
 او ودعها ضمن الا ان يقع في دار حرق فيسلبها الى جاره  
 او يكون في سفينة يخاف الفرق فيلقفها الى سفينة اخرى  
 وان خلطها المودع بالحق لا يميز ضمها وان طلبها صاحبها  
 فحسرها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها وان اخلطت  
 بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان انفق المودع  
 بعضها ثم ردت مثله فخلطها بالباقي ضمن الجميع <sup>صحيح ذلك في الردية</sup> واذا تعدى  
 المودع في الوديقه بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه



او عبداً فاستخدمه او اودعها عنده غيره ثم ان الى العتق  
 ومرتد ها الى بيع زائل الضمان فان طلبها صاحبها فجدد  
 اياها ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان <sup>وقال الشافعي</sup>  
 ولو دعي ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل وموتة  
 واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم حضر احدهما <sup>افترقوا</sup>  
 فطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شئ حتى يحضر الآخر  
 عند أبي حنيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه وان اودع  
 رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه  
 احدهما الا الآخر وكلهما يقسمانه فيحفظ كل واحد  
 منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ <sup>هذا</sup>  
 باذن الآخر واذا قال صاحب الوديعة للمودع لا <sup>تسليمها</sup>

الى زوجتك فسلمها اليها لم يضمن وان قال له احفظها  
 في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن  
 وان قال له احفظها في هذا الدار فحفظها في دار اخرى <sup>اجنبت في دار اخرى</sup>  
 لم يضمن <sup>والمالك لا يضمن</sup>

العارية جائرة وهي تملك المنافع بغير عوض <sup>منه</sup>  
 بقوله اعرتك واظمنتك هذه الارض ومخنتك هذا  
 الثوب وحملتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة  
 واخذ منك هذا العبد وداري لك سكنة وداري  
 عمري سكنة وللعير ان يرجع في العارية متى شاء  
 والعارية امانة ان هلك من غير تعدل يضمن وليس  
 للمستعير ان يواجر ما استعاره <sup>هذا عندنا</sup>

فان اجرها فذلك  
 فلا يرجع على المستعير  
 فله ان يواجر ما استعاره







نزويج الملتقط ولا تصرف في مال اللقيط ويجوز ان  
 يقبض له الهبة ويسلم في صناعة ويواجره  
**كتاب اللقطة**

اللقطة امانة اذا شهد الملتقط ان باخذها بحفظها  
 ويردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة دراهم  
 عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها  
 شهرا وان كانت مائة فصاعدا عرفها حولا فان  
 جاء صاحبها ولا تصدق بها فان جاء صاحبها فهو  
 بالخيار ان شاء امض الصدقة وان شاء ضمن الملتقط  
 ويجوز الالتقاط في الشاة والبقر والبعير فان انفق  
 الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع فان انفق

بامر

بامر كان ذلك دينا على صاحبها واذ رفع ذلك  
 الى الحاكم نظريه فان كان للهبة منفعة اجرها الحاكم  
 وانفق عليها من اجرتها وان لم يكن لها منفعة وخاف ان  
 يستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها وان كان  
 الاصلح الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة  
 دينا على مالكيها فاذا حضر الملتقط ان يمنعه منها  
 باخذ النفقة ولقطة الحبل والحرم سواء واذا حضر رجل  
 فادعى ان اللقطة له لم يدفعها اليه حتى يقيم البينة فان  
 اعطى علامتها حل للملتقط ان يدفعها اليه ولا يجبر  
 على ذلك في القضاء ولا يصدق باللقطة على  
 وان كان الملتقط عبدا لم يجز ان يتفقد بها وان كان



فقير فلا بأس أن يتفجع بها ويجوز أن تنصبت بها  
إذا كان غنيا على أبيه وزوجته وأبيه إذا كانوا فقراء

إذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فإن كان يبول من  
الذكر فهو غلام وأن كان يبول منهما والبول يسبق من  
أحدهما ينسب إلى الأسبق فإن كانا في السبق سواء فلا  
يعتبر بالكثرة عند أبيه وقالوا ينسب إلى أكثرهما  
وإذا بلغ الخنثى وخرجت له حية أو وصل إلى النساء  
فهو رجل فإن ظهر له ثدي كثندي المرأة أو نزل له لبن  
في ثدي أو حاض أو حبلى أو كن الوضوء من الفرج فهو امرأة  
فإن لم تظهر إحدى هذه العلامات فهو خنثى مشكك

وإذا

وإذا وقف خلف الإمام قام بين صف الرجال والنساء  
وتباع له أمته خنثى إذا كان له مال فإن لم يكن له مال  
اتباع له الإمام من بيت المال فإذا خنثى بأمة أو مولا  
إلى بيت المال وإذا مات أبوه وخلف ابنا وخنثى فالمال  
بينهما عند أبي جهم على ثلاثة أسهم للابن سهمان وللخنثى  
سهم وهو أنى عنده في الميراث إلا أن يثبت غير ذلك  
وقال للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى  
وهو قول الشيعة واختلفا في قياس قوله قال أبو يوسف  
المال بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلاثة  
وقال محمد بن المال بينهما على اثني عشر سهم للابن سبعة  
وللخنثى خمسة



إذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم أخيه هو أم  
ميت نضب القام من بحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي  
حقوقه وينفق على زوجته وأولاده من ماله ولا يفرق  
بينه وبين امراته حتى يتم له مائة وعشرون سنة وإذا  
تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتد  
امراته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت  
ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث المتقور  
من أحد مات منهم في حال فق

**كتاب الأمت**

إذا أتى المملوك فرده رجل على مولاه من مسيرة  
ثلاثة أيام فصاعداً فله عليه جعل أربعون درهماً

وإن

وإن رده أقل من ذلك فحسابه وإن كان قيمة أقل من  
أربعين درهماً قضى له بقيمة الأدرهماً وإن أتى من الله  
مردّه فلا شيء له وينبغي له أن يشهد إذا أخذ أنه يأخذ  
ليرده على صاحبه وإن كان العبد الأبق رهناً  
فالجعل على المهرين

الموت ما لا ينتفع به من الأرض لا تقطاع الماء عنها  
أو لقلبه الماء عليه أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة  
فما كان منها عادياً لا مال له أو كان مملوكاً في الأمت

لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث  
إذا وقف إنسان في أقصى العام فصاح بأعلى صوته  
لم يسمع فيه فهو موت ومن أحياه بأذن الإمام مائة



وَأَنْ أَحْيَاهُ بغير اذنه لم يملكه عند أبي حنيفة وقال يملكه  
 وَيَمْلِكُ الذِّي بِالْأَحْيَاءِ كَمَا يَمْلِكُ الْمُسْلِمُ وَمَنْ حَجَّرَ أَرْضًا  
 وَلَمْ يَجْعَلْهَا لِنَفْسِهِ سِتِينَ اخذ الامام ودفعها الى غيره ولا  
 يجوز احياؤه ما قرب من العام ويترك مرعا لاهل  
 القرية ومطرحا لخصائهم ومن حف بئر في بئرته فله  
 حريمها فان كانت للعطين فحريمها اربعون ذراعا وان  
 كانت للناس فستون ذراعا وان كانت عينا  
 مغيضا فحريمها ثلثمائة ذراع فمن اراد ان يحفر البئر في  
 حريمها منع منه وما تركه الفرات او دخله فعدل عنه  
 الماء ويجوز عوده اليه لم يجز احياؤه وان كان لا يجوز  
 ان يعود اليه فهو كالموت اذا لم يكن حريما للعام يملكه

لا يخرج  
 لا يخرج  
 لا يخرج

من احياه

مَنْ أَحْيَاهُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَمَنْ كَانَ لَهُ نَهْرٌ فِي مِلْكٍ  
 غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَرِيمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَ عَلَى  
 ذَلِكَ وَقَالَ لَمْ يَسْتَأْذِنِ النَّهْرَ يَمْسُهُ عَلَيْهَا وَيُلْقِي عَلَيْهَا طَبْعَهُ  
 إِذَا أَذِنَ الْمَوْلَى لِعَبْدٍ فِي التَّجَارَةِ إِذَا عَامَا جَارَ نَهْرِهِ  
 فِي سَائِرِ التَّجَارَاتِ يَشْتَرِي وَيَبِيعُ وَيَرْهِنُ وَيُسْتَرْهِنُ  
 وَيَقْرَضُ وَيُسْتَقْرَضُ وَإِذَا أَذِنَ لَهُ فِي نَوْعٍ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ  
 فَهُوَ مُأْذَنٌ فِي جَمِيعِهَا وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي شَيْءٍ بَعِيْنَهُ فَلَيْسَ  
 بِمُأْذَنٍ وَقَرَّارُ الْمَأْذُونِ بِالْذَّبُونِ وَالْغَصْبِ جَائِزٌ وَلَيْسَ  
 لَهُ أَنْ يَنْزِعَ وَلَا يَنْزِعَ مَالَهُ وَلَا يَكْتَبُ وَلَا يَقْبِضَ  
 عَلَى مَالٍ وَلَا يَهْبُ بَعْضُهُ وَلَا يَغْزِي بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَهْبُ

المأذون



البسير من الطعام أو يضيف من بطمه ودبونه متعلقة بركة  
ببائع للغرماء إلا أن يفدي المولى بنفسه ثمنه منهم بالخصم  
فإن فضل شيء من ديونه طوّل به بعد حربه فإن حج عليه  
لم يصّر محجوراً عليه حتى يظهر تحريره من أهل سوقه فإن مات  
المولى أو جن أو لحق بدار حرب مرتداً صارا المأذون  
محجوراً وإن أبى العبد المأذون صار محجوراً عليه وإذا  
حج المولى عليه فأقران جائز فيما في يده من المال عند  
أبي حنيفة وقال لا تصح إقراره وإذا ألزمت ديون تحيط بماله  
ورقبته لم يملك المولى ما في يده فإن أعنت عبده لم  
يعتقوا عند أبي حنيفة ولا يملك ما في يده وينفذ عنه  
وإذا باع العبد من المولى شيئاً بمثل قيمته جاز وإن

باع

باع بنقصان لم يجز وإن باع المولى شيئاً بمثل القيمة  
أو أقل جاز البيع فإن سلمه إليه قبل قبض الثمن بطل الثمن  
وإن أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز فإن أعنت  
المولى المأذون وعليه ديون فعنفه جائز فالعبد ضامن  
بقيمة للغرماء وما بقي من الديون يطالب به المعتق  
وإذا أودت المأذون من مولاها فذلك محجوراً  
وإذا أذن ولي الصبي للصبي في النجاسة فهو في الشراء <sup>السبع</sup>  
كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع <sup>وإذا كان لا يعقل</sup> والشرى

### المزارعة

قال أبو حنيفة من المزارعة بالتك والربع باطلة وقال  
جائز وهي <sup>وعلى النصف أخذ</sup> أربعة أوجه وإذا كانت الأرض



والبند لو اُحِدٍ والعمل والبقر لا خرجا زنت المزارعة  
 واذا كانت الارض والبند <sup>لواحد</sup> والبقر لو اُحِدٍ والعمل لو اُحِدٍ  
 جاز واذا كانت الارض والبقر لو اُحِدٍ والبند والعمل  
 لو اُحِدٍ فهي باطلة ولا تنفع المزارعة الا على مدة معلومة  
 ومن شرطها ان يكون خارج شايعا بينهما فان شرطها  
 لاحدهما فخرانا مستمارة فهي باطلة وكذلك ان شرطها  
 ما على الماذبانات والسواني فاذا صححت المزارعة  
 فالحارج بينهما على ما شرطوا وان لم يخرج الارض شيئا  
 فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة فالحارج  
 لصاحب البند فان كانت البند من قبل رب الارض  
 فللعامل اجر مثله لا يزداد على مقدار ما شرط له وقال

واذا كانت  
 الارض والبقر  
 والبند لو اُحِدٍ  
 والعمل لو اُحِدٍ  
 جاز

محل له اجر مثل بالغ ما بلغ وان كانت البند من قبل القبل  
 فلصاحب الارض اجر مثلها واذا عقيدت المزارعة <sup>لحائز</sup> فانه  
 صاحب البند من العمل لم يحبر عليه وان امتنع الذرع  
 ليس من قبله البند راجب حاكم على العمل واذا مات  
 احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت مدة  
 المزارعة والذرع لم يدر لك كان على المزارع اجر مثل  
 نصيبه من الارض الى ان يستحصده والنفقة على الذرع  
 عليهما على مقدار حضورهما واجر الحصاد <sup>او الحن</sup> والرفع  
 والذباس والتذرية عليهما بالخصص فان شرطاه في المزارعة  
 على العامل فسدت المزارعة وعن ابي يوسف جواز <sup>دومك</sup> <sup>سأوف</sup> <sup>الفتوى</sup> <sup>عليه</sup>  
 المساقاة



ر مع شجر الى من  
يصلي مجر من الثمر

قال ابو حنيفة رحمه المساقاة بجزء من الثمرة باطلة وقالوا  
جائزاً اذا ذكر متفق معلومة وتسمى جزاءً من الثمرة مشاعاً  
ويجوز المساقات في التخل والكرم والشجر والوطاب  
واصول الباذنجان فان دفع نخلة فيه ثمرة مساقاة  
والثمره تزيد بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم يجز  
وان فسدت المساقاة فللعامل اجر مثله وينبطل المساقاة  
بالموت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجارة  
**كتاب النكاح** <sup>التمهة</sup> <sup>وهذه هي</sup>  
النكاح ينقذ بالاعجاب والقبول بلفظين يعتبر بهما  
عن الملائكة او يعتبر باحدهما عن الماء والاخر عن المستقبل  
مثل ان يقول زوجني فيقول زوجتك ولا ينقذ

نكاح

نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حرين بالغين عاقلين  
مسلمين او جل وامراتين عدولاً كانوا او غير عدول  
او محدودين في قذف فان تزوج مسلم ذميمة بشهادة  
ذميين جاز عندنا جرحهم وقال لا يجوز ولا يحل  
للرجل ان يتزوج بأمه ولا جداته من قبل الرجال والنساء  
ولا بناته ولا بنات ولد وان سفلت ولا بأخته ولا بنات  
أخيه ولا عمته ولا خالته ولا بنات أخيه ولا بأم امراته  
دخل ببناتها ولم يدخل ولا بنات امراته التي دخل بها سواء  
كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامراة أبيه وأجداده  
ولا بامراة ابنه ونحو اولاده ولا بأمه من الرضاع ولا  
بأخته من الرضاع ولا يجمع بين أختين نكاح ولا



بَيْنَ وَطْئًا وَلَا يَجْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَغَمَّهَا وَخَالَتَهَا وَلَا يَنْتَافِ  
وَلَا ابْنَةَ أَخِيهَا وَلَا يَجْعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لَوْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُمَا رَجُلًا لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْآخَرَى فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَجْعُ  
بَيْنَ امْرَأَةٍ وَابْنَةِ زَوْجٍ كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلُ وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ  
حَرَّمَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهَا وَابْنَتَهَا وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا  
بَابِنًا لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَخِيهَا حَتَّى تَنْقُضَ عِدَّتُهَا وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَوْلَى أُمُّهُ وَلَا الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا وَيَجُوزُ تَزْوِجُ  
الْكُتَابِيَّاتِ وَلَا يَجُوزُ تَزْوِجُ الْمُجُوسِيَّاتِ وَلَا الْوَشِيَّاتِ  
وَيَجُوزُ تَزْوِجُ الصَّابِيَّاتِ عِنْدَ أَبِي حَنْفَةَ وَقَالَ لَا يَجُوزُ  
إِلَّا إِذَا كَانُوا أَوْ مُنُونٍ بَنِيٍّ وَيُفْرَدُ بَكْتَابٍ وَأَنْ كَانَ  
يَعْبُدُونَ الْكُتُبَ وَلَا تَنْبَغِي لَهُمْ لَمْ يَجْزِ مِنْهُمْ وَحُجُوزُ

لِلْحَرَمِ وَالْحَرَمَةُ أَنْ تَزُوَّجَ حَتَّى جَالِ الْأَحْرَامِ وَيُعْقَدُ  
نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِرِضَاهَا وَأَنْ لَمْ يُعْقَدِ  
عَلَيْهَا وَلَوْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَانَتْ أَوْثَقًا وَقَالَ لَا يَنْعَقِدُ  
إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِجْبَارُ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى  
النِّكَاحِ وَأَنْ اسْتَأْذَنَ الْوَلِيُّ فَسَكَتَ أَوْ ضَحَكَتْ أَوْ بَكَتْ  
فَذَلِكَ إِذْنٌ مِنْهَا وَأَنْ أَبَتْ لَمْ تَزُوجْهَا وَأَنْ اسْتَأْذَنَتْ  
الشَّيْبَ فَلَا يَذْمُرُ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ وَإِذَا زَالَتْ بَكَارُهَا  
بُيُوتُهُ أَوْ حَيْضَتُهُ أَوْ جَرَّاحَتُهُ أَوْ نَفْسُهَا فِي حُكْمِ الْأَبْكَارِ  
وَكَذَلِكَ فِي حُكْمِ الْأَبْكَارِ إِنْ زَالَتْ بَكَارُهَا بَرَأَتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَعِنْدَ سَائِرِ النَّاسِ وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ بَلَغْتَ النِّكَاحَ فَسَكَتَ  
وَقَالَتْ بَلْ رَدَدْتُ قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا وَلَا



يُسَخَّفُ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ ابْنِ حَوْسٍ وَقَالَ لَا يَسَخَّفُ فِيهِ وَتَعْقِدُ  
 النِّكَاحَ بِقِطْعِ النِّكَاحِ وَالتَّرْجُوحِ وَالتَّمْلِيكِ وَالْهَبِ وَالصَّدَقَةِ  
 وَلَا يَنْفَقِدُ بِقِطْعِ الْأَجَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ وَيَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ  
 وَالصَّغِيرَةِ إِذَا رُفِعَ عَنْهَا الْوَلِيُّ بِكَرَاهَاتٍ أَوْ ثَبَاتٍ وَالْوَلِيُّ  
 هُوَ الْعَصَبُ فَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ وَلَجَدٌ فَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ  
 بُلُوغِهَا وَإِنْ زَوَّجَهَا غَيْرُ الْأَبِ وَلَجَدٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 الْخِيَارُ إِذَا بُلِغَا أَنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ وَإِنْ شَاءَ  
 فَسَخَّ وَلَا وَلَايَةَ لِعَبْدٍ وَلَا صَغِيرٍ وَلَا جَنْحُونَ وَلَا كَافِرٍ  
 عَلَى الْمُسْلِمَةِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجُوزُ لِعَلِيٍّ الْعَصْبَاءُ مِنَ الْأَقَابِ  
 التَّرْجُوحِ وَنَاحِيَةٍ لَهَا إِذَا زَوَّجَهَا مَوْلَاهَا الَّذِي اعْتَقَهَا  
 حَازَ وَإِذَا غَابَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً حَازَ

على النكاح  
 على الزوجين  
 على العبد  
 على الكافر

لمن

مَنْ هُوَ بَعِيدٌ مِنْهُ أَنْ يَرْجِيحَ وَالْغَيْبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ أَنْ يَكُونَ  
 فِي بَلَدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْفَوَاقِلُ فِي سَنَةِ الْأَمْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّهَا  
 فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ فَإِنْ زَوَّجَتِ الْمَرْأَةَ غَيْرَ كَفُوفٍ فَلَا وَلِيًّا  
 أَنْ يَفْرُقَ أَيْنَهُمَا وَالْكَهَانَةُ تُعْتَبَرُ فِي النَّسَبِ وَالْدِّينِ وَالْمَالِ  
 وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَتُعْتَبَرُ فِي الصَّنَاعَةِ وَكَذَا  
 تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ وَنَقَصَتْ مِنْ مَهْرِهَا فَلِلدَّوْلِيَاءِ حَقٌّ لَا غَيْرَ  
 عَلَيْهَا عِنْدَ ابْنِ حَوْسٍ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا أَوْ يَفَارِقَهَا  
 وَإِذَا زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا أَوْ  
 الصَّغِيرُ زَادَ فِي مَهْرِ امْرَأَتِهِ جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا وَلَا يَجُوزُ  
 ذَلِكَ لِغَيْرِ الْأَبِ وَلَجَدٍ وَيَقْعُ النِّكَاحُ وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ فِيهِ  
 مَهْرٌ أَوْ أَقَلُّ الْمَهْرِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَإِنْ سَمِيَ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةٍ

ان لم يملكها  
 وان دخل بها فلا لامتها

على الزوجين

هذا عند ابن حنبل



فلها العشرة ومن سمي مهرًا عشرة فما زاد فعليه المسمى  
 أن دخل بها أو مات عنها وأن طلقها قبل الدخول بها وخلوة  
 فلها نصف المسمى وأن تزوجها ولم يسم لها مهرًا أو تزوجها  
 على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها  
 وأن طلقها قبل الدخول بها فلها المتيعة وهي ثلثة أثواب  
 من كسوة مثلها وإن تزوجها المسلم على خمر أو خنزير  
 فالنكاح جائز ولها مهر سئرها وأن تزوجها ولم يسم  
 لها مهرًا ثم تراضيا على تسمية مهر فهي لها إن دخل بها  
 أو مات عنها وأن طلقها قبل الدخول فلها المتيعة وأن  
 زادها في المهر بعد العقد بزيادة وتسقط بالطلاق  
 قبل الدخول وأن حطه عنه من مهرها صح حطه وإن خلا

اعلم ان المهر المذكور ههنا  
 ما تعورف تعجيله حتى لا يكون  
 لها ان تحبس نفسها فيما شئت  
 تأخيرها الى الميراث او الموت  
 او الطلاق لان المتعارف  
 كما مشروط وذلك يتخلف  
 باختلاف البلد ان والا  
 والاشخاص هذا اذا لم  
 ينص على التعجيل او التاجيد  
 واما اذا انصاع على تعجيله  
 المهر او تاجيد فهو على ما يشاء  
 كما مر ذكره الترتيب

الزوج

الزوج بامراته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها  
 فلها كمال المهر وإن كان أحدهما مريضًا أو صائمًا في مرض  
 أو محرمان أو عمة أو كانت حائضًا فليست بخلوه صحة  
 وإذا خلا المحبوب بامراته فلها كمال المهر عند أبي حنيفة  
 المتيعة لكل مطلقة إلا المطلقة واحدة وهي التي طلقها  
 قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا وإذا تزوج الرجل ابنة على  
 أن يزوج الرجل أخته أو ابنة فيكون أحد العقدين  
 عوضًا عن الآخر فالعقدان جائزان وكل واحد منهما  
 مهر مثلها وإن تزوج خمرًا امرأة على خدمة سنة أو على  
 القرآن صح النكاح فلها مهر مثلها وإن تزوج عبد حرة  
 بأذن مولاه على خدمتها سنة جاز وإذا اجتمع في المحبوبة

خدمتها سنة واحدة  
 فبها سنة واحدة  
 المحبوبة



ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابنا عند ابى ج و ابى يوسف  
 رهما وقال محمد ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن  
 مولاهما واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء <sup>او ان ينفذ</sup> في  
 رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى ائنه فليس عليه ان  
 يبوها ببني الزوج ولكنها تحذر مولاهما ويقال للزوج  
 منه خفرت بها وطهرها واذا تزوج امرأة على الف على  
 ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي  
 بالشرط فاما المسمي وان تزوج عليها او اخرجها من البلد  
 فلها مهر مثلها وان تزوجها على حيوان غير موصوف  
 صحت النسيئة ولها البرسط منه والزوج مخير ان شاء  
 اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها

على

على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المنعة  
 والموت باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما  
 موقوف فان اجاز المولى جاز وان رده بطل وكذلك  
 لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها  
 ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه واذا اذن  
 المرأة للرجل ان يزوجها من نفسه فعقد لحضره <sup>هدين</sup> نكاحا  
 جاز واذا ضمن الولي المهر صح خاتنة للمرأة لخيار في مطالبته  
 زوجها او وليها واذا فرق القاض بين الزوجين في النكاح  
 الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخauf وان  
 دخل بها فاما مهر مثلها لا يزاد على المسمي وعليها العدة  
 وثبت نسب ولدها ومهر مثلها بغير باخوانها وعماتها

مخرجها ابنا عند ابى ج  
 ومهرها وقيمتها



وَبَنَاتِ عَمَّيَ وَلَا يُعْتَبَرُ بِأَمَتِهَا وَلَا خَالَاتِهَا إِذَا لَمْ يَكُنَا مِنْ  
قَبِيلَةِ آبَائِهَا وَيُعْتَبَرُ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ أَنْ يَتَسَاوَى الْمَرَاتِبُ  
فِي السِّنِّ وَالْجَمَالِ وَالْمَالِ وَالْعَقْلِ وَالْبَلَدِ وَالْدِينِ  
وَالْعَصْرِ وَيَجُوزُ تَزْوِجُ الْأُمَةِ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كُفَّاءً وَلَا  
يَجُوزُ أَنْ تَزُوجَ أُمَةٌ عَلَى حُرَّةٍ وَيَجُوزُ تَزْوِجُ حُرَّةٍ عَلَيْهَا  
وَالْحُرَّانِ تَزُوجُ أَرْبَعًا مِنَ الْحُرِّ وَالْأَمَاءِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ  
يَزُوجَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَزُوجَ الْعَبْدَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ  
فَإِنْ طَلَّقَ الْحُرَّ أَحَدِي الْأَرْبَعِ طَلَاقًا بَابِنَاءٍ مَجْزِلَةٍ أَنْ يَزُوجَ  
رَابِعَةً حَتَّى تَنْقُضَ عِدَّتَهَا وَإِذَا زُوجَ الْأُمَةَ مَوْلَاهَا ثُمَّ  
اعْتَقَ فَلَهَا الْخِيَارُ حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا وَكَذَلِكَ  
الْمُكَاَنَبَةُ وَأَنْ تَزُوجَ أُمَةٌ بغيرِ ذَنْ مَوْلَاهَا ثُمَّ اعْتَقَتْ

صَحَّ النِّكَاحُ وَلَا خِيَارَ لَهَا وَمَنْ تَزُوجَ أُمَرَاتَيْنِ بَعْقَتَيْنِ وَحَدَّ  
أَحَدَهُمَا لَا يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ نِكَاحُ النَّكِحِ لَهُ نِكَاحُهَا  
وَيُطْلَقُ نِكَاحُ الْأُخْرَى وَأَنْ كَانَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ  
لِزَوْجِهَا وَأَنْ كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ خِرَامٌ فَلَا خِيَارَ  
لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ أَبِي حَجٍّ وَأَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنْ كَانَ عَيْنًا أَجَلَهُ  
لِحَاكِمٍ حَوْلًا فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَالْأَفْرَقُ بَيْنَهُمَا أَنْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ  
ذَلِكَ وَالْفَرْقَةُ نَطْلِقُ بِأَمْتِهِ وَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ أَنْ كَانَ قَدْ خَلَعَهَا  
وَأَنْ كَانَ مُجْبُورًا فَرَقَ الْقَائِمَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ وَلَمْ يُؤْجَلْهُ وَخَصَّ  
بُؤْجَلُهَا بِبُؤْجَلِ الْعَيْنِ وَإِذَا اسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ  
عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَائِمُ الْإِسْلَامَ فَإِنْ اسْلَمَ فَرَى امْرَأَتَهُ وَأَنْ ابْنِي فَرَقَ  
بَيْنَهُمَا وَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا بَابِنَاءٍ عِنْدَ أَبِي حَجٍّ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا



وقال ابو يوسف فرق بغير طلاق وان اسلم الزوج ونحوه  
 مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امراته  
 وان ابت فرق القباينهما ولم يكن الفرقة طلاقا فان كان  
 قد دخل بها فلها المهر وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها واذا  
 اسلمت المرأة في دار حرب لم تقع الفرقة عليها حتى يخضع  
 فان حاضت بانت من زوجها واذا اسلم زوج الكفائية  
 فمها على نكاحها واذا اخرج احد الزوجين النيامن  
 دار حرب مسلما وقعت البينونة بينهما وان سبى احدهما  
 وقعت البينونة بينهما وان سببا معا لم تقع البينونة واذا  
 خرجت المرأة النيامن باجرة جازان تزوج ولا عدل عليها  
 عند أبي حنيفة فان كانت حاملا لم تزوج حتى تضع حملها

واذا

واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة  
 بينهما وكانت الفرقة بغير طلاق فان كان الزوج هو  
 المرتد وقد دخل بها فلها كمال المهر وان كان لم يدخل بها  
 فلها نصف المهر وان كانت المرأة هي المرتدة قبل الدخول  
 فلا مهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر  
 وان ارتد معا مسلما معافهما على نكاحهما ولا يجوز ان  
 يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكذلك المرتدة  
 لا يتزوجها مسلما ولا كافرا ولا مرتدا وان كان احد الزوجين  
 مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احدهما ولولد  
 صغيرا وولده مسلما بسلامته وان كان احد الابوين  
 كتابيا والآخرى مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الكافر

ولولد يتبع  
 دينه  
 والولد  
 كذا في  
 كذا



بغير شهوة او في عقد كافر آخر وذلك في دينهم جائز  
 ثم اسما اقرا عليه وان تزوج المجوسى امه او ابنته ثم  
 اسما فرق بينهما واذا كان امرأتان حرتان فعليه ان يعزل  
 بينهما في الفسح كبرن كانتا او ثنتين او احدهما بكر او  
 ثيبا وان كانت احدهما حرة والاخرى امه فللمهر الثلثا  
 من الفسح وللامه الثلث ولا حوله في الفسح حاله  
 السفر فبسا فر الزوج بمن شاء منهم والاولى ان يفرع  
 بينهما فسا فر بمن خرجت فرعتها واذا رضى احد  
 الزوجين بترك نفسها لصاحبها جاز ولها ان ترجع في ذلك  
 بالفرق **كتاب الرضاع**  
 قليل الرضاع وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع

في الرضاع ما يوجب النسب  
 والرضاع هو اللبن  
 الذي يرضع به  
 الامه او غيرها  
 من لبن  
 او لبن  
 غيره

فلو  
 بالفرق  
 والرضاع هو اللبن  
 الذي يرضع به  
 الامه او غيرها

تعلق به التحريم ومدة الرضاع عند ابى حنيفة ثلثون شهرا  
 وقال سفيان واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق التحريم  
 بالرضاع وتحريم من الرضاع ما يحرم من النسب لا امه  
 اخيه من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان  
 يتزوج امه اخيه من النسب واخت ابنته من الرضاع يجوز  
 ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت بنته من النسب وامراه  
 ابنته من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ان يتزوج  
 امراه ابنته من النسب ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان  
 ترضع المرأة صبیه فحرم هذه الصبیه على زوجها وعلى  
 آباءه وابناءه ويصير الزوج الذي نزل منه اللبن ابا للصبية  
 ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز

في وقت  
 واشت  
 في وقت  
 واشت



ان يتزوج باخت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من  
 الاب اذا كان له اخت من امه جاز لاخيه من ابيه ان  
 يتزوجها وكل صيتين اجتمعا على ثدي واحد لم يجزلا  
 ان يتزوج الآخر ولا يجوز ان يتزوج المرضعة احد من  
 ولد التي ارضعت ولا ولد ولدها ولا يتزوج الصبي المص  
 اخت زوج المرضعة لانها عمته من الرضاع واذا اختلط  
 اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب  
 الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط اللبن بالطعام  
 لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عند ابي  
 واذا اختلط بالدواء وهو الغالب تعلق به <sup>بعض</sup> التحريم  
 واذا حلب اللبن من المراق بعد موتها فارضع به العبي

تعلق به

تعلق به التحريم واذا اختلط اللبن بلبن شاة واللبن  
 هو الغالب تعلق به التحريم واذا غلب لبن شاة لم يتعلق به  
 التحريم واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باكثرهما  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رهما وقال محمد يتعلق بهما  
 واذا نزل للبكر لبن فارضعت صبيا يتعلق به التحريم  
 واذا شرب صبيا من لبن شاة فلا رضاع بينهما واذا  
 تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة  
 حرمتا على الزوج فان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة  
 نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت قد  
 تعددت به الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها ولا تقبل  
 في الرضاع شهادة النساء منفردات وانما يثبت شهادة



رفع العبد الثابت  
شرعاً بالمكاح

الطلاق  
رجلين او رجل وامرأتين  
الطلاق على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق  
السنة وطلاق بدعي فاحسن الطلاق ان يطلق  
الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه  
وتركها حتى تنقضي عدها وطلاق السنة ان يطلق  
المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة اطهار وطلاق البدعي ان  
ان يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة او ثلاث في طهر واحد  
فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت امرأته منه وكان  
عاصياً والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت  
وسنة في العدد فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول  
بها وغير مدخول بها والسنة في الوقت تثبت في حق المدخول

بها

بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير  
المدخول بها يطلقها في حال الطهر والحيض جميعاً وان كانت  
المرأة لا تحيض من صغرها او كبرها فارد ان يطلقها بالسنة  
طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى  
شهر طلقها اخرى ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين طهرين  
وطاقتها بزمان وطلاق حامل يجوز عقيب جماع و  
للسنة ثلاثا بفصل بين كل تطليقتين بشهر عند ابي  
يوسف رحمه الله وقال محمد لا يطلقها بالسنة الا واحدة  
واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق وتسحب  
لها ان يرأبها فاذا اطهرت وحاضت وطهرت فهو خير  
شأن طلقها وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج

بها

وكان عاصياً



عاقل بالغ ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم وإذا  
 تزوج العبد فطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه  
 على امرأته والطلاق على خريين صريح وكناية فالصريح  
 قوله أنت طالق ومطلقه وطلقتك فهذا يقع به الطلاق  
 الرجعي ولا يقع به الا واحد وأن نوى أكثر من ذلك  
 ولا ينفق الى البتة وقوله أنت الطلاق وانت طالق  
 الطلاق وانت طالق طلاقا فان لم يكن له نية فهو طلاق  
 رجعي وأن نوى به ثلثا كان ثلثا والضرب الثاني الكنايات  
 لا يقع بها به الطلاق الا بنية او بدلالة الحال وهي على خريين  
 منها ثلثا الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها  
 الا واحد وهي قوله اغدق واستنري رحمتك وانت

واحد

واحد وبقيته الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة  
 بائنة وأن نوى ثلثا وأن نوى اثنين كانت واحدة  
 وهذا مثل قوله انت بائن وبئنة وبئنة وبئنة وحبلك  
 على غاربك واللعن باهلك وخليته وبريه وهبتك  
 لا هلك وسرحك وفارقك وامرك بيدك وانت حرة  
 ونفقت واستنري واغري وانفك الا زواج فان لم يكن له  
 نية لم يقع بهذه الالفاظ طلاق الا ان يكونا في مذكرة  
 الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع بينة بين  
 الا ان بنويه وأن لم يكونا في مذكرة الطلاق وكانا في  
 غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ الا يقصد  
 به السب والشتم ولم يقع بما يقصد به السب والشتم



واختار الأخرى والتميز في  
أنه لا يقع وهو قول الشافعي

ولم يقع بما قصد به السبب والشيئة إلا ان ينويه وإذا وصف  
الطلاق بفرض من الشدة والزيادة كالأبائنا مثل ان يقول  
لها انت طالق بآئن او طالق أشد الطلاق او الخش  
الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او كالأبائ  
او ملك البيت وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها والى ما يعبر  
عن جملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق أو فتيك  
طالق أو بدئك أو وجهك أو جسديك أو فرجك وكذلك  
ان طلق جزأ شاعنها مثل ان يقول لها نصفك  
أو ثلثك طالق وإن قال بدئك أو رجلك طالق  
لم يقع الطلاق وإن طلقها نصف نطفة أو ثلث  
نطفة كانت طلقه واحد رجعة وطلاق المكره

والسكران

والسكران واقع ويقع طلاق الآخر بالاشارة وإذا أضاف  
الطلاق إلى النكاح وقع عقيب النكاح مثل ان يقول ان تزو  
فانت طالق أو قال كل امرأة أنزوجهما فهي طالق وإذا أضاف  
الطلاق إلى شرط وقع الطلاق عقيب الشرط مثل ان يقول  
لأمرأة ان دخلت الدار فانت طالق ولا يقع إضافة الطلاق  
إلا ان يكون لحالف ملكا أو بضيعة إلى ملكه وأن قال الأجنبية  
ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجهما فدخلت الدار لم  
نطق والفاظ الشرط ان وإذا أضاف ما وكل وكما ومنه  
ومما في كل هذه الشروط ان إذا وجد الشرط انحلت البهين  
وانتهت إلا في كل ما فان الطلاق ينكر وتكرار الشرط حتى  
يقع ثلاث نطقات وأن تزوجهما بعد ذلك وتكرر



الشرط لم يقع شيء <sup>وإن</sup> زال الملك بعد البين لا يبطلها فإن  
 وجد الشرط في الملك الخلت البين ووقع الطلاق وأن  
 وجد الشرط في غير الملك <sup>لوجود الشرط</sup> اخلت البين ولم يقع شيء وإذا  
 اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج إلا أن تقسم  
 المرأة البينة فإن كان الشرط لا يعلم إلا من جهتها فالقول  
 قولها في حق نفسها مثل أن يقول إن حُضيت فانت طالق  
 فقالت قد حُضيت <sup>منه</sup> طلقت وأن قال إن حُضيت فانت طالق  
 وفلانته معك فقالت قد حُضيت طلقت هي ولم تطلق  
 فلانته وإذا قال لها إن حُضيت فانت طالق فإمسي <sup>الدم</sup>  
 لم يقع الطلاق حتى يتم ثلاثة أيام فإذا تمت ثلثه  
 أيام <sup>من الأقل مدة حصة ثلاثة أيام</sup> حُضيت من حين حاضت وإذا قال

لها

لها إن حُضيت حصة فانت طالق لم تطلق حتى ظهرت  
 من حُضيتها وطلاق الأمة تطليقتان حراً كان زوجها  
 أو عبداً وطلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أو عبداً  
 وإذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها ثلثاً وفعت عليها  
 فإن فرق الطلاق بانت بالأولى ولم يقع الثانية ولا الثالثة  
 وإذا قال لها أنت طالق واحد وواحد وفعت عليها  
 واحد وأن قال لها أنت طالق واحد قبل واحد  
 وفعت عليها واحد وأن قال لها واحد قبلها واحد  
 وفعت ثنتين وأن قال واحد بعدها واحد وفعت  
 واحد وأن قال واحد بعد واحد أو مع واحد أو معها  
 واحد وفعت ثنتين وإذا <sup>ان</sup> دخلت الدار فأتت



طالق واحد وواحد فدخلت الدار وقعت عليها واحد  
 عند أبيه وإذا قال لها أنت طالق نكحة فهي طالق في  
 كل البلاد وكذلك إذا قال أنت طالق في الدار وإن قال  
 لها أنت طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة  
 وإن قال لها أنت طالق عند وقوع الطلاق عليها بطالع <sup>الفجر</sup>  
 وإذا قال لامرأة اختاري بنوي بذلك الطلاق أو قال  
 لها طلق نفسك فلها أن تطلق نفسها ما دامت في مجلسها  
 ذلك فإن قامت منه أو أخذت في عمل آخر خرج الأمر من  
 يدها وإن اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة  
 بآئته ولا يكون ثلثا وإن نوى الزوج ذلك ولا بد من  
 ذكر النفس في كلامه أو كلامها وإن طلق نفسها في

قوله طلق نفسك فهي واحد مرجعته وإن طلق نفسها  
 ثلثا وقد أراد الزوج ذلك وقعن عليها وإن قال لها طلق  
 نفسك مني شئت فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعد  
 وإن قال لرجل طالق امرأتى مني شئت فله أن يطلقها في <sup>المجلس</sup>  
 وبعد وإن قال له طلقها إن شئت فله أن يطلقها في <sup>عنه بريح ودر</sup> المجلس  
 خاصته وإن قال لها إن كنت تحبيني أو تبغضيني فانت طالق  
 فقالت أنا أحبك أو أبغضك وقع الطلاق وإن كان في <sup>بغيت</sup>  
 قلبها خلاف ما أظهرت وإذا طلق الرجل امرأته في مرضه موته  
 طلاقا بائنا ماتت وهي في العف ورثت منه وإن مات  
 بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها منه وإذا قال لها أنت  
 طالق إن شاء الله مني فلا يقع طلاقها وإن قال لها



أَنْتِ طَائِقُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً طَلَقْتَ ثِنْتَيْنِ وَأَنْ قَالَ ثَلَاثًا  
 الْإِثْنَيْنِ طَلَقْتَ وَاحِدَةً وَأَنْ قَالَ ثَلَاثًا الْإِثْنَيْنِ طَلَقَ  
 ثَلَاثًا وَبَطَلَ الْإِسْتِنَاءَ وَإِذَا مَلَكَ الرَّوْجَ أَمْرَانَهُ أَوْ شَقَصَا  
 مِنْهَا أَوْ مَلَكَتِ الْمَرَأَةُ زَوْجَهَا أَوْ شَقَصَا مِنْهُ وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ  
 بَيْنَهُمَا

وَتَحْزِينُ الْكَلِمَةِ بِالْفَتْحِ **الرَّجْعَةُ**

إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَهُ أَنْ  
 يَرْاجِعَهَا فِي عِدَّتِهَا رَضِيَ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ تَرْضَ وَالرَّجْعَةُ  
 أَنْ يَقُولَ لَهَا رَاجِعِيكَ أَوْ رَاجِعِي امْرَأَتِي أَوْ يَطَّأُهَا أَوْ يَقْبِلُهَا  
 أَوْ يَلْبِسُهَا بِشَرَّةٍ أَوْ يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِهَا بِشَرَّةٍ وَيَسْجُبُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ  
 عَلَى الرَّجْعَةِ شَاهِدَيْنِ وَأَنْ لَمْ يَشْهَدْ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ فَإِذَا  
 الْعِدَّةُ فَقَالَ كُنْتُ رَاجِعَهَا فِي الْعِدَّةِ وَصَدَّقَتِ الْمَرَأَةُ فَهِيَ

رَجْعَةٌ

هِيَ اسْتِمَاءُ الْمَرْأَةِ  
 الْقَائِمَةُ فِي عِدَّتِهَا

وَتَحْزِينُ الْكَلِمَةِ بِالْفَتْحِ

رَجْعَةً وَأَنْ كَذَّبَتْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا عِنْدَ بَيْ  
 حَمٍّ يَوْمَ إِذَا قَالَ لَهَا الزَّوْجُ رَاجِعِيكَ فَقَالَتْ حَبِيبَتِي لَهُ  
 قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي لَمْ يَصِحَّ الرَّجْعَةُ عِنْدَ بَيْ حَمٍّ يَوْمَ إِذَا قَالَ  
 زَوْجُ الْأُمَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا قَدِّمْتُ رَاجِعَهَا فِي الْعِدَّةِ  
 وَصَدَّقَ الْمَوْلَى وَكَتَبَتْ الْأُمَةُ الْقَوْلَ قَوْلُهَا وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا  
 عِنْدَ بَيْ حَمٍّ يَوْمَ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ مِنْ خِيضَةِ الثَّلَاثَةِ لِعِشْرِ  
 أَيَّامٍ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ وَأَنْ لَمْ تَغْتَسِلْ وَأَنْ انْقَطَعَ لِأَقْلَمِنْ عِشْرَةٍ  
 أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعِ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمُضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ الصَّلَاةِ  
 أَوْ تَمُوتَ وَتُصَلِّيَ عِنْدَ بَيْ حَمٍّ وَابِي يُوسُفُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا بَنِمَتْ  
 انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ وَأَنْ لَمْ تَصَلِّ وَأَنْ اغْتَسَلَتْ وَنَسِيتَ  
 شَيْئًا مِنْ بَدْنِهَا لَمْ يُصْبِحْ الْمَاءُ فَإِنْ كَانَ عَضْرًا لَمَّا فُوتَ لَمْ

وَفَف  
 وَفَف



الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت الرجعة والمطلقة  
الرجعة تستوفى وتترين ويسقط لزومها ان لا يدخل عليها  
حتى يستأذنها او يسمعها خفي نعله والطلاق الرجعة  
لا يحرم الوطى <sup>فمنه النفقة</sup> واذا كان اطلاقا بئنا دون الثلث فله  
ان يزوجها في عديها وبعد انقضاء عديها واذا كان  
الطلاق ثلثا في حرة او اثنين في الامنة لم تحل له حتى تنكح  
زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت  
عنها والعصم المراهق في الخليل كالبايع ووطئ المولى  
لاجلها واذا تزوج بها بشرط الخليل فالكناح مكروه  
فان دخل بها ثم طلقها حلت للزوج الاول واذا طلق  
لحرة فطلبقة او تطليقتين وانقضت عديها وتزوجت

ينج

ينج آخر ودخل بها ثم عادت الى الزوج الاول عادت  
بثلاث تطليقات وبهيم الزوج الثاني ما دون الثلث  
من الطلاق كما بهيم الثلاث عند أبي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد لا بهيم ما دون الثلاث واذا طلقها ثلثا  
فقلت قد انقضت عدي وتزوجت بزوج آخر ودخل  
في الزوج الثاني وطلقته وانقضت عدي والمدة تحل  
ذلك جاز لزوجها الاول ان يصدقها اذا كان في  
غالب ظنه انها صادقة ثم يزوج **مسألة**  
**الامانة**  
اذا قال الرجل لامرأة والله لا اقربك او والله لا اقربك  
اربعة اشهر فهو مؤول فان وطئها في الاربعة الاشهر حث

الزوج الاول  
عادت بثلاث  
تطليقات  
محمد

دفع  
الخطبة  
في  
الزواج  
بني  
سنة

بما هو  
الزوجة مدة



في يمينه ولزمته الكفارة وسقط الابلاء وان لم يقربها  
 حتى مضت اربعة اشهر بانته منه بتطبيقه واحذف فان  
 كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين وان كان  
 حلف على الابد فاليمين باقية فان عاد فنزوحها عاد  
 الابلاء فان وطها كفر والا وقع بمضته المدف تطبيقه  
 اخرى فان نزوحها عاد الابلاء ووقع بمضته اربعة  
 اشهر بتطبيقه اخرى فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع  
 بذلك الابلاء طلاق واليمين باقية فان وطها كفر  
 عن يمينه وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن  
 موليا وان حلف فخرج او صدق او عتق او طلق  
 فهو قول وان الى من المطلق الرجعية كان موليا وان

من اليمين

من البائنة لم يكن موليا ومودة ابلاء الامة شهران وكذا  
 كان المولى مريضا لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة  
 او كانت بينهما مسافة لا يقدر على ان يصل اليها في مدغ  
 الابلاء ففيه ان يقول بلسانه اني قمت اليها فاذا قال  
 ذلك سقط الابلاء فان صح في المدف بطل ذلك الفس  
 وصار فيه الجماع واذا قال الرجل لامرأته انت علي حرام  
 سئل عن نيته فان قال اردت به الكذب فهو كما قال  
 وان قال اردت به الطلاق فهي بتطبيقه بائنة الا ان  
 ينوي الثلث وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان  
 قال اردت الخريم او لم ارد به شيئا فهو يمين بصير موليا

كتاب الطلاق



واذا استأق الزوجان وخافا أن لا يقبها حدود الله  
 فلا بأس أن تفتدي المرأة نفسها منه بما يخلعها به فإذا  
 فعل ذلك وقع تطليقه بآيته ولزمها المآل فان كان  
 النشوز من قبله كره له أن يأخذ منها عوضا وأن كان  
 النشوز من قبلها كره له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما  
 فان فعل ذلك جاز في القضاء وأن طلقها على مآل  
 فصحت وقع الطلاق ولزمها المآل وكان الطلاق  
 بائنا وأن بطل العوض في الخلع مثل أن يخالع المرأة  
 المسلم على خمر أو خنزير فلا شيء للزوج والفرقة بآيته  
 وأن بطل العوض في الطلاق كان رجعا وما جاز  
 أن يكون مهورا في النكاح جاز أن يكون بدلا في الخلع

وأن يزوجها  
 ولا بأس  
 ولا بأس  
 ولا بأس

ولا بأس

وأن قالت له خالعي على ما في يدي فما لعمري فلم يكن  
 في يدي شيء فلا شيء له عليها وأن قالت خالعي على  
 ما في يدي من مال فلم يكن في يدي شيء ردت عليه مهرها  
 وأن قالت على ما في يدي من درهم فلم يكن في يدي شيء  
 فله عليها ثلاثة دراهم وأن قالت له طلقني ثلثا بالالف  
 فطلقها واحد فله عليها ثلث الف وان قالت له طلقني  
 ثلثا على الف فطلقها واحد فلا شيء عليها عندا ج  
 ولو قال لها الزوج طلق نفسك ثلثا بالالف أو على الف  
 فطلقت نفسها واحد لم يقع عليها شيء والمباراة كالخلع  
 والخلع والمباراة يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين  
 على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند ج حنيفه

ولا بأس  
 ولا بأس  
 ولا بأس



اذ قال الرجل لامرأته انت على كظها اتي فقد حرمت  
 عليه لا يحل له وطؤها ولا لمسها ولا تقبيلها حتى يكفر  
 عن ظهار فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله ولا  
 عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاودها حتى يكفر والعود  
 الذي تجب فيه الكفارة ان يعمر الزوج على وطئها واذ  
 قال لها انت على كبطني اتي او كقبضتي <sup>تقبض</sup> او كغزبتها فهو  
 مظاهر وكذلك ان تشبهها بمن لا يحل له النظر اليها  
 على الناسد من محارمه مثل اخنت وعمته وامته من الرضا  
 وكذلك اذ قال راسك على كظها اتي او فرجك او  
 اورقبتك او نصيفك او ثلثك وان قال لها انت

عَلَى مِثْلِ الَّذِي رَجَعَ إِلَى نِيَّةٍ فَإِنْ قَالَ ارَدْتُ بِهِ الْكَرَامَةَ فَهُوَ كَمَا  
قَالَ وَإِنْ قَالَ ارَدْتُ بِهِ الظَّهَارَ فَهُوَ ظَهَارٌ وَإِنْ قَالَ ارَدْتُ  
بِهِ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَقٌ بَاطِنٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَيْسَ  
بِظَهَارٍ وَلَا بِطَلَقٍ وَلَا يَكُونُ الظَّهَارُ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِهِ فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَتِهِ  
لَمْ يَكُنْ مَظَاهِرًا وَمَنْ قَالَ لِسَيِّمَةٍ أَنْتَنَ عَلَى كَظْمٍ لَيْسَ  
كَانَ مَظَاهِرًا مِنْ جَمَاعَتِنَ وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ  
كَفَّارَةٌ ظَهَارٌ وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ عِتْقُ قَبْلَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ  
فَصِيَامُ شَهْرٍ مِنْ مَتَابَعِينَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامُ  
سِتِّينَ مَسْكِينًا وَكُلُّ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَسِيحِ وَجَزَى فِي ذَلِكَ  
عِتْقُ الرِّقَبَةِ الْمُؤْمِنَةِ وَالْكَافِرَةِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ  
وَالْكَبِيرِ وَلَا يَجْزِي الْعِمَادُ وَلَا مَقْطُوعَةُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ



ويجوز الاثم ومقطوع احدى البدن واحداً للجلين  
 من خادف ولا يجوز مقطوع الابهام من البدن  
 ولا المجنون الذي لا يعقل ولا يجوز عتق المدبر وام  
 ولد والمكاتب الذي ادى بعض المال فان اعتق  
 مكاتباً لم يؤد شيئاً جازوا ان اشترى اياه او ابنه  
 بنى بالشراء الكفارة جاز عنها وان اعتق نصف  
 عبد مشترك عن كفارة وضمن قيمة باقيه واعتق  
 عن المجر عند ابي حنيفة وان اعتق نصف عبد عن  
 كفارة ثم اعتق باقيه عنها جاز عند ابي حنيفة فان اعتق  
 نصف عبد عن كفارة ثم جامع الله ظاهر منها  
 ثم اعتق باقيه عنها لم يجز واذا لم يجد المظاهر

ما يفتق

يجوز  
 العتق  
 ولو كان  
 موم  
 فله  
 مكي

ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين ليس فيها صوم  
 من رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق  
 فان جامع الله ظاهرها في خلال الشهرين ليلة  
 او ناسياً او ناسياً استأنف الصوم عند ابي حنيفة وعنه  
 وان افطر منها يوماً بعداً وبغير عذر استأنف الصوم  
 بالاتفاق فاذا طاهر العبد لم يجزه في الكفارة الا الصوم  
 فان اعتق المولى عنه او اطعم لم يجزه فاذا لم يستطع المظا  
 الصيام اطعم ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع  
 من بر او صاع من تمر او زبيب او شعيراً او قيمة ذلك  
 فان غداهم وعشائهم جاز قليلاً كان ما اكلوا او كثيراً  
 وان اعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً اجزاه وان



اعطاه في يوم واحد لم يجز الا عن يوم ذلك وان قرب  
 التي ظاهرها في خلال الاطعام لم يستأنف ومن  
 وجب عليه كفارتها رفا عتق رقبتين لا ينوي  
 احدهما بغيرها جاز عنها وكذلك اذا صام اربعة  
 اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا وان اعتق رقبة  
 واحد وصام شهرين كان له ان يجعل ذلك عنهما شاء  
بغير عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام مائة وعشرين مسكينا او كفارة واحدة

اذا قذف الرجل امراته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة  
كالمعان والامرأة لا تشهد بالزنا ولا يقرن بها في الشهادة ولا يقرن بها في القذف ولا يقرن بها في الكفر  
 فمن تحد فادفها او في سب ولدها وطالبت المرأة بمو  
 القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حبسها او ذبحها  
 حتى يلاع عن او يكذب نفسه فاد الا عن وجب

بغير ذكرب نفسه عليها

*يجب اللعان*  
 في الزنا واللعان في الزنا واللعان في الزنا واللعان في الزنا

عليها اللعان فان امتنع حبسها لحاكم حتى تلا عن  
 او تصدق فحد واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محددا  
 في قذف فحد امراته فعليه الحد وان كان الزوج  
 من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محدودة في قذف  
 او كانت ممن لا يحد فادفها فلا حد عليه في قذفها  
 ولا لعان وصفة اللعان ان يشهد الف بالزوج فيشهد  
 اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادق  
 فيما رويتها بين الرني ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله  
 عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشهد  
 اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول  
 في كل مرة اشهد بالله ان من الكاذبين فيما رماه به

*شهادة مؤمنة باليمين مقرونة باللعن قامة مقام حد القذف من حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها*



مِنَ الزَّنا وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ إِنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ  
 كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَيَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا تَشِيرُ إِلَيْهِ <sup>إِلَّا لَدِينَهُ</sup>  
 فِي جَمِيعِ ذَلِكَ فَإِذَا التَّقَا فَرَّقَ الْقَابِئَتَيْنِ <sup>الْمُرَاة</sup> وَكَانَتْ <sup>الْفِرْقَةُ</sup>  
 تَطْلِقُهُ بَابِيَّةً عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدَّثَ عَنْهُمَا وَقَالَ أَبُو بَرَّةٍ  
 خَرِيمٌ سَوِيدٌ فَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ بَوْلًا فِي الْقَابِئَتَيْنِ  
 وَالْحَقُّ بَابِيَّةً فَإِنْ عَادَ الزَّوْجُ فَكَذَّبَ نَفْسَهُ حَذَّ الْقَابِئَتَيْنِ  
 وَحَلَّ لَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا وَكَذَلِكَ إِنْ قَذَفَ غَيْرَ فَحَدَّ أَزْرَقَ  
 فَحَدَّتْ وَإِذَا قَذَفَ امْرَأَةً وَهِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ  
 فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا وَقَذْفُ الْآخَرِ لَا يَنْتَعِلُ بِهِ اللَّعَانُ  
 وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَيْسَ حَمْلُكِ مِنْهُ فَلَا لِعَانَ وَإِنْ قَالَ  
 زَيْنَبُ وَهَذَا حَمْلٌ مِنَ الزَّنا تَلَا عَنَّا وَلَمْ يَنْفِ الْقَابِئَتَيْنِ

لأن نكاحها كان  
 بسبب قول زينت  
 لأن نكاحها كان

حَمْلٌ وَإِذَا نَفَى الرَّجُلُ وَلَدًا مَرَأَةً عَقِيبَ الْوِلَادَةِ وَفِي الْحَالِ  
 الَّتِي تَقْبَلُ فِيهَا التَّهْنِئَةُ أَوْ تَبْتَاعُ أَلَةَ الْوِلَادَةِ فَحَقُّ نَفْيِهِ  
 وَلَا عَنْ بَيْتِهِ وَأَنْ نَفَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا عَنْ وَثَبِ السَّبَبِ  
 وَقَالَ يَصْحَحُ فِيهِ فِي مَدَى النِّقَاسِ أَيْضًا وَإِذَا وَلَدَتْ  
 وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ فِي الْأَوَّلِ وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي  
 ثَبَتَ نَسَبُهُمَا مِنْهُ وَحَدَّ الزَّوْجُ وَأَنْ اعْتَرَفَ بِالْأَوَّلِ  
 وَفِي الثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُهُمَا مِنْهُ وَلَا عَنْ بَيْتِهِ  
 كَذَا <sup>وَأَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ بِأَحَدِهِمَا</sup>  
 إِذَا أَطْلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَةً طَلَاقًا بَابِيًّا أَوْ رَجَعَهَا أَوْ  
 الْفِرْقَةَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَهِيَ حُرَّةٌ تَمْنُ خِيضُ فَعَدَّتْهَا  
 ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ وَالْأَقْرَاءُ الْحَيْضُ وَأَنْ كَانَتْ لَاحِضَةً



من صغيرا وكبير فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا  
فعدتها ان تضع حملها وان كانت امة فعدتها  
حيضان وان كانت ممن لا تحيض فعدتها شهر  
ونصف <sup>في الشهر</sup> واذا مات الرجل عن امراته لحرق فعدتها  
اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت امة فعدتها  
شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها ان  
تضع حملها واذا ورثت المطلقة في المضر فعدتها  
ابعد الاجلين واذا اغتقت الامة في عدتها من  
طلاق <sup>سبعة اشهر</sup> رجع انتقلت عدتها الى عدة حرائر وان  
اغتقت وهي مبنوة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل  
عدتها الى عدة حرائر وان كانت ايسة فاعتدت

بالشهود

بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وكان  
عليها ان تساقط العدة بالحيض والمنكوحة نكاحا <sup>سدا</sup> فاقا  
والموطوءة بالشبهة عدتها الحيض في العزقة والموت جميعا  
واذا مات مولى امة الولد عنها او اعتقرها فعدتها ثلث  
حيض واذا مات الصغير عن امراته وبها حمل فعدتها  
ان تضع حملها وان حدث لحمل بعد الموت فعدتها  
اربعة اشهر وعشرة ايام واذا طلق الرجل امراته في حال  
الحيض لم تعد بالحض التي وقع فيها الطلاق واذا وطئ  
العتق بشبهة ف عليها عدة اخرى وندخلت العديتان  
فيكون ما تراه من حيض محسبا به منهما جميعا وان انقضت  
العدة الاولى ولم ينكح العدة الثانية كان عليها تمام العدة



الثانية وأبدأ العدة في الطلاق عقيب الطلاق  
 وفي الوفات عقيب الوفات فإن لم يعلم بالطلاق  
 والوفات حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها  
 والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما أو غرم  
 الوطئ على ترك وطئها وعلى المنوتة والمتوفى عنها زوجها  
 إذا كانت مسلمة بالغة الأحدا وهو ترك الطيب  
 والزينة والكحل والدهن الآمن عذر ولا تختص بالحنأ  
 ولا يلبس ثوبا مصبوغا مصفورا ولا زعفران ولا  
 على كافر ولا صغيرة وعلى الأمة الأحدا وليس  
 في عتد النكاح الفاسد ولا في عتد أم الولد أحدا  
 ولا ينبغي أن تخطب المعتدة ولا بأس بالغير نصف

في خطنة ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمنبوتة الخروج من  
 بيتها البلاد ولا زيارتها والمتوفى عنها زوجها يخرج زيارتها أو  
 الليل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة أن تعتد في  
 المنزل الذي يضاق إليها بالسكنى حال وقوع الفقة  
 فإن كان نصبرها من دار الميث لا يكفرها وأخرجها الوتر  
 من نصبرهم انتقلت ولا يجوز للزوج أن يسافر بالمطلقة  
 الرجعية حتى يشهد على الرجعة وإذا طلق الرجل امرأته  
 طلاقا باينا ثم تزوجها في عتدتها وطلقها قبل أن يخل  
 بها فعليه مهر كامل وعليها عتد مستقبلة وقال محمد عليه  
 نصف المهر وعليها تمام العتد الأولى وثبت نسب  
 ولدا المطلقة الرجعية إذا جاءت به لستين أو أكثر



النفقة على الزوجين  
والنفقة على الزوجة  
والنفقة على المهر

ما لم تقر بانقضاء عدتها وان جاءت به لاقل من سنتين  
بانت من زوجها وان جاءت به لاكثر من سنتين ثبت  
وكانت رجعة ويجعل كانه وطئها في العدة والمبوت  
ثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين وان  
جاءت به لتمام سنتين من يوم الفقرة لم يثبت نسب الا ان  
يُدعى الزوج ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها  
ما بين الوفاة وبين السنتين واذا اعترفت المعتدة  
بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من سنة ثبت  
وان جاءت به لاكثر من سنة اشهر لم يثبت نسبه  
واذا ولدت المعتدة ولد لم يثبت نسبه عند ابي  
الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان

او يكون

او يكون هنالك حبل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فثبت  
النسب من غير شهادة وقال لا يثبت في جميع شهادة امرأة  
واحدة تشهد بالولادة واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت  
بولد لاقل من سنة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه  
وان جاءت به سنة اشهر فصاعدا ثبت نسبه ان  
اعترف بالزوج او سكوت وان حجب الولادة بثبت  
بشهادة امرأة واحدة واكثر مدة حمل سنتان واقلها  
سنة اشهر واذا اطلق الذمي الذميه فلا عده عليها  
عند ابي ج و اذا تزوجت حامل من الزنا جاز النكاح  
ولا يطاءها حتى تضع حملها **كتاب النفقة**  
النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت



او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها <sup>سكنها</sup>  
 وكسونها باعتبار ذلك بحالهما جميعا <sup>موسرا</sup> كان الزوج  
 او معسرا فان امتنع من تسليم نفسها <sup>مسير هذا عند الشبهة</sup> حتى يعطيها مهرها  
 فلها النفقة وان نشرت فلا نفقة لها <sup>نفسه من منزله من منزله</sup> حتى يعود الى  
 منزله وان كانت صغيرة لا تستمتع بها <sup>عندنا</sup> فلا نفقة لها  
 وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على  
 الوطئ والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله واذا طلق  
 الرجل امراته فلها النفقة والسكنى <sup>مهره من مهره فان لم يهره</sup> في عديتها جميعا كما  
 الطلاق او بائنا ولا نفقة للزوجة عنها زوجها وكل  
 فرقة جاءت من جهة المرأة معصية فلا نفقة لها  
 وان طلقها ثم ارتدت سقط نفقتها <sup>مهره من مهره</sup> وان مكنت

منه

ان كان صحيحا  
 وان طلق قبل الطلاق  
 فان طلقها صح

بعد الطلاق فلها النفقة واذا حبست المرأة في دين  
 او غصبا <sup>فلا نفقة</sup> رجل كرها فذهب بها او حبت مع محرمة <sup>فلا نفقة</sup>  
 لها وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة ونفرض  
 على الزوج نفقة خادمها اذا كان موسرا ولا نفرض  
 لأكثر من خادم واحد <sup>هذا عند ابي حنيفة</sup> وعليه ان يسكنها في دار مفردة  
 ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك فان كانت له  
 ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها وللزوج ان  
 يمنع والديها وولدها من غيره واهلها من الخول  
 عليها ولا يمنع من البظر اليها وكلامها اى وقت اختيارها  
 ومن عجز عن نفقة امراته لم يعرف بينها ويقال لها اسدي  
 عليه واذا غاب الرجل وماله في يد رجل بعينه به



وبالزوجة فرض القافي ذلك المال نفقة زوجة  
 الغائب وأولاده الصغار والديه وأولاده الكبار  
 الرمن والانات وبأخذ منهم كفلاها ولا يقض  
 بنفقة في مال الغائب الأولاد وإذا قضى القاض  
 لها بنفقة الاعسار ثم البسر فخاصته ثم لها نفقة المورس  
 وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته المرأة  
 بذلك فلا شيء لها إلا أن يكون القاض فرضها النفقة  
 أو صالحت الزوج على مقدارها فيقضى لها بنفقة  
 ما مضى وإذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة  
 ومضت شهر وسقطت النفقة وإذا أسلفها نفقة  
 السنة ثم مات لم يسترجع منها شيئا عند أبي حنيفة

تعالى  
 ولو صالحت المرأة على نفقة  
 أو كانت بالشهر حرة  
 لا نفقة لها  
 وإن كانت غيبا  
 لا نفقة لها  
 نفقة الزوج  
 نفقة الزوج

وقال

وقال محمد مجتبى لها نفقة ما مضى وما بقى فهو للزوج  
 وإذا تزوج العبد حرة بأذن مولاه فنفقها عليه دين  
 ببيع فيها وإذا تزوج الرجل أمه فبئها مولاها معه  
 منزلا فعليه النفقة وإن لم يئها فلا نفقة لها عليه  
 ونفقة الأولاد الصغار واجبة على الأب لا بشاركة  
 فيها أحد كما لا بشاركة في نفقة الزوجة أحد وإن كان  
 الصغير رضيعا فاليس على أمه إن ترضعه وبسائر جرده  
 الأب من ترضعه عندها فإن استأجرها وهي زوجته  
 أو معتدته ليرضع ولدها لم يجز وإن انقضت  
 القدة فاستأجرها على أرضاعه جاز فإن قال الأب  
 لاستأجرها وجاء بغيرها فريضت الأم بمثل أجره إلا

لا نفقة على  
 عليه بالاختصاص  
 من

حنيفة



كانت الأم أحق به وإن التمس زيادة لم يحرك الزوج  
عليها ونفقة الصغير وأخته على أبيه وإن خالف  
في دينه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفه

### الحضانة

وإذا وقع الفراق بين الزوجين فالأم أحق بالولد  
فإن لم تكن أم فأم الأم أو أم الأب فإن لم تكن  
فأم الأب أو من الإخوات فإن لم تكن جدة فالأخت  
أو أخت الأب أو من العمات والمخالات وتقدم الأخت من الأب  
والأم ثم الأخت من الأم ثم الأخت من الأب ثم المخالات  
أو من العمات ينزلن كما تنزل الإخوات ثم العمات  
ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط

حقها

حقها من حضانة الأب إذا كان زوجها لحد فان  
لم يكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال وأولاهم  
بما أقربهم به تعصبا والأم ولحد أخى بالغيرم حتى

ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويسكن

وحده وبالجارية حتى يخضع ومن سوى الأم ولحد  
أخى بالجارية حتى يبلغ حد النشأ والامنة إذا

اعتقها مولاه أو أم الولد إذا اعتقت الولد كالحرة

وليس للامنة وأم الولد قبل العتق حق في الولد والذمة

لحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان أو يخاف

أن يالف الكفر وإذا ارادت المطلق أن تخرج بولدها

من المصر فليس لها ذلك إلا أن تخرج به إلى وطنها وقد



الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان ينفق ابويه واجدا  
 وجداً اذ كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا  
 النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين  
 والاجداد ولجداً والولد والولد لا يشتر  
 الولد في نفقة ابويه احد ونجب نفقة لكل ذي  
 رحم محرم اذ كان صغيراً فقيراً او كانت امرأة بالغة  
 فقيرة او كان ذكراً زانياً او اعمى فقيراً يجب ذلك  
 على مقدار الميراث ونجب نفقة الابنة البالغة  
 والابن الرمن على ابويه اثلاً ثانياً على الاب الثلثان  
 وعلى الام الثلث ولا يجب نفقتهم مع اختلاف  
 الدين ولا يجب على الفقير اذ كان للابن الغار

كالاموت والاخت  
 ولا غم ونحو  
 ولا غول والخلاف  
 اختيار

مال

مال قضيه فيه بنفقة ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقة  
 جاز عندنا في ح وان باع العقار لم يجز وان كان للاب  
 الغائب مال في يدا بويه فانفقاً منه له بضاً وان كان  
 في يد اجنبه فانفق عليها بغير اذن القاضي واذ  
 قضى القائل للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة  
 قضت منه سقطت الا ان ياذن القاضي الاستدانة  
 عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع  
 وكان لها كسب اكتسباً وانفقاً وان لم يكن لها كسب احبر  
 المولى على بيعها **العنف**  
 العتق يقع من حر البالغ العاقل في ملكه فاذا قال لعبد  
 او امته انت حر او معتق او حرراً وقد حررتك او

بن  
 وبين  
 الله



فقد عتق نوى المولى العتق اولم ينو كذلك اذا قال  
 واسك حراً ووجهك اورفتك آو قال لا منه فركك  
 حراً وان قال لا ملك لي عليك ونوى به لحرية عتق  
 وان لم ينو لم يعتق وكذلك كتابات العتق وان قال  
 لا سلطان لي عليك ونوى به المعتق لم يعتق وان قال  
 هذا ابني وثبت على ذلك عتق وكذا ان قال هذا  
 مولاي وكذا ان قال يا مولاي وان قال يا ابني او يا  
 اخي لم يعتق وان قال لغلام لا يولد مثله لم يثله  
 هذا ابني عتق عند ابى جهم واذ قال لا مته انت  
 طالق بنوى به لحرية لم يعتق وان قال لعبد انت  
 مثل لخر لم يعتق وان قال ما انت الاخر عتق واذ

ملك

ملك الرجل ذارحم محرر منه عتق عليه واذ عتق  
 المولى بعض عبده عتق ذلك البعض ويسعى في بقية  
 قيمة لمولاه عند ابى جهم وقال يعتق كله واذ كان  
 العبد بين شركين فاعتق احدهما نصيبه عتق فاذا كان  
 موسراً فشركه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء  
 ضمن شركه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان  
 كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار ان شاء اعتق  
 وان شاء استسعى العبد وقال ليس له الا الضمان  
 مع اليسار والسعاية مع الاعسار واذ اشترى جليل  
 ابن احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك  
 اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه

ملك الرجل ذارحم محرر منه عتق عليه واذ عتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض ويسعى في بقية قيمة لمولاه عند ابى جهم وقال يعتق كله واذ كان العبد بين شركين فاعتق احدهما نصيبه عتق فاذا كان موسراً فشركه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شركه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار واذ اشترى جليل ابن احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه



وان شاء استنسه واذا شهد كل واحد من الشريكين  
على الآخر بالجرية عتق كله يسع العبد لكل واحد منهما  
في نصيبه موسرين كانا او معسرين عند ابي جهم وقال  
ان كان موسرين فلا سعيانية وان كانا احد معسرين  
سعاها وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا  
يسع للموسر ولم يسع للمعسر ومن اعتنق عبدا لله  
تعا او للشيطان او للصنم عتق وعتق المكن والسكن  
واقع واذا اضاف العتق الى ملك او شرط فتح كما  
بقي في الطلاق واذا خرج عبد من دار حره النبا  
مسليا عتق واذا اعتنق جارية حاملا عتقها  
واذا اعتنق حمل خاصته عتق ولم يعتنق الام واذا

اعتق

اعتق عبد على مال فقبل العبد عتق ولزمه المالك  
ولو قال ان ادبت اليه الف فان خر صرح فصار ماذونا  
وان احضر المال اجبر حاكم المولى على قبضه وعتق  
العبد وولد الامة من مولاها حر وولدها من زوجها  
مملوك لسيدتها وولد حرة من العبد حرة  
اذا قال المولى لمملوكه فاذا امت فانت حر او انت حر  
عن دبري مني او انت مدبر او قد دبرتك فقد صار  
مدبرا لا يجوز بيعه ولا هيبته وللمولى ان يستخذه ونورا  
وان كانت امه يحل وطؤها وله ان يزوجها فاذا مات  
المولى عتق المدبر من ثلث ماله اذا خرج من الثلث



فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ سَعَى فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ فَإِنْ كَانَ عَلَى  
 الْمَوْلَى دَيْنٌ بِسَعَى فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِ لِعِزْمَانِهِ وَوَلَدُ الْمَدْبُورَةِ  
 مُدَبَّرٌ فَإِنْ عَلَّقَ الْمَدْبُرُ بِمَوْلَاهُ عَلَى صِفَةٍ شَتَّى أَنْ يَقُولَ  
 إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا أَوْ سَفَرِي هَذَا أَوْ مَرَضِي كَذَا فَلَيْسَ  
 بِمُدَبَّرٍ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ فَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي  
 ذَكَرَهَا عَتَقَ كَمَا يَعْتَقُ الْمَدْبُورُ  
 وَأَمَّا وَلَدُ الْأُمَةِ أُمُّهُ <sup>وَلَدُ الْأُمَةِ أُمُّهُ</sup> <sup>وَلَدُ الْأُمَةِ أُمُّهُ</sup> <sup>وَلَدُ الْأُمَةِ أُمُّهُ</sup>  
 إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَةُ مِنْ مَوْلَاهَا فَقَدْ صَارَتْ أُمًّا وَلَدُهَا  
 لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا تَمْلِكُهَا وَلَهُ وَطْئُهَا وَاسْتِخْدَامُهَا وَأَجَا  
 وَنَزْوُجُهَا وَلَا يَنْبَغُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ  
 الْمَوْلَى فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بَوْلَدٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ

بغير

بغير اعتق <sup>وَأَنْ نَفَاهُ</sup> <sup>أَنْتَ يَقُولُهُ</sup> <sup>وَأَنْ تَزْوِجَهَا فَجَاءَتْ</sup>  
 بَوْلَدٍ فَهُوَ فِي حَكْمِ أُمِّهِ وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مِنْ جَمِيعِ <sup>الْمَالِ</sup>  
 وَلَا يُلْزَمُهَا السَّعْيَانَةُ لِلْعِزْمَانِ وَأَنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ  
 وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ أُمَّهُ غَيْرَ بَنِكَاحٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ شَحْمٌ  
 مَلَكَهَا صَارَتْ أُمًّا وَلَدُهَا وَإِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةً  
 ابْنَهُ فَجَاءَتْ بَوْلَدٍ فَادْعَاهُ <sup>وَلَدُ الْأُمَةِ</sup> <sup>وَلَدُ الْأُمَةِ</sup> <sup>وَلَدُ الْأُمَةِ</sup> ثَبَتَ نَسَبُهُ وَصَارَتْ أُمًّا  
 وَلَدُهَا وَعَلَيْهَا قِيَمَتُهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَلَا قِيَمَتُهُ وَلَدُهَا  
 وَأَنْ وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةً بَقَاءُ الْأَبِ لَمْ يَنْبَغِ النِّسَبُ  
 وَإِنْ كَانَ الْأَبُ مَيِّتًا ثَبَتَ مِنْ جَدِّهَا يَنْبَغُ مِنَ الْأَبِ  
 وَأَنْ كَانَ لُجَارِيَتِهِ بَيْنَ شَرِكَيْنِ فَجَاءَتْ بَوْلَدٍ فَادْعَاهُ  
 أَحَدَهُمَا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَصَارَتْ أُمًّا وَلَدُهَا وَعَلَيْهَا



العنف  
شك بوجوبه

نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه شيء من قيمة ولدها  
فإن ادعى عياها معاشيت نسبة منهنما وكانت الامته أم  
ولدها وعلى كل واحد منهما نصف العقر فصاعدا بما له  
على الآخر ويريث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن  
كامل ولها برثنان منه ميراث اب واحد واذ وطئ  
المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعى عياها فان صدق  
المكاتب ثبت نسبه منه وكان عليه عقرها وقيمه  
ولدها ولا يصير أم ولد له وإن كذبه في النسب لم يثبت

المكاتب

واذا كاتب المولى عبدا او امته على مال شرط عليه وقبل  
العبد ذلك صار مكاتباً ويجوز أن يشترط المالك

ويجوز

الى اخذ المدة والقيمة ما بقي  
من يوم خذها معاً

ويجوز موطئاً ومنجماً ويجوز كتابة العبد الصغير  
اذا كان يعقل البيع والشراء واذا صحب الكتابة خرج  
المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء  
والسفر ولا يجوز له التزويج الا باذن المولى ولا يهب  
ولا يتصدق الاشياء بسيرة ولا يتكفل فان ولد له ولداً  
من امته له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه له  
فإن زوج المولى امته من عبده ثم كاتبها فولدت  
منه ولداً دخل في كتابتها وكان كسبه لها وإن وطئ  
المولى مكاتبته لزمه العقر فان جنى عليها او على ولدها  
لزمته الجناية وإن اتلف مالا لها غريمه واذا اشترى  
المكاتب اباه او ابنه او جد دخل في كتابته وإن اشترى



أَمَّ وَلَدَهُ مَعَ وَلَدِهَا دَخَلَ وَلَدُهَا فِي الْكِتَابَةِ وَلَمْ يَجْزَلْ  
بِيعَهَا وَأَنْ اشْتَرَى ذَرْعًا مَحْمُومًا مِنْهُ لَا وَلَا دَلَّ لَمْ يَدْخُلْ  
فِي كِتَابَتِهِ عِنْدَ أَبِي نَعْمٍ وَأَذَاعُ الْمَكَاتِبِ عَنْ جَحْمٍ  
نَظَرَ حَاكِمُهُ فِي حَالِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَقْبِضُهُ أَوْ مَالٌ  
يَقْدُمُ عَلَيْهِ لَمْ يُعْجَلْ بِنَجْمِهِ وَانْتَظَرَ عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ وَطَلَبَ الْمَوْلَى نَجْمَهُ عَجَزَهُ لِحَاكِمِهِ وَفُخِ  
الْكِتَابَةُ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ لَا يُعْجَزُ حَتَّى يَتَوَالَى عَلَيْهِ نَجْمَانِ  
وَأَذَاعُ الْمَكَاتِبِ عَادَ إِلَى أَحْكَامِ الرِّقِّ وَكَانَ مَا فِيهِ  
مِنَ الْأَكْسَابِ لِلْوَلَاءِ وَأَنْ مَاتَ الْمَكَاتِبُ وَلَهُ مَالٌ  
لَمْ يَنْفَسِحِ الْكِتَابُ وَقَضِيَ كِتَابَتُهُ مِنْ الْأَكْسَابِ وَحُكِمَ  
بِعَقْدِهِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ مِنْ أَجْزَالِ حَيَاتِهِ وَأَنْ لَمْ يَنْزِلْ رَوَّافًا

وَنَزَلَ

وَنَزَلَ وَلَدًا مَوْلُودًا فِي الْكِتَابَةِ سَعَى فِي كِتَابَتِهِ أَبِيهِ عَلَى  
نَجْمِهِ فَإِذَا أَدَّى حُكْمًا بِعَقْدِ أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَعَقْدَ الْوَلَدِ  
وَأَنْ نَزَلَ وَلَدًا مُشْتَرَى قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَوْ تَوَدَّى الْكِتَابَةُ  
حَالًا وَلَا دَرَدَتْ فِي الرِّقِّ وَأَذَاعُ الْمَكَاتِبِ الْمُسْلِمُ عِبْدٌ عَلَى  
خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ أَوْ عَلَى قِيمَةٍ نَفْسِهِ فَالْكِتَابَةُ فَاسِدَةٌ فَإِنْ أَدَّى  
لِلْمُرْعَنَةِ وَلِزَمَهُ أَنْ يَسْعَى فِي قِيمَتِهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنَ الْمُسْكَةِ  
وَيَزَادُ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَتْ عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَالْكِتَابَةُ  
جَائِزَةٌ وَأَنْ كَانَتْ عَبْدِيَّةً كِتَابَةً وَاحِدَةً بِأَلْفٍ دُرْهَمٍ  
جَازٍ وَأَنْ أَدَّى غَنَقًا وَأَنْ عَجَزَ أَرَادَ إِلَى الرِّقِّ وَأَنْ كَانَتْ  
عَلَى أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ جَازَتْ الْكِتَابَةُ  
وَإِنْ هُمَا أَدَّى غَنَقًا وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِكَةٍ بِنِصْفٍ مَا أَدَّى



وَأَذِ اعْتَقَ الْمَوْلَى مَكَاتِبَهُ عَتَقَ بَعْنَهُ وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ  
الْكِتَابَةِ وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى الْمَكَاتِبِ لَمْ تَفْسُخِ الْكِتَابَةُ  
وَقَبْلَ إِذَا مَالَ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْلَى عَلَى خَيْرِهِ فَإِنْ أَعْتَقَهُ  
أَحَدُ الْوَرَثَةِ لَمْ يَنْفِذْ عَتَقَهُ وَإِنْ أَعْتَقَ جَمِيعًا عَتَقَ وَسَقَطَ  
عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِذَا كَاتِبَ الْمَوْلَى أُمٌّ وَلَدٌ جَازِفَانِ  
مَاتَ الْمَوْلَى سَقَطَ عَنْهَا مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِنْ وَلَدَتْ مَكَاتِبَةً  
مَوْلَاهُ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ مِنْهُ فَرَى بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَإِنْ شَاءَتْ  
عُزَّتْ نَفْسُهَا وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٌ لَهُ وَإِذَا كَاتِبٌ مَدْبَرَةٌ  
جَازِفَانِ مَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالُ لَهُ كَانَتْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ  
أَنْ يَنْسَعِيَ فِي ثَلَاثِ قِيمَتِهَا أَوْ جَمِيعِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَإِنْ دَبَّرَ  
مَكَاتِبَةً مَعَ التَّيْبِيرِ وَلَهَا الْخِيَارُ أَنْ شَاءَتْ مَضَتْ

على

عَلَى الْكِتَابَةِ وَإِنْ شَاءَتْ عُزَّتْ نَفْسُهَا وَصَارَتْ مَدْبَرَةٌ  
وَأَنْ مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا مَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالُ لَهُ فَرَى بِالْخِيَارِ  
أَنْ شَاءَتْ سَعَتْ فِي ثَلَاثِ مَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ ثَلَاثِ قِيمَتِهَا  
عِنْدَ بَيْعِهَا وَإِذَا اعْتَقَ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ عَلَى مَالٍ لَمْ يَجْزُ  
وَأَنْ وَهَبَ عَلَى عَوْضٍ لَمْ يَصَحَّ وَأَنْ كَاتِبٌ عَبْدٌ جَازِفَانِ  
أَدَّى الثَّاقِبَ أَنْ يَغْتِقَ الْأَوَّلَ فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى وَإِنْ أَدَّى  
بَعْدَ عَتَقِ الْمَكَاتِبِ الْأَوَّلِ فَوَلَاؤُهُ لَهُ <sup>دَعْوَى مِنَ الْأَوَّلِ</sup> **كِتَابُ الْوَلَاةِ**  
وَإِذَا اعْتَقَ الرَّجُلُ مَمْلُوكَهُ فَوَلَاؤُهُ لَهُ وَكَذَا الْمَرْأَةُ تَعْتَقُ  
فَإِنْ شَرَطَ أَنْهَ سَابِقَةٌ فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَالْوَلَاةُ لِمَنْ  
اعْتَقَ وَإِذَا أَدَّى الْمَكَاتِبَ عَتَقَ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى وَكَذَلِكَ  
إِنْ أَدَّى بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مَدْبَرَةٌ



وَأَصْهَاتُ أَوْلَادِهِ وَوَلَاؤُهُمْ لَهُ وَمَنْ مَلَكَ ذَارِعٌ مُحَرَّمٌ  
 مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ وَوَلَاءُهُ لَهُ وَأَذَا نَزَّوَجَ عَبْدٌ رَجُلًا  
 الْآخِرَ فَاَعْتَقَ مَوْلَى الْأُمِّ الْأُمَّةَ وَهِيَ حَامِلٌ مِنَ الْعَبْدِ عَتَقَتْ  
 وَعَتَقَ حَمْلَهَا وَوَلَاءُ الْحَمْلِ الْمَوْلَى الْأُمُّ لَا تَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا فَإِذَا  
 وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لَا كَثُرَ مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ وَلَدًا فَوَلَاءُ مَوْلَى  
 الْأُمِّ فَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ حُرَّ وَوَلَاءُ ابْنِهِ وَانْتَقَلَ عَنْ مَوْلَا  
 إِلَى مَوْلَى الْأَبِ وَمَنْ نَزَّوَجَ مِنَ الْعَمِّ بِمَعْتَقَةٍ مِنَ الْعَرَبِ  
 فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا فَوَلَاءُ وَلَدِهَا الْمَوْلَى بِهَا عِنْدَ أَبِي ح  
 وَخَدَّ وَوَلَاءُ الْعِنَافَةِ تَعَصَّبَ فَإِنْ كَانَتْ لِلْبَعْتِ عَصَبَةٌ  
 مِنَ النِّسْبِ فَهِيَ أَوْلَى مِنْهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ مِنَ النِّسْبِ  
 فَهِيَ رَأْسُ الْمَعْتَقِ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى ثُمَّ مَاتَ الْمَعْتَقُ فَهِيَ رَأْسُ

لبنه

كتاب  
 في  
 العتق  
 والولاء  
 والنفقة  
 والطلاق  
 والحدود  
 والخراج  
 والصدقات  
 والسياسة  
 والفتاوى  
 والاعراف  
 والسنن  
 والسير  
 والجماعات  
 والقبائل  
 والبلدان  
 والديار  
 والحدود  
 والسياسة  
 والفتاوى  
 والاعراف  
 والسنن  
 والسير  
 والجماعات  
 والقبائل  
 والبلدان  
 والديار

لِبْنِ الْمَوْلَى وَنَ تَبَايَعَهُ وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا الْمَوْلَى الدَّ  
 مَنْ أَعْتَقَ أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقَتْ أَوْ كَانَتْ أَوْ كَانَتْ مِنْ كَانَتْ  
 أَوْ دَبَّرَ أَوْ دَبَّرَ مَنْ دَبَّرَ فَإِذَا نَزَّوَجَ الْمَوْلَى ابْنًا وَأَوْلَادُ  
 ابْنِ آخِرِ فَيَرِثُ الْمَعْتَقُ لِلْأَبِ دُونَ بَنِي الْأَبِ وَالْوَلَاءُ  
 لِلْكَبِيرِ فَإِذَا أَسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى بَدْرٍ رَجُلٍ وَوَلَاءُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَرِثَهُ  
 إِذَا مَاتَ وَيَعْقِلُ عَنْهُ إِذَا جَنَّهُ أَوْ أَسْلَمَ عَلَيْهِ بَدْرٌ غَيْرُهُ وَوَلَاءُهُ  
 فَالْوَلَاءُ صَحِيحٌ وَعَقْلٌ عَلَى مَوْلَاهُ فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ  
 فَهِيَ رَأْسُ الْمَوْلَى فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ فَهِيَ أَوْلَى مِنْهُ وَلِلْمَوْلَى  
 أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ بِوَلَاءٍ إِلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ وَأِذَا عَقِلَ  
 عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بِوَلَاءٍ إِلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى أَنْ يَنْتَقِلَ  
 أَنْ يُوَالِيَ أَحَدًا

ان يوالى احدا  
 ان يوالى احدا



الْقَتْلُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ عَمْدٌ وَشِبْهُ عَمْدٍ وَخَطَاٌ وَمَا أَجْرَى  
مَجْرَى لِحَطَاٍ وَالْقَتْلُ سَبَبٌ فَالْعَمْدُ مَا تَعَمَّدَ ضَرْبَ سِلَاحٍ  
أَوْ مَا أَجْرَى مَجْرَى السِّلَاحِ فِي تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ كَالْمُحْدَدِ  
مِنَ الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ وَالنَّارِ وَمَوْجِبُ ذَلِكَ الْمَاءُ وَالْقَوْدُ  
إِلَّا أَنْ يَقْعُ الْأَوْلِيَاءُ وَلَا كَهَارَ فِيهِ وَشِبْهُ الْعَمْدِ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَنْتَعِدَ الضَّرْبُ بِمَا لَيْسَ بِسِلَاحٍ وَلَا مَا أَجْرَى  
مَجْرَى السِّلَاحِ وَقَالَ إِذَا ضَرَبَ عَصَا عَظِيمٍ وَخَشِيَتْ  
عَظِيمَتُهُ فَوَعْدٌ وَشِبْهُ الْعَمْدِ أَنْ يَنْتَعِدَ ضَرْبُهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ  
بِهِ غَالِبًا وَمَوْجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَاءُ وَالْكَفَارَةُ  
وَلَا قَوْدُ فِيهِ وَفِيهِ دِيَةٌ مَغْلُظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلِحَطَاٍ  
عَلَى وَجْهَيْنِ خَطَاٌ فِي الْقَصْدِ وَهُوَ أَنْ يَرَى شَخْصًا

يَقْتُلُهُ

غرض نشانه

يَقْتُلُهُ صِدًّا فَإِذَا هُوَ أَدَى وَخَطَاٌ فِي الْفِعْلِ هُوَ  
أَوْ جَبْتًا فَإِذَا قُتِلَ بِسِلَاحٍ أَوْ بِدَسِيقٍ أَوْ بِخَيْلٍ أَوْ بِفَيْصٍ أَوْ بِقَتَابٍ  
أَنْ يَرَى عَرَضًا فَيَنْصِبُ أَدَمِيًّا وَمَوْجِبُ ذَلِكَ الْكَفَارَةُ  
وَالدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا مَاءُ فِيهِ وَمَا أَجْرَى مَجْرَى  
لِحَطَاٍ مِثْلُ النَّائِمِ يَنْقَلِبُ عَلَى لِسَانٍ فَيَقْتُلُهُ فَكُلُّهُ  
لِحَطَاٍ وَأَمَّا الْقَتْلُ بِالسَّبَبِ كَمَا فِي الْبَيْتِ وَاضِعُ الْحَجَرِ فِي  
الطَّرِيقِ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ وَمَوْجِبُهُ إِذَا نَلَفَ فِيهِ أَدَى الدِّيَةِ  
عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا كَهَارَ فِيهَا وَالْقَضَايُ وَاجِبُ قَتْلِ  
كُلِّ مُحَقَّقِ الدَّمِ عَلَى النَّائِمِ إِذَا قَتَلَ عَمْدًا أَوْ يَقْتُلُ  
لِغَرِّ الْحَرْبِ وَلِغَرِّ الْعَبْدِ وَالْمُسْلِمِ بِالذِّمِّيِّ وَلَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ  
بِالْمُسْلِمِ وَلَا يَقْتُلُ الرَّجُلَ بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرَ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَ  
بِالْأَعْمَى وَالزَّمَنَ وَلَا يَقْتُلُ الرَّجُلَ بَابْنِهِ وَلَا بَابْنَةِ ابْنِهِ



ولا يبدن ولا يكاتبه ولا يعبد ولد ومن ورث  
 قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفى في القصاص  
 الا بالسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث  
 الا المولى <sup>هنا عندنا</sup> ~~ولا~~ فله القصاص فان ترك وفاء  
 ووارثا غير المولى فلا قصاص لم وان اجتمعوا مع  
 المولى واذا قتل العبد الرهن لا يجب القصاص حتى  
 يجتمع الرهن والمرتهن ومن جرح رجلا عمدا فلم ينزل  
 صاحب فراشه <sup>لا يملك لأن المرتهن</sup> مات فعليه القصاص <sup>غيره</sup> ومن قطع  
 عمدا من العضل قطعت بينه وكذلك الرجل ومات  
 الانف والاذن ومن ضرب عينا رجل فطعمها فلا  
 قصاص عليه فان كانت قائمة فذهب ضرها

ص  
 لا ينفق  
 محنة

فعليه القصاص فحلى المرأة وتجعل على وجهه قطر  
 رطب ويقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضرها وفي  
 السن القصاص وفي كل شئ يمكن فيها المماثلة القصاص  
 ولا قصاص في عظم الا في السن فليس فيما دون  
 النفس شبه عمدا وانما هو عمدا وخطاء ولا قصاص  
 بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد  
 ولا بين العبد وبين حبيب القصاص في الاطراف <sup>المسبل</sup>  
 والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد او <sup>القصاص حجب وعندنا هذا عندنا</sup> حرق  
 جائفه فبرأ منها فلا قصاص عليه وعليه الدية  
 وان كانت يد المقتوع صحيحة وبها القاطع شلاء  
 او ناقصة الاصابع فالمقتوع بالخيار ان شاء

فعليه







بر حوال غلام او تو بر این  
بسته بودی به شده  
حقان در تیریا شده  
همین بسیریا شده

اِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا شَبَّهَ عَمْدٍ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ مَغْلُوظَةٌ  
 وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ وَدِيَّةٌ شَبَّهَ الْعَمْدَ عُنْدِيَّ هـ وَابْنُ يَاسِفٍ  
 مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعًا وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَتْ مَخَاضٍ  
 وَعِشْرُونَ بَنَتْ لَبُونٍ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِفَّةً وَخَمْسٌ  
 وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَلَا يَنْبَغُ التَّغْلِيظُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ  
 خَاصَّةً وَأَنْ فِضَّةً بِالذِّبْرِ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ لَمْ تَتَغْلَظْ وَقِيلَ  
 لَخَطَاءٌ يَجِبُ بِهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْقَاتِلِ  
 وَالذِّبْرِ فِي خَطَاءٍ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعًا وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ  
 بَنَتْ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بَنَتْ  
 لَبُونٍ وَعِشْرُونَ حِفَّةً وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَفِي الْعَيْنِ  
 الْبَيْتِ  
 أَلْفٌ دِينَارٍ وَمِنَ الْوَرِقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَلَا يَنْبَغُ

الامم

الآفة هذه الانواع الثلاثة عند أبي حنيفة وقال من البقرة ما تنابقر ومن العنق الفاشاة ومن حلل ما تناحلة كل حلة ثوبان ودية المسلم والذي سواه وفي النفس الدية وفي المارين الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر <sup>هذا عندنا</sup> الدية وفي العقل اذ اضرب راسه فذهب عقله الدية وفي اللحية اذ احلقت فلم ينبت الدية وفي شعر الراس الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين <sup>التي على الدية</sup> الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي اثنيتين الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشعار العينين الدية وفي احدى اربع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين



والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وكل اصبع  
 فيها ثلاثة مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع وما  
 فيها مفصلان ففي احدها نصف دية الاصبع وفي كل  
 سن خمس من الابل والاسنان والاضراس كلها سواء  
 ومن ضرب عضوا فذهب منفعة ففيه دية كاملة  
 كما لو قطع كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها  
 والشجاج عشرة حارضة والدامعة والدامية والبا  
 والمتلاحمة والشمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة  
 والامة ففي الموضحة الفضا اذا كانت عمدا ولا  
 فضا من في بنية الشجاج وما دون الموضحة ففيه  
 حكومة عدل وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف

وهي التي تسمى  
 الكسرة  
 وهي التي تسمى  
 الكسرة  
 وهي التي تسمى  
 الكسرة

وهي التي تسمى  
 الكسرة  
 وهي التي تسمى  
 الكسرة  
 وهي التي تسمى  
 الكسرة

عشر الدية

عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية  
 ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة  
 ثلث الدية فان نقتت فهي جائفتان ففيها ثلث الدية  
 وفي اصابع اليد نصف الدية واذا قطعها مع الكف  
 ففيها نصف الدية وان قطعها مع نصف الساعد ففي  
 الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي  
 الاصبع الزائدة حكومة عدل وفي عين البصير وفي  
 ولسانه اذا لم يعلم صحته حكومة عدل ومن شج حنك  
 موضحة فذهب عقله او شعر راسه دخل ارثن الموضحة  
 في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه  
 ارثن الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فثلث

هذا عند



أخرى إلى جانبها ففيها الأرض ولا قصاص فيه عند  
 أبي جرح ومن قلع سن رجل فنبئت مكانها أخرى لسقط  
 الأرض ومن شج رجل فالتحت ولم يبق لها أثر فنبئت  
 الشجر سقط الأرض عند أبي جرح وقال أبو يوسف عليه  
 أرش وقال محمد عليه أجره الطيب ومن جرح رجلاً  
 جراحه لم يفتقر منه حتى يشبر عنه ومن قطع بيد رجل  
 خطأ ثم قتله خطأ قبل البر فعليه الدية وسقط  
 أرش اليد ولو بر ثم قتله فعليه ديتات دية اليد ودية  
 النفس وكل عمد سقط فيه القصاص شبهة فالدية  
 في مال القاتل وكل أرش وجب بالصلح فهو في مال  
 القاتل وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله

في ثلث

في ثلث سنين وكل جناية اعترف بها المجاني فهي في ماله  
 ولا يصدق على عاقلة وعمد البصير والمجنون خطأ ولا  
 ففيه الدية على العاقلة ومن حفر بئراً في طريق المسلمين  
 أو وضع حجراً فتلف بذلك إنسان فدية على عاقلة  
 فان تلفت فيه بهيمة فضايتها في ماله فان اشترع في الطريق  
 رؤسنا أو ميرا باً فسقط على إنسان فعطب فالدية  
 على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر وواضع حجر ومن  
 حفر بئراً في ملكه فعطب به إنسان لم يضمن والراكب  
 ضامن لما أوطأت الدية وما أصابت بيدها أو  
 ولا يضمن ما نحت برجلها أو ذنبها فان رأت أو بالذ  
 في الطريق فعطب بها إنسان لم يضمن والسائق ضامن

ص  
 إلى الأصغر  
 من الخبير



لما أصابت يديها ورجلها وألفا يده ضامن لما أضاع  
 يديها دون رجلها ومن قاذ فطارا فهو ضامن لما <sup>وطئ</sup>  
 فإن كان معه سابق فالضمان عليهما وإذا جنى العبد  
 جناية خطأ قيل للمولاه أما ان تدفعها او تقدير  
 فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فداه فداه بآثارها  
 فان عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاول  
 فان جنى جنائنين قيل للمولاه اما ان تدفعه الى ولي  
 جنائنين بقتلها على قدر حقها واما ان تدفعه  
 بارش كل واحد منهما فان اعتقه المولى وهو لا يعلم  
 بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها فان باعه  
 المولى او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه

الارش

الارش واذا جنى المدبر وام الولد جناية ضمن المولى  
 الاقل من قيمته ومن ارشها فان جنى اخرى وقد دفع  
 المولى القيمة الى الاول بفضاء الفلاشة عليه يتبع  
 ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما  
 اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير فضاء فالولي  
 بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية  
 واذا مال الحايط الى طرف المسلمين فطوب صاحب  
 بنقصه واشهد عليه فلم ينقص في متى يقدر على  
 نقصه حنه سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال <sup>وتسبب</sup>  
 ان يطالبه بنقصه مسلم او ذمي وان مال الى دار  
 رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطدم

ولا التكرار

لانه يضمن ما يتبع  
 حقه به كالقسي انا  
 دفع المالكين الى الغناء  
 منهم ظهروا غنما اخر



الفَارِسَانِ فَمَا نَا فَعَلَ عَاقِلَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِينَ الْآخِرِ  
وَإِذَا قُتِلَ رَجُلٌ عَبْدًا خَطَاءً فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا تَزَادُ عَلَى عَشْرِ  
أَلْفٍ دِرْهَمٍ عِنْدَ بِيْعِهِ وَمَحَلُّ رَحْمَتِهَا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
يُجِبُ بِالْعَامَا بَلَّغَ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ أَلْفٍ <sup>بِقِيَّةٍ مِنْهُ كَذَا</sup> <sup>الْفَرَسِيُّ</sup> <sup>وَقَوْلُهُ</sup>  
أَوْ كَثُرَ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ بِعَشْرِ أَلْفٍ الْآخِثَةُ وَفِي الْأَمَةِ  
إِذَا زَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَى الدِّينَةِ خَمْسَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ الْآخِثَةُ  
وَفِي يَدِ الْعَبْدِ نِصْفُ قِيمَتِهِ لَا يَزَادُ عَلَى خَمْسَةِ أَلْفٍ  
الْآخِثَةُ وَكُلُّ مَا تَقْدَرُ مِنْ دِينِهِ حَرْفُهُ وَمَقْدَرُ مَنْ قِيمَتُهُ  
الْعَبْدُ وَإِذَا حَزِبَ بَطْنُ امْرَأَةٍ فَالْقَتُّ جَنِينًا فَعَلَيْهِ  
غُرَّةٌ وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّينَةِ فَإِنْ الْقَتُّ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ  
فَعَلَيْهِ دِينَ كَامِلَةٌ وَإِنْ الْقَتُّ مَيِّتًا ثُمَّ مَاتَ الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ

۱۰۰

دُبُّهُ وَغَرَّةُ وَأَنْ مَاتَ الْأُمُّ ثُمَّ الْقَتَّ جَنِينًا مَتَبًا فَعَلِبِهِ  
دُبُّهُ فِي الْأُمِّ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَأَنْ مَاتَ ثُمَّ خَرَجَ حَيًّا  
ثُمَّ مَاتَ فَدَيَانٍ وَمَا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ مَوْرَثٌ عَنْهُ  
وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ إِذَا كَانَتْ ذَكَرًا نِصْفُ عَشْرِ فِيمَتِهِ  
لَوْ كَانَ حَيًّا وَعَشْرِ فِيمَتِهِ إِذَا كَانَ أُنْثَى وَلَا كِفَارَةٌ فِي الْجَنِينِ  
وَالْكَفَارَةُ فِي شِبْهِ الْعِمْدِ وَالْخَطَاءِ عِنْتُ دَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ  
فَإِنْ لَمْ يَحْدُ فِصَامٌ شَهْرٌ مُتَابَعِينَ وَلَا يَجْزِي فِرْيَا الْأُمِّ  
بِالْجَنِينِ عَالَمُهُ نَعْمٌ وَمَا يَزِيدُ فِي الْأَنْفَاءِ فِي مَبْنَعِ الْقَتْلِ أَمَةً

اذا وجد القتل في محلة لا يعلم من قتلها استخلف خمسون رجلاً منهم بخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً واذا حاضروا فضة على اهل المحلة بالدين ولا يستخلف



الولي ولا يقض له بالجناية وأن لم يكمل أهل المحلة كُرِّتْ  
 الإيمان عليهم حتى يتم خمسين ولا يدخل في الفسامة <sup>فكأنه</sup> حبس  
 ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد <sup>الذي تمن بالدية فلا يقض خمسين ولا يدخل في</sup> وأن وجد ميت لا أثر به  
 فلا فسامة ولا دية وكذلك إن كان الدم يسيل من <sup>أنف</sup>  
 أو دين أو من فيه وأن كان يخرج من عينه أو ذنبه فهو <sup>قتل</sup>  
 وأد أو وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدابة على <sup>من أنف أو من فم أو من ذنب أو من عين أو من رجل أو من رجل فالدابة على</sup> فله  
 دون أهل المحلة وأن وجد القتل في دار إنسان <sup>لفسامة</sup> فإ  
 عليه والدية على عاقلته ولا يدخل السكان في القسامة  
 مع الملائك عند أجه وهي على أهل الخطة دون المشركين  
 ولو بقي واحد منهم <sup>بشهادة غيره</sup> وأن وجد القتل في السفينة فإ  
 على من فيها من الركاب والملاحين وأن وجد القتل

من أنف أو من فم أو من ذنب أو من عين أو من رجل أو من رجل فالدابة على

في مسجد محلة فالقسامة على أهلها وأن وجد في الجامع  
 أو الشارع إلا عظم فلا فسامة فيه والدية على بيت المال  
 وأن وجد في برية ليس بقرية <sup>بشهادة غيره</sup> عماره فهو هدر وأن وجد  
 بين قريتين كان على أقربهما وأن وجد في وسط القرية  
 بمرية الماء فهو هدر <sup>فإن كان محسباً بالشاطط فهو</sup>  
 على أقرب القرى من ذلك المكان وأن ادعى الولي على  
 واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم  
 وأن ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم وإذا قال  
 المستخلف قله فلان استخلف بالله ما قتل ولا عرفت  
 له فأنكر غير فلان وإذا شهد اثنان من أهل المحلة على  
 رجل من غيرهم أنه قتل لم تقبل شهادتهما



كتاب <sup>مؤلفه</sup> <sup>كليلة</sup> <sup>دمية</sup> <sup>مؤلفه</sup> العاقلة

الديانة شبه العمد والخطاء وكل دينة وجبت بنفس  
 القتل على العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل  
 من اهل الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين  
 فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ  
 وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته بنفسه  
 عليهم في ثلث سنين لا يزداد على الواحد على اربعة  
 دراهم في كل سنة درهم ودانقان ونقص منها فان لم  
 يسع القبيلة لذلك ختم اليهم اقرب القبائل من غيرهم  
 ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يورث مثل اخذهم  
 وعاقلة المغني قبيلة مولاه وتولى الموالاة يعقل عنه

مولاه

والذي وطىء كلف  
 في قبيل خال عن ملات  
 شهيرة

مولاه وقبيلة ولا يحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية  
 ويحمل نصف العشر فصاعدا وما نقص من ذلك فهو في  
 مال الجاني ولا يعقل العاقلة جنابة العمد ولا يعقل  
 لجنابة الله اعترف بها الجاني الا ان يصدق ولا يعقل  
 ما لزم بالصلح واذا جبه حرج على العمد جنابة خطاء كانت على  
 خواتمه مقدرة الحد وعقوبة

الزنا ثبت بالبينة والافرار بالبينة ان تشهد اربعة  
 من الشهود على رجل وامراه بالزنا فبسالم الامام  
 عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زني وفمرزني ومتزني  
 فاذا ثبتوا ذلك وقالوا راساه وطرها في فرجها كالليل  
 في المعلقة ويسأل القاضى عنهم فعدلوا في السر والعلانية

والذي  
 في قبيل  
 شهيرة

فلا ان التقاد  
 بالحق  
 بخر

الذي  
 في قبيل  
 شهيرة



ثم حكم بشهادتهم والإقرار أن يقر البالغ العاقل على  
 نفسه بالزنا أربع مرات في أربع مجالس كلما أقر بده  
 الفكا فادام أقراره أربع مرات سبأه عن الزنا ما هو  
 وكيف هو فإن زنى ولمن زنى فإذا ثبت ذلك لزمه  
 الحد فإن كان الزاني محصنا رجمه بالحجارة حتى يموت  
 يخرج به إلى أرض فضاء بتداء الشهد وبرجمه ثم الإمام  
 ثم الناس فإن امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد وإن  
 كان الزاني مقرا ابتداء الإمام ثم الناس ويفسل ويكفن  
 ويفسل عليه وإن لم يكن محصنا وكان حرأخذ مائة  
 جلدة بإمر الإمام يضربه بسوط لائمة بضربا متوسطا  
 ينزع عنه ثيابه ويفرق الضرب على أعضائه الأربعة

دوجه

ووجهه وفرجه فإن كان عبدا جلد خمسين وكذلك  
 الأمنة فإن رجع المقر أقراره قبل إقامته حل عليه  
 أو في وسط قبل رجوعه وخل سبيله ويستحب للإمام  
 أن يلقن المقر الرجوع ويقول له لعلك لمست  
 أو قبلت والرجل والمرأة في ذلك سواء غير أن المرأة  
 لا ينزع عنها ثيابها إلا الفرو ويخشو أن حفرها في  
 جاز ولا يقيم المولى حد على عبده إلا بأذن الإمام  
 وإذا رجع أحد الشهود بعد حكم قبل الرجم ضربوا  
 الحد وسقط الرجم فإن رجع بعد الرجم حد الراجع  
 وحد ومن ربع الدية وأن نقص عدد الشهود عن  
 أربعة حدوا وأشرط الإحصا أن يكون حرا بالغاً

أو الشهود

لا بد من  
 يعجز أن يعجز الرجل خوة  
 ليرجم في الحفرة



عاقلاً مسلماً قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً ودخل  
 بها وهما على صفة الاحصاء ولا يجمع في المحصن بين الجلد  
 والرجم ولا يجمع في الكبر بين الجلد والنفي إلا ان يرى  
 الامام ذلك مصلحة فيقره <sup>هذا عندنا</sup> على قدر ما يراه واذا  
 رضى المريض وحد الجرم <sup>او من الجمل والرجم</sup> رجم فان كان حد الجلد لم  
 يجلد حتى يبرأ واذا انت لحامل لم تحده حتى تضع  
 حملها فان كان حدها بجلد فحده تنكها من نفاسها  
 وان كانت حدها الجرم رجمت بعد وضع الحمل واذا  
 شهد الشهود بخبر متفادع لم يمنعهم عن اقامته  
 بعدهم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف  
 خاصته ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج عزرت ولا

حد

حد على من وطئ جارية ولد ولد وان قال  
 علمنا انها على حرام واذا وطئ جارية ابية او امه او زوجة  
 او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت انها على حرام  
 حد وان قال ظننت انها حرام لم يحد ومن وطئ جارية  
 اخيه او عمه وقالت ظننت انها حلال حد ومن زفت  
 اليه غير امراته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها  
 لا حد عليه وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها  
 فعليه حد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها  
 لم نجب عليه حد ومن اتى امرأة في الموضع المكروه <sup>او في الزنى</sup> عمل  
 عمل قوم لوط فلا حد عليه <sup>والنكاح في الزنى</sup> عندنا في <sup>اي دو بر منكم</sup> وبغزو قال  
 هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ومن زنى في

ولو فعل هذا بعد اقامته  
 او نكاحه لا يحد به



في دار الحرب او دار البغي ثم خرج البناء بقدر عليه الحد

**حد الشرب**

ومن شرب خمرًا فاخذوربها موجود فشهد الشهود  
بذلك عليه واقر فعليه الحد وان اقر بعد ذهاب  
رايحتهما لم يجحد ومن سكر من البند حد ولا حد على  
من وجد منه رايحة الخمر او بقيائها ولا يجحد السكران  
حتى يعلم انه سكر من البند وبشره طوعًا ولا يجحد  
حتى يزول عنه السكر وحد الخمر والسكر في الحرثان  
سوطًا يفرق على بينه كما ذكرنا في الزنا وان كان عبدًا  
فحد اربعون ومن اقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع له  
بحد وثبت حد الشرب بشهادة شاهدين وبارائه

مرة

مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجل

**حد القذف**

اذا قذف رجل رجلًا محضًا او امرأة محضه بصريح  
الزنا وطالب المقدوف بالحد حد الحاكم ثمانين  
سوطًا ان كان حرًا يفرق على اعضائه ولا يجرد من ثيابه  
غير انه يزرع عنه الفرو ويحشروا ان كان عبدًا جلده  
اربعين والاحصان ان يكون المقدوف حرًا عاقلًا  
بالغامس عافيًا عن فعل الزنا ومن نفى نسب غيره  
فقال لست لابيك او يا ابن الزانية وامه مينة محض  
وطالب الابن بحد واحد القاذف ولا يطالب بحد  
القذف الميت الا من يقع القذف في نسبه بقذفه وان



كان المقدوف محصنا جاز لابنه الكافر والعبدان  
 يطالب بالحد وليس للعبدان يطالب مولا  
 بقذف امه لحره وان يقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه  
 ومن قال للعرب يا نبطي لم يحدد ومن قال لرجل يا ابن  
 ماء السماء فليس يقاذف واذا نسب الى عمه او خاله  
 او زوج امه فليس يقاذف ومن وطئ وطئا حراما  
 في غير ملكه لم يحدد قاذف والملا عنه بولي لا يحدد  
 قاذفها ومن قذف امه او عبدا او كافرا بالزنا او قذف  
 مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا خبيث  
 عزير وان قال يا حمارا او يا خنزيرا لم يعذر والتعزير  
 اكثر سبعة وثلثون سوطا واقله ثلث جلدات

وقال

وان كان الزوج في الامه

اوله من النكاح  
فليس يقاذف  
او من النكاح  
فليس يقاذف  
او من النكاح  
فليس يقاذف  
او من النكاح  
فليس يقاذف

وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا  
 فان راي الامام ان يضم الى الضرب في التعزير الجبس  
 فعل ذلك واشتد الضرب بالتعزير ثم حد الزنا ثم حد  
 الشرب ثم حد القذف ومن حد الامام او عزله فوات  
 الشهادة واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته  
 شهاده وان تاب وان حد الكافر في القذف لم اسلم قبل شهادته

**كتاب القذف**

اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته  
 عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة من حرز لا شبهة فيه  
 وجب عليه القطع والعبد ولحرمة القطع سواء وجب  
 القطع باقرار مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذا

على اهل الذمة  
 على المسلمين  
 على الكافرين  
 على العتق  
 على الامه  
 على الزوج  
 على النكاح  
 على النكاح  
 على النكاح  
 على النكاح

ولا يجوز الشهادة رجل وامرأة  
 فان شهدا على امرأتين لم يقبل  
 فان شهدا على امرأتين لم يقبل



اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة  
 دراهم فقطع وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع  
 فيما يوجد ثاقلها مباحا في دار الاسلام كالحشيش  
 والقصب والحشيش والسمك والصيد وكذلك لا يقطع  
 فيما يسرع اليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن واللحم  
 والبطيخ والزرع الذي لم يحصد ولا يقطع في الاشربة  
 المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف وان كان  
 عليه حلية ولا في صليب الذهب ولا في الشطرنج ولا  
 ولا في النرد ولا يقطع على سارق الضربة الحر وان كان  
 عليه حلية ولا يقطع في سرقة العبد الكبير ويقطع في سرقة  
 العبد الصغير ولا يقطع في الدفائر كلها الا في دفائر

حساب

والثقة التي تعتبر

في السرقة...

الحساب ولا يقطع في سرقة كلب ولا في سرقة  
 ولا يقطع ولا يقطع في الساج والقنار والابنوس  
 والصندل واذا اخذ من الحشيش او ان او ابواب قطع  
 فيها ولا يقطع على خائن ولا خائنة ولا بنات ولا مشبه  
 ولا غنيس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال  
 للسارق فيه شركة ومن سرق من ابوية او ولد او ذي  
 رجم حر منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين  
 من الآخر او العبد من سيده او من امرأة سيده او ذبح  
 سيده او المولى من مكانه والسارق من الغنم والحز  
 على ضربين حرز يقطع فيه كالبئوت والدور وحز  
 بالمحافظة فمن سرق شيئا من حرز او غير حرز فاصابه

ليس عنده

غار كند وهو الاخذ من هذا القصة



عِنْدَكَ بِحِفْظِهِ أَوْ نَامَ عَلَيْهِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفِطْعُ وَلَا قِطْعَ  
 عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ حِمَامٍ أَوْ مِنْ بَيْتٍ أَذِنَ لِلنَّاسِ فِي دُخُولِهِ  
 وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَنَاعًا وَصَاحِبُهُ عِنْدَ قِطْعٍ وَلَا  
 قِطْعَ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا سَرَفَ مِنْ أَضَافَةٍ وَإِذَا نَقَبَ اللَّصُّ  
 الْبَيْتَ فَدَخَلَ وَاتَّخَذَ الْمَالَ وَنَاقِلَهُ آخِرَ حَارِجِ الْبَيْتِ فَلَا  
 قِطْعَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَقْبَاهُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ خَرَجَ فَأَخَذَهُ قِطْعَ  
 وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ فَسَاقَهُ وَأَخْرَجَهُ وَإِذَا دَخَلَ  
 الْخَرْجَ جَمَاعَةً فَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ الْآخِذَ فَطَعُوا جَمِيعًا وَمَنْ نَقَبَ  
 الْبَيْتَ وَادْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَأَخَذَ شَيْئًا لَمْ يَقْطَعْ وَإِنْ دَخَلَ  
 يَدَهُ فِي ضِدِّهِ فِي الصَّبِيِّ أَوْ فِي كَمٍّ غَيْرِهِ فَأَخَذَ الْمَالَ قِطْعَ  
 وَيَقْطَعُ بَيْنَ السَّارِقِ مِنَ الزَّيْدِ وَتَحْسِمُ فَإِنْ سَرَفَ ثَانِيًا

ظن في  
اختيار

وهو عظم الساعد  
قطعت

فَقَطَعَتْ رَجُلَهُ الْبُسْرَى فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا لَمْ يَقْطَعْ وَخِلْدٌ فِي السِّجْنِ حَتَّى  
 يَتُوبَ وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَشَلَّ الْبِدَا الْبُسْرَى أَوْ قَطَعَتْ أَوْ  
 الرَّجُلُ الْبُسْرَى لَمْ يَقْطَعْ وَلَا يَقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ يَخْضُرَ الْمَسْرُوقُ  
 مِنْهُ فَيَطَالِبُ بِالسَّرْفَةِ فَإِنْ وَجَّهَهَا مِنَ السَّارِقِ أَوْ بَاعَهَا  
 آيَاهُ أَوْ نَفَضَتْ فِيمَنْهَا مِنَ النَّصَابِ لَمْ يَقْطَعْ وَمَنْ سَرَفَ عَيْنًا  
 فَقَطَعَتْ فِيهَا وَرَدَّهَا ثُمَّ عَادَ فَسَرَفَهَا وَهِيَ بِجَاهِهَا لَمْ يَقْطَعْ  
 فَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَنْ حَالِهَا مِثْلَ أَنْ كَانَتْ غَزْلًا فَسَرَفَتْ فَقَطَعَتْ  
 فِيهِ وَرَدَّهَا ثُمَّ نَسِجَ فَعَادَ فَسَرَفَتْ فَقَطَعَتْ وَإِنْ قَطَعَ بِدَا السَّارِقِ  
 وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فِي يَدِهَا تَرَدَّدًا وَإِنْ كَانَتْ هَاكِثَةً لَمْ يَضْرِبْ  
 وَإِذَا ادَّعَى السَّارِقُ أَنَّ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ مِلْكُهُ سَقَطَ الْقِطْعُ  
 عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيْنَهُ وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مَتَسَعِّينَ أَوْ وَاحِدًا



يَقْدِرُ عَلَى الْمَنَاعِ فَفَصَدَ وَاقْطَعِ الطَّرِيقَ فَاخْذِ وَقَبْلَ  
 أَنْ يَأْخُذَ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَاقْتُلُوا أَنْفُسًا جَسَبَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى  
 يَجِدُوا نَوْبَهُ وَأَنْ أَخَذَ وَأَمَّا الْمُسْلِمُ أَوْ ذِي الْمَالِ خَوْذِ  
 إِذَا قَسَمَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ أَصَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِشْرَةُ دِرَاهِمٍ  
 فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ قَطَعَ الْإِمَامُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ  
 مِنْ خِلَافٍ وَأَنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ  
 حَدًّا فَإِنْ عَفَا أَوْلِيَاءُ عَنْهُمْ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى عَقُوبِهِمْ وَأَنْ  
 قَتَلُوا وَآخُذُوا الْمَالَ فَالْإِمَامُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ  
 وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتْلَهُمْ وَصَلَبَهُمْ وَأَنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ  
 وَأَنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ بِجِلْبِ حَيًّا وَيَبْعُ بَطْنَهُ بِرُوحٍ إِلَى أَنْ  
 يَمُوتَ وَلَا يَصْلُبُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ

جَسَدُهُ

جَسَدُهُ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ ذَرَمٌ مُحَرَّمٌ مِنَ الْقَطْعِ عَلَيْهِمْ سَقَطَ الْحَدُّ  
 عَنْ الْبَاقِينَ وَصَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ إِنْ شَاءَ وَقَتَلُوا  
 وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا وَإِنْ بَاشَرَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ جَرَى الْحَدُّ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ  
**كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ**

الْأَشْرِبَةُ الْمُحَرَّمَةُ أَرْبَعَةٌ خَمْزٌ وَحَى عَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا غُلِّقَ  
 وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّيْتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطْبَخَ وَالْعَصِيرُ إِذَا  
 طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَنَقِيعُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذَا غُلِّقَ  
 اشْتَدَّ وَنَبِيدُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذَا طُبِخَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَذَى  
 طَبِخَ حَلَالٌ وَأَنْ اشْتَدَّ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ  
 أَنْهُ لَا يَسْكُرُهُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَا طَرِبَ وَلَا نَاسَ بِالْخَلِيطَيْنِ  
 وَهُوَ أَنْ يَخْلُقَ الْعِنَبُ بِالتَّمْرِ وَالزَّبِيبُ بِالتَّمْرِ وَنَبِيدُ الْعِنَبِ

وَيُسَمَّى الظَّلَامُ  
 وَالْبَازِقُ ٢



والبنين والحنطة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير  
العنب اذا طبخ خمر ذهب منه ثلثاه وبقي ثلثه حلال  
وان اشند ولا بأس بالابتداء في الذبابة والحتم والمز  
والنقر واذا اخللت لخم حلت سواء صارت خلة  
بنفسها او بشئ طرخ فيها ولا يكره تغليها  
**كتاب الصيد والذبائح**  
يجوز الاصطياد بالكلب المعلم والفهد والبار  
والصقر وسائر الجوارح المعلمة وتعلم الكلب ان يركب  
الاكل ثلث مرات وتعلم البازي بان يرجع اذا دعوه  
فاذا ارسل كلبه المعلم او بانه اوصفه وذكر اسم الله  
تعالى عليه عند ارساله فاخذ الصيد ورجعه فمات

او قل يا طاهر بالزوت فابنه فانت اوجه

حل

حل اكله وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البان  
اكل واذا ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان  
ينكبه فان ترك تذكيته خمر مات لم يؤكل وان خفف  
الكلب ولم يجرحه لم يؤكل وان شاركه كلب غير يعلم  
او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم  
يؤكل واذا رمى الرجل سهمًا الى صيد فسمه عند الرمي  
اكل ما اصاب اذا جرحه السهم فمات وان ادركه حيا  
نكاه وان ترك تذكيته لم يؤكل واذا وقع السهم  
فما مل خمر غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه  
متبا اكل وان فعد عن طلبه ثم اصابه متبا لم يؤكل فاذا  
رمى صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذلك ان وقع

فانه يعلم ان الماء  
فانه يعلم ان الماء



على سطح اوجبل ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع  
 على الارض ابتداء اكل وما اصابه المراضى بعرضه لم يؤكل  
 وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته السندقة اذا مات  
 منها واذا رى الى الصيد فقطع عضوا منه اكل الصيد  
 ولو كل العضو وان قطعه اثلاثا والاكثر مما يلي العجز  
 اكل وان كان اكثر مما يلي الراس اكل الاكثر ولم يؤكل  
 الاقل وان قطع نصفين اكل كله ولا يؤكل صيد المجزى  
 والمرتب والوثني والحريم ومن رعى صيدا فاصابه ولم  
 يخنه ولم يخرج من حيز الاستناع فرماه اخفقت له  
 فهو للشاة ويؤكل وان كان الاول اخنه فرماه الثاني  
 فقتله لم يؤكل والثاني ضامن قيمة الاول غيه ما نفقت

المراضى السهم الذي هو المشرك  
 يسمى مراضا لانه يقسم بين  
 بعرضه ولو كان في راسه  
 حقه فاصاب يجب  
 على صده

فباعه عند الشاة  
 جميعا لنا قوله عليه السلام  
 ما بين من الخشي  
 فهو ميت

جراحته

جراحته ويجوز اصطلياد ما يؤكل لحمه من الحيوانات  
 وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والكنابي حلال ولا يؤكل  
 ذبيحة المجوسي والمرتب والوثني والحريم وانزل الذابج  
 التسمية عمدا فالذبيحة ميتة لا يؤكل وان تركها ناسيا  
 اكل والذبيح في خلق ما بين الينة واللجين والعروق  
 التي يقطع في الذكوة اربعة حلوقه والمرئي والودجان  
 فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند  
 ابي حنيفة وقال لا بد من قطع الحلقوم والمرئي واحد  
 الودجين ويجوز الذبيح باللبطة والمروة وكل شيء منها  
 الا السن القاييم والظفر القاييم ويستحب ان يجرد الذابج  
 شفرته ومن بلغ بالسكين الخناع او قطع الراس كله كره

والمرئي بالهزة اي العرق المتصل  
 بالحلقوم ينصفها

حرام وهو بالعارضة  
 صده















الحال  
في الحنث  
عند ما ذكره في الحنث

فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة  
ايام متتابعات فان قدم الكفار على الحنث لم يجز  
ومن حلف على موصية مثل ان لا يصلي او لا يتكلم اباه  
او يقتل فلاننا فينبغي ان يحث وكفر عن يمينه واذا  
حلف الكافر ثم حث في حال الكفر او بعد اسلامه  
فلا حث عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما يمكن له  
لم يعر حرمه او عليه ان اسأحه كفارة بين فان قال  
كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي  
غير ذلك ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به  
وان علق نذره بشرط فوجب الشرط فعليه الوفاء بنفس  
النذر وروى ان ابا حنيفة رحمه الله رجع عن ذلك وقال

قد فرغ من  
الحال  
اما نذر

اذا قال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة  
ما املكه اجزائه من ذلك كفارة بين وهو قول محمد  
ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة  
او الكنيسة لم يحث ومن حلف لا يتكلم فقرا في الصلوة  
لم يحث ومن حلف لا يلبس هذه الثوب وهو لا يشه فزرعه  
في الحال لم يحث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه  
الدابة وهو راكبها فنزل لم يحث وان لبث ساعة  
حنت وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث  
بالفعل حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل دارا فدخل  
دارا اخر ايا لم يحث ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها  
بعد ما انهدمت وصارت محرابا لم يحث ولو حلف

في الصلوة او خارجها لا يحث في ذلك



لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم لم يحث  
ومن حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم  
كلمها حث ومن حلف لا يتكلم عبدا فلان او لا يدخل  
دار فلان فباع عبدا وداره ثم كلم العبد ودخل الدار  
بحث وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان  
فباعه ثم كلمه حث وكذلك ان حلف لا يتكلم هذا  
الشاب فكله بعد ما صار شيخا او لا يأكل لم هذا  
فحل فصار بكشا فاكله حث وان حلف لا يأكل من  
هذه التخله فهو على ثمرها ومن حلف لا يأكل هذا  
البسر فصار رطبيا فاكله لم يحث ومن حلف لا يأكل  
بسر فاكل رطبيا لم يحث ومن حلف لا يأكل رطبيا

فاكل

فاكل بسر مذنبنا حث عند ابي ج ومن حلف لا يأكل  
لحمنا فاكل السمك لم يحث ولو حلف لا يشرب من دجلة  
فشرب منها بانيا لم يحث حتى يكرع منها كرعان في قوله  
ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانيا  
حث ومن حلف لا يأكل من هذه الخطة فاكل من خبثها  
لم يحث ومن حلف لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من  
خبثه حث ولو استنفكا هو لم يحث وان حلف لا يتكلم  
فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه نائم حث وان حلف  
لا يكلمه الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه  
واذا استخلف الوالي رجلا ليعلم بكل داعي دخل البلد  
فهو على حال ولا ينيه خاصه ومن حلف لا يركب دابة



فَلَا يَنْفَرُ بِدَابَّةٍ عَلَيْهِ لَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ  
 هَذِهِ الدَّارَ فَوْقَ عَلَى سَطْحِهَا أَوْ دَخَلَ دَهْلِيْزَهَا حَتَّى  
 وَأَنْ وَفَّ فِي طَاقِ الْبَابِ بِحَيْثُ إِذَا غُلِقَ الْبَابُ  
 كَانَ خَارِجًا لَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الشَّوَاءَ فَهُوَ  
 عَلَى الْحِمِّ دُونَ الْبَارِ بِحَازٍ وَجَزَرٍ <sup>وَلَوْ دَخَلَ رَأْسَهُ</sup> وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ  
 الطَّبِيخَ فَهُوَ عَلَى مَا يَطْبَخُ مِنَ الْحِمِّ <sup>بِحَيْثُ كَرْدَ</sup> وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرَّأْسَ  
 فِيمَيْنِهِ عَلَى مَا يَكْبَسُ فِي النَّائِرِ وَيُبَاعُ فِي الْمِرْوَسِ  
 حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خَبِزَ فِيمَيْنِهِ عَلَى مَا يَبْعَدُ أَهْلَ الْبَلَدِ كُلَّهُ  
 خَبِزًا وَأَنْ أَكَلَ خَبِزَ الْقَطَائِفِ أَوْ خَبِزَ الْأَرَزِ بِالْعِرَاقِ  
 لَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُوَاجِرُ فَوَكْلَ  
 مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ أَوْ لَا يَطْلُقُ

أَوْ لَا يَعْتَقُ فَوَكْلَ غَيْرِهِ بِذَلِكَ حَتَّى وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ  
 عَلَى الْأَرْضِ فَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ لَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ  
 لَا يَجْلِسُ عَلَى سَرِيرٍ فَيَجْلِسُ عَلَى سَرِيرٍ فَوْقَ بَسَاطٍ حَتَّى وَأَنْ  
 جَعَلَ فَوْقَ سَرِيرٍ آخَرَ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ لَمْ يَحْثُ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ  
 عَلَى فَرَّاشٍ فَنَامَ عَلَيْهِ وَفَوْقَ فَرَّاشٍ حَتَّى وَأَنْ جَعَلَ فَوْقَهُ  
 فَرَّاشًا آخَرَ لَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ بيمينٍ وَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
 مَتَّصِلًا بيمينه فَلَا حَيْثُ عَلَيْهِ وَأَنْ حَلَفَ لِيَأْتِيَنَّهُ  
 إِنْ اسْتَطَاعَ فَهَذَا عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصَّغَةِ دُونَ الْقَدْرِ  
 وَأَنْ حَلَفَ لَا يَنْكُلُ فَلَا نَاحِيَةً أَوْ زَمَانًا أَوْ حِينَ أَوْ زَمَانًا  
 فَهُوَ عَلَى سَنَةِ أَشْهُرٍ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ  
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هَلَّا أَدْرِي مَا الدَّهْرُ فَإِنْ كَانَ لَهُ نِيَّةٌ فَهُوَ



على ما نوى ولو حلف لا ينكح اياما فهو على ثلثة ايام  
ولو حلف لا ينكح الا ايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة  
وقالا الا ايام الا سبع ولو حلف لا ينكح الشهر فهو على  
عشرة اشهر عند ابي حنيفة وقالوا اثنا عشر شهرا واذا  
لا يفعل كذا تركه ابدا وان حلف ليفعل كذا ففعله  
مرة واحدة برئ في يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذن  
فادان لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير  
اذنه حنث ولا بد من اذن في كل خروج وان قال لها الا  
ان اذن لك فادان لها مرة واحدة ثم خرجت بغيرها  
بغير اذنه لم يحنث وان حلف لا يتعدى فالغداء  
الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة

الظهر

الظهر الى نصف الليل والسجود من نصف الليل الى طلوع  
الفجر وان حلف ليقضي دينه الى قريب فهو ما دون  
الشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر وحلف لا يسكن  
هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومثاعه  
بحنث ومن حلف ليصعدن السماء او ليقبلن هذا  
الحجر ذهباً ان عقدت يمينه وحنث عقبه وان حلف  
ليقضي فلان دينه اليوم فقصاه ثم وجد فلا  
يقضي فله ان يخرج من يمينه او مستحقة لم يحنث الخالف وان  
وجد هارضا صا او سنوقه حنث ومن حلف ليقضي  
دينه درهما دون درهم فقبض بعضه لم يحنث حتى يقبض  
جميعه متفرقا فان قبض دينه في وزنين ولم يتشاغل

بالقبض يكون سطر سائلا  
او نجاسا مستطفا



بينهما لا يعمل الوزن لم يجت وليس ذلك بنفريق  
ومن حلف ليأتين البصرة فلم يأتها حتى مات حنثا <sup>للقسم</sup>  
في آخر جزير من اجزا حيوة **كتاب الدعوى**  
المدعى من لا يجزى على الخصومة اذ انزلها والمدعى  
عليه من يجزى على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر  
شيئا معلوما في جنسه وصفته وقدره فان كان  
عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها للبشير اليها  
بالدعوى وان لم يكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى  
عقارا حددته وذكر انه في يد المدعى عليه وانه بطلان  
نه وان كان حقا في الذمة ذكر انه بطلان به فاذا  
صحت الدعوى سأل القضا المدعى عليه عنها فان

اعترف

اعترف فضع عليه بها وان انكر سأل المدعى البينة فان  
احضرها فضع بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين  
خصر استخلف عليها وان قال لي بئنه حاضرة وطلب  
اليمين لم يستخلف عندي ولا ترد اليمين على المدعى  
ولا تقبل بئنه صاحب اليد في الملك المطاع واذا نكل  
المدعى عليه عن اليمين فضع عليه بالنكول والزمه ما ادعى  
عليه وينبغي للقضا ان يقول له اني اعرض عليك اليمين  
ثلثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه فاذا  
كرر العرض ثلثه مرات فضع عليه بالنكول وان كانت  
الدعوى نكاحا لم يستخلف المنكر عندي ولا يستخلف  
عند في النكاح والرجعة والقي في الايلاء والرق

بان الدعوى على المدعى عليه  
او على غيره

بان الدعوى على المدعى عليه او على غيره  
او على غيره



والاستبلاذ والولاء <sup>ان الله</sup> ولحدود وقال لا يستخلف في ذلك  
كله الا في الحدود <sup>ان الله</sup> واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل  
واحدة يدعي انهما واقاما البينة <sup>اي ملك</sup> فخص بها بينهما وان  
ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض  
بواحدة من البتين ويرجع الى نصيب المرأة لاحدها  
واذا ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا  
العبد واقاما البينة وكل واحد منهما بالخيار ان شاء  
أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك فان  
فصل القايه بينهما وقال احدهما لا اختار لم يكن للآخر  
ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو للاول  
منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض فهو اول

فان

فان ادعى احدهما شرا والآخر هبة وقبضا واقاما البينة  
ولا تاريخ معهما فالشري اولى وان ادعى احدهما الشري  
وادعى المرأة انه تزوجها عليه فمها سواء وان ادعى احدهما  
رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا فالرهن اولى وان اقام  
خارجا لبينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ  
الابعد اولى وان ادعى الشري واحد واقاما البينة  
على تاريخين فالاول اولى وان اقام كل واحد منهما  
بينة على الشري من آخر وذكر تاريخا فمها سواء ولو  
وقفه احد البينين ولم يوقف الاخرى فمها سواء وان  
اقام خارج البينة على ملك مؤرخ واقام صاحب اليد  
البينة على ملك اقدم تاريخا كان الاقدم اولى وان

لا يسان  
الملك  
بما يع  
في ذوق  
لا يسان  
الملك  
بما يع



أقام لخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بئنه بالنجاج  
 فصاحب اليد أولى وكذلك الشيخ في الباب التي  
 لا تسبح الأمرة واحدة وكل سبب في الملك لا يتكرر فهو  
 كذلك وأن أقام لخارج البئنة على الملك وصاحب  
 اليد أقام البئنة على الشري منه كان أولى وأن أقام كل  
 واحد منهما البئنة على الشري من الآخر ولا نارخ معهما  
 فذلك أقام اليد من الشري البئنة لخارج إذا أقام  
 بها ترب البئنة وأن أقام أحد المدعين شاهدين  
 سابقين <sup>وذلك العين اليد</sup> والآخر أربعة فما سواه ومن ادعى فصالحا على غيره  
 فحجدا استخلف فإن نكل عن البين فيما دون النفس <sup>لزم</sup>  
 القصاص وأن نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وقال  
 أبو يوسف ومحمد يلزمه الأرض فيهما وإذا قال المدعى <sup>بئنه</sup>

هذا هو الوجه في الباب  
 من الخارج  
 من البئنة

من البئنة  
 من الخارج  
 من البئنة

حاضرة

حاضرة فلخصه اعطه كفلا بنفسك ثلثة أيام فإن فعل  
<sup>أي يقر المدعى وطلب منه حصة لا يشترط</sup>  
 والأمر بلا زمنه إلا أن يكون غريبا على الطرف فلا زم  
 مفداً مجلس القفا وأن قال المدعى <sup>أي المدعى</sup> عليه هذا الشيء ودفعه  
 أو دعيه فلأن الغائب أو رهنه عندي أو غصبته  
 منه وأقام بئنه على ذلك فلا خصومة بينه وبين  
 المدعى وأن قال ابتعته من الغائب فهو خصم وأن قال  
 المدعى سرق مني وأقام البئنة وقال صاحب اليد  
 أو دعيه فلأن وأقام البئنة لم تدفع لخصومة وأن  
 قال المدعى ابتعته من فلان وقال صاحب اليد  
 أو دعيه فلأن ذلك سقط لخصومة بغير بئنة  
<sup>بلفظ الوكالة على الخصم بئنه الآن</sup>  
 واليمين بالله تكادون غير وتؤكد بن كراوصافة

نحوه



وَلَا يَسْتَحْلِفُ بِطَلَاقٍ وَلَا بَعِثَاقٍ وَيَسْتَحْلِفُ الْيَهُودِيُّ  
 بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللَّهِ  
 الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ  
 النَّارَ وَلَا يَحْلِفُونَ فِي بَيُوتِ عِبَادَتِهِمْ وَلَا يَحْتَفِظُونَ  
 الْيَمِينَ عَلَى مُسْلِمٍ بَرٍّ وَلَا يَمُكِّنُونَ مَنْ ادَّعَى أَنْهُ أَنْبَاءُ  
 مِنْ هَذَا عِبَدَ بِالْفِ مَحْدٍ اسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ  
 بَيْعٌ قَائِمٌ فِيهِ وَلَا يَسْتَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا بَعَثَ وَيَسْتَحْلِفُ  
 فِي الْغَضَبِ بِاللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ رَدُّهُ وَلَا يَحْلِفُ  
 بِاللَّهِ مَا غَضِبَتْ فِي النِّكَاحِ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ نِكَاحٌ  
 قَائِمٌ فِيهِ وَلَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا هِيَ بَيْنُكُمْ  
 مِنْكَ السَّاعَةُ بِمَا ذُكِرَتْ وَلَا يَسْتَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا طَلَفَهَا

وَأَنْ

وَأَنْ كَانَتْ دَائِرَتِي بِدِرْجِلٍ أَدْعَاهَا اثْنَانِ أَحَدُهُمَا  
 جَمِيعًا وَالْآخَرُ نِصْفَهَا وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ فَلصاحب الجميع  
 ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُهَا وَلصاحب النصف رُبْعُهَا عِنْدَ بَنِي حِمْيَرٍ  
 وَقَالَ هِيَ بَيْنَهُمَا أَلَا تَوَدُّ أَنْ تَكُنْتَ فِي أَيْدِيهِمَا سَلْبَتَ لَصَابِ  
 جَمِيعٍ جَمِيعًا نِصْفَهَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ وَنِصْفَهَا لَاعِلٍ وَجْهِ  
 الْقَضَاءِ وَأَذَانُ عَائِي دَائِرَةٌ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 أَنَّهَا نَحْتٌ عِنْدَ وَذَكَرْنَا تَارِيخًا وَسِيقَ الدَّائِرَةِ بِوَاقِعٍ أَحَدِ  
 التَّارِيخَيْنِ فَهُوَ أَوَّلَى وَأَنْ أَشْكَلَ ذَلِكَ كَانَتْ مِنْهُمَا وَأَذَانُ  
 تَنَازَعَانِي دَائِرَةٌ أَحَدُهُمَا رَاكِبًا وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِلِجَامِهَا  
 فَالرَّاكِبُ أَوَّلَى وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا بِعَبِيرٍ وَعَلَيْهِ حِمْلٌ  
 لِأَحَدِهِمَا فَصَاحِبُ حِمْلٍ أَوَّلَى وَأَنْ تَنَازَعَا فَنِصْفًا أَحَدًا







فانما البينة قبلت بنية فان اقام البينة  
فالبينة بنية المرأة وان لم تكن لها بينة تخالفها عندا  
ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم به المثل فان كان مثل  
ما اعترف الزوج او اقل ففسخ بما قال الزوج وان كان  
مثل ما ادعت المرأة او اكثر ففسخ بما ادعت المرأة وان  
كان مثل المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت  
المراقة ففسخ لها به المثل واذا اختلفا في الاجابة قبل  
استيفاء المقعود عليه خالفا ورادا وان اختلفا  
بعد الاستيفاء لم يخالفا وكان القول قول المشتبه  
واذا اختلفا بعد استيفاء بعض المقعود عليه خالفا  
وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول

المشتبه

المشتبه وان اختلف المولى والمكاتب في مال الكفا  
لم يخالفا عندا بوجه وقالوا بخالفان وفسخ الكفا  
واذا اختلف الزوجان في مناع البيت فما يصلح للرجل  
فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما  
فهو للرجل فان مات احدهما واختلف ورثته مع الآخر  
فما يصلح للرجال والنساء فهو للباينهما وقال ابو يوسف  
يدفع الى المرأة ما يحقره مثلها والبا للزوج واذا  
باع الرجل جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فان  
جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم البيع فهو ابن  
البائع وامه ام ولده وفسخ له البيع فيه برء الثمن  
وان ادعى المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة



البايع اولى وان جاءت به اكثر من سنة اشهر لم  
 تقبل دعوة البايع فيه الا ان يصدق المشتري  
 وان مات الولد فادعاه البايع وقد جاءت به لاقل  
 من سنة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام وان مات  
 الام فادعاه وقد جاءت به لاقل من سنة اشهر  
 يثبت النسب منه في الولد واخذ البايع وبرد الثمن  
 كله في قول ابي حنيفة وقال يرد حصته الولد ولا يرد  
 حصته الام ومن ادعى نسب احد التوأمين يثبت  
 النسب لهما **كتاب الشهادة**

الشهادة فرض يلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا  
 طالبهم المدي والشهادة بالحدود بخير فيها الشا

بين

بين الستر والاظهار والستر افضل الا انه يجب ان  
 يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق  
 والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعينها  
 اربعة من الرجال ولا يقبل فيها شهادة النساء منها  
 الشهادة ببقيته الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة  
 رجلين ولا تقبل شهادة النساء وما سوى ذلك  
 من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق  
 والوكالة والوصية ونقبل في الولادة واليكنان والعيوب  
 في النساء في موضع لا يطالع عليه الرجال شهادة امرأتين  
 واحد **كتاب الشهادة**

اعلم ان العبدالة شرط  
 لا يفتقر فيها

على الزوج  
 كالاخص  
 لا يفتقر فيها



فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال ابو اتيقن  
 لم تقبل شهادته وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر  
 عدالة المسلم الا الحدود والقصاص فانه يسأل عن  
 الشهود وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم وقال لا بد  
 ان يسأل عنهم في السر والعلانية وما يحمل الشاهد  
 على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع والافراز  
 والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك شاهدا  
 او راها وسعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول  
 اشهدانه باع ولا يقول اشهدني ومنه ما لا يثبت  
 حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهدا  
 يشهد بشئ لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهد

في صورة يشهد المشهود عليه

او الرجل عام  
 او الرجل  
 وكذلك

وكذلك لو سمع يشهد الشاهد على شهادته لم يسع  
 للسامع ان يشهد ولا يحمل للشاهد اى خط  
 ان يشهد الا ان يذكر الشهادة ولا تقبل شهادة الاعرج  
 ولا المملوك ولا الحدود في قذف وان تاب ولا  
 شهادة الوالد لولده وولد لولده ولا شهادة الولد لوالده  
 واجداد ولا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر  
 ولا شهادة المولى لعبده ولا مكانته ولا لمدته ولا  
 شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما وتقبل  
 شهادة الرجل لاجيه وعمه ولا تقبل شهادة المخت  
 ولا ناعمة ولا مغنية ولا مدين الشريك على اللهو  
 ولا من يلعب بالطيور ولا من يعنى للناس ولا من

المجلد الحفص ثم تذكر شهادته الشاهد ان يكتب كان في الاول

لان يشهد لان هذا عند من ينفى كورد اعرجى

عبد مرقا في كفرة الا اذا حذر عن القذف اي واذبح بونه

من الشاهد خلاف العروة وفي النعم

درم التور من كالتور في ذكر المخت ومروءة

التي تتوجه على شئ الغيب لا من العرف غير شرب المراد

اي المنة التي تفيج للناس به

انما ذكر الناس  
 لا من من ينفى  
 عن نفسه  
 لا ينفى لغيره  
 من



بابا من الكبار التي تتعلق بها الحد ولا من يدخل الحرام  
 بغير ازار ولا من يأكل الربوا ولا المقامر بالتردو  
 الشطرنج ولا من يفعل الانفعال المستخفة كالبول على  
 الطريق ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل  
 شهادة اهل الاهواء الا خطابه وتقبل شهادة  
 اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلف مللهم ولا تقبل  
 شهادة حرقى على النقي وان كانت الحسنات اغلب  
 من السيئات والرجل من حبيب الكبار قبلت شهادته  
 وان لم يعصه وتقبل شهادة الاقارب والحقه ولو  
 الزنا وشهادة حخته حائرة واذا وافقت الشهادة  
 الدعوى قبلت وان خالفها لم تقبل ويعتبر انفاق

المستخفة

الشاهدين

الشاهدين في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة فان شهد  
 احدهما بالف والاخر بالغين لم تقبل الشهادة وان  
 شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعي  
 يدعي الف وخمسائة قبلت شهادتهما بالف وان شهد  
 بالف وقال احدهما فضاء منها خمسمائة قبلت شهادته  
 بالف ولم يسمع قوله انه فضاء منها خمسمائة الا ان  
 معه آخر ويتبع للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالف  
 حتى يقر المدعي انه قبض خمسمائة واذا شهد شاهدين  
 ان زيدا قتل يوم الخميس وشهد آخران انه قتل يوم  
 بالكونة واجتمعوا عند الحاكم لم تقبل الشهادتين فان  
 سبق احدهما ففضله به انما حضرت الاخرى لم تقبل

لان الولا نتجت بانصاف القضاء بها  
 فلا ينفرد باثباته



وَلَا يَسْمَعُ الْقَا شَهَادَةً عَلَى جَرْحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ وَلَا يَحْزَنُ  
 لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ لَمْ يَعَانِهِ إِلَّا النَّسَبَ وَالْوَتَّ  
 وَالنِّكَاحَ وَالْخَوَلَ وَوَلَا يَنْفُذُ الْقَافَاةُ بِسَعْدَانِ يَشْهَدُ  
 بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا أَخْبَرَهُمَا مِنْ ثَبُوتِهِ وَالشَّهَادَةُ  
 عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِالشَّيْءِ  
 وَلَا تَقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَضَائِي وَتَجُوزُ شَهَادَةُ  
 شَاهِدَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ  
 وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ وَصَفَةُ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَقُولَ  
 شَاهِدُ الْأَصْلِ الشَّاهِدُ الْفَرْعُ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي إِنْ  
 أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا وَأَشْهَدُ  
 عَلَى نَفْسِي وَأَنْ لَمْ يَقُلْ أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِي جَائِزٌ يَقُولُ

بكره في غير تركه  
 منه وهذا في حفظ  
 من فيه في مسأله  
 من جرح

شاهد

شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني  
 على شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عني بكذا فقال  
 اشهد على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع  
 الا ان يموت شهود الاصل او يغيبوا سيرة ثلثة ايام  
 فصاعدا او يمرضوا مرضا لا يستطعون معه حضور  
 مجلس محاكمه فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز  
 وان سكتوا عن تعديهم جاز وينظر القاضي في حالهم  
 فان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود  
 وقال ابو جهم في شاهد الزور اشهره في السوء  
 ولا اعتره وقالوا نوجه خيرا ونجسه والله اعلم  
**أما** **الرئيس** **عن الشاهد**

لا يسمي أهل الترتيب  
 اذا شهد شاهدان فعدل  
 احداهما الاخر صح لما قلناه



اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقط وان  
حكمت بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم  
ضمان ما اتفقوا به بشهادتهم ولا يصح الرجوع <sup>عن الشهادة</sup> الا بحضرة  
الحاكم واذا شهد شاهدان بما لا يحكم به للحاكم ثم  
رجعا ضمنا المال للشهود عليه وان رجع احدهما ضمن  
النصف وان شهد بالمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان  
عليه فان رجع اخر ضمن الراجعان نصف المال وان  
شهد رجل وامرأتان فرجعت المرأة ضمن ربع الحق  
وان رجعتا ضمننا نصف الحق وان شهد رجل <sup>بنسوة</sup> وعشرة  
ثم رجع ثمان منهم فلا ضمان عليهن وان رجعت  
اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل

والنساء

والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة  
اسداس الحق عند ابيهم وقال على الرجل النصف  
وعلى النسوة النصف وان شهد شاهدان على امرأة  
بالتخاح بمقدار مهر شلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
وكذلك ان شهدا رجل تزوج امرأة بمقدار مهر  
مثل فان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا <sup>دق</sup> الزنا  
وان شهدا ببيع بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان  
كان باقل من القيمة ضمنا النقصان وان شهدا على  
رجل انه طلق امراته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا نصف  
المهر وان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان شهدا انه  
اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته وان شهدا بقبض



ثم رجعا بعد القتل ضمنا الذية ولا يفترق بينهما وإذا رجع  
 شهود الفرع ضمنوا وأن رجع شهود الأصل وقالوا لم  
 نشهد شهود الفرع على شهادة تينا فلا ضمان عليهم  
 وأن قالوا أشهدناهم وغلطنا ضمنوا وأن قالوا شهود  
 الفرع كذب شهدوا الأصل أو غلطوا في شهادتهم  
 لم يلتفت إلى ذلك وأن شهدا ربعة بالزنا  
 وشاهدان بالأحصان فرجع شهود الأحصان  
 لم يضمنوا وإذا رجع المذكور عن التذكية ضمنوا وإذا  
 شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط  
 ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة

## كتاب القضاة

لا يرضى  
 لأدب عبادة من الخليفة  
 الحسني  
 القضاء عن قاضي القضاة  
 قاضي القضاة  
 قاضي القضاة  
 قاضي القضاة  
 قاضي القضاة

قاضي القضاة  
 قاضي القضاة  
 قاضي القضاة  
 قاضي القضاة  
 قاضي القضاة

لا يرضى ولاية القضاة يجتمع في المولى شرائط الشهادة  
 ويكون من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء  
 لمن يثق بنفسه أنه يودي فرضه ويكره الدخول فيه لمن  
 يخاف العجز عنه ولا يأمن على نفسه حيف فيه  
 ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسألها ومن قلده  
 القضاء يسلم إليه ديوان القضاة الذي كان قبله ونظر  
 في حال المحبرين فمن اعترف بحق الزمة أياه ومن  
 أنكر لم يقبل قول المغرول عليه إلا بينة فإن لم تقم له  
 بجمل بخليته حتى ينادي عليه وليستظر في أمره ونظر  
 في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل على ما يقوم به البينة  
 أو يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المغرول إلا



ان يعترف الذي هو في بين ان المبرور سلم اليه فيقبل  
 قوله فيه ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل  
 هدية الا من ذي رحم محرم منه او من جرت عادته  
 قبل القضاء بمهادنة ولا يحضر دعوه الا ان تكون عا  
 ويشهد الجنان ويعود المريض ولا يضيف احد خصم  
 دون خصمه وان حضر استوى بينهما في جلوس والاقبال  
 ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقيه حجة  
 ويكن تلقين الشاهد فاذا ثبت الحق عند طلب  
 صاحب الحق جلس غريمه لم يجعل بحبسه وامره بفتح  
 ما عليه فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدل الا عن  
 حصل في من كتم المبيع وبذل الفرض او التزيم بعقد

كالمر

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يجب عليه من  
 ما يجب عليه من

كالمهر والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال  
 اني فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا وجبته شهرين  
 او ثلثة ثم يسئل عنه فان لم يظهر له مال خله سبيله  
 ولا يحول بينه وبين غريمه ويحبس الرجل في نفقة  
 زوجته ولا يحبس والد في دين ولده الا اذا امتنع  
 من الانفاق عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء  
 الا في حدود والقصاص ويقبل كتاب القا الى القا  
 في حقوق اذا شهد به عند فان شهدوا على خصم  
 حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا بغير حصة  
 خصم لم يحكم وكتب بالشهادة لحكم بها المكتوب اليه  
 ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

الفا الثاني

ان ادى نفقه الازواج  
 مات البنت حرة



وَجِبَ انْ يَفْرَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ ثُمَّ يَخْتِمُهُ <sup>وَأَمَّا قَدْ</sup> وَيَسَلُّ  
 إِلَيْهِمْ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَاءِ <sup>الْقَاءِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ</sup> لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ فَإِذَا  
 سَلَّمَ الشَّهْرُ وَالْيَوْمُ نَظَرَ إِلَى خَتْمِهِ فَإِذَا شَهِدَ <sup>أَنَّ</sup> أَنَّ كِتَابَ  
 فَلَا زِلَاقًا سَلَّمَ الْبِنَاءَ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَرَأَهُ عَلَيْنَا وَخَتَمَهُ  
 فَخَتَمَهُ الْقَاءَ <sup>الْقَائِي الشَّاهِدُ</sup> وَقَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ وَالزَّهْمَ مَا فِيهِ وَلَا يَقْبَلُ  
 كِتَابَ الْقَاءِ إِلَى الْقَاءِ فِي لِحْدٍ وَفِي الْقَضَائِصِ وَلَيْسَ  
 لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يَقُضِيَ ذَلِكَ <sup>أَوْ يَخْتَارَ بَيْنَهُمَا</sup>  
 إِلَيْهِ فَإِنْ أُرْفِعَ إِلَى الْقَاءِ حَاكِمًا <sup>فِي الْحُكْمِ</sup> أَمْضَاهُ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ  
 الْكِتَابَ أَوِ السُّنَّةَ أَوِ الْإِجْمَاعَ أَوْ يَكُونَ قَوْلًا لَا دَلِيلَ  
 عَلَيْهِ وَلَا يَقْبَلُ الْقَاءَ عَلَى الْغَائِبِ إِلَّا أَنْ يَخْفَرَ مِنْ يَقُومُ <sup>أَوْ يَخْتَارَ بَيْنَهُمَا</sup>  
 مَقَامَهُ وَإِذَا حَاكَمَ رَجُلَانِ رَجُلًا لِحُكْمٍ بَيْنَهُمَا وَرَضَا <sup>أَوْ يَخْتَارَ بَيْنَهُمَا</sup>

بِحُكْمِ

بِحُكْمٍ جَازٍ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ حَاكِمٍ وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْكَافِرِ  
 وَالْعَبْدِ وَالذَّيِّ وَالْمُحْدُودِ فِي الْقَذْفِ وَالْفَاسِقِ وَالصَّيِّ  
 وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْكَمِينَ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمَا فَإِذَا  
 حَكَمَ عَلَيْهِمَا الزَّهْمَ مَا وَإِذَا رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى الْقَاءِ فَوَاقَفَتْ مَذْهَبَهُ <sup>أَيُّ حُكْمٍ الْحَاكِمُ</sup>  
 أَمْضَاهُ وَإِنْ خَالَفَهُ أَبْطَلَهُ وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي لِحْدٍ  
 وَالْقَضَائِصِ وَأَنْ حَكَمَ فِي دِيمٍ خَطَأً فَقَضَى لِحَاكِمٍ عَلَى  
 الْعَاقِلَةِ بِالْذَّيِّ لَمْ يَفْذَحْ حُكْمُهُ وَيَحُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةَ <sup>أَوْ يَخْتَارَ بَيْنَهُمَا</sup>  
 بِالنُّكُولِ وَحُكْمُ حَاكِمٍ لَا يُوْبَهُ وَلِذَلِكَ وَرُجُوْنُهُ بِأَطْلَلِ  
<sup>فِي الْحُكْمِ</sup>

يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ قَاسِمًا يَرْقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ  
 لِيَقْسِمَ بَيْنَ النَّاسِ بِغَيْرِ اجْرَةٍ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ نَصَبَ قَاسِمًا <sup>الْقَاسِمُ</sup>



يقسم بالاجر ويجب ان يكون عدلا ما مونا عالميا  
 بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك  
 القسامة يشتركون واجرة القسمة على عدد رؤسهم <sup>عند</sup>  
 ابيهم وقال على قدر الانصاف واذا حضر الشركاء  
 عند القسمة في ايديهم دار او ضيعة ادعوا انهم ورثوها  
 عن فلان لم يقسمها القسمة عند ابيهم حتى يقبلوا البينة  
 على موته وعدد ورثته وقال يقسمها باعترافهم ويترك  
 في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم <sup>اعاد ارضه</sup> وان كان المال المشترك  
 ما سوى العقار فادعوا انه ميراث قسمه في قولهم  
 واذا ادعوا في العقار انهم اشتروه فسميهم وان ادعوا  
 المالك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم فسميهم وان كان

كل

كل واحد من الشركاء يتفيع نصيبه بقسمة بطلب احدهم  
 وان كان احدهم يتفيع والاخر يتفيع بقسمة نصيبه  
 فان طلب صاحب الكثرة قسمة وان طلب صاحب  
 القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يتضرر لم  
 يقسم الا بتراضيهما ويقسم العوض اذا كانت من  
 صنف واحد ولا يقسم الحسنين بعضهما في بعض  
 وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لتفاوته  
 وقال يقسم الرقيق ولا يقسم حمام ولا بئر ولا ربح  
 الا ان يراضى الشركاء واذا حضر وارثان واقاما  
 البينة على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم  
 ومعهم وارث غائب فسمي القسمة بطلب الحاضرين



ونصب القاض للفاث وكذا يقبض نصيبه وان كانوا  
 مشترين لم يقسم مع غيبه احدهم وان كان العفكار  
 في يد الوارث الغائب لم يقسمه وان حضر وارث  
 واحد لم يقسمه وان كانت دور مشتركة في مصر  
 واحد قسمت كل دار على حدها في قول ابو جهم وقال ان كان  
 الاصل لم قسمه بعضها في بعض قسمها وان كانت دار  
 وضبعة اودار وحانوت قسم كل واحد منهما على  
 حدة وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله  
 ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب عن الباقي  
 بطريقه وشربه حتى لا يكون نصيب بعضهم بنصيب  
 تعلق ثم يكتب اسماءهم ويجعلها في كتاب نصيبا

في كتاب الاول

نصيبا بالاول والذى يليه بالثاني والثالث على هذا  
 ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه اولاه السهم الاول  
 ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة  
 الدراهم والديناير الا براضهم فان قسم بينهم ولا  
 مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في القسمة فان  
 امكن حرف الطريق والمسيل عنه فليس له ان يستطاع  
 ويستل في نصيب الاخر وان لم يكن فسحق القسمة  
 واذا كان سفلا لا علولا او علولا لا سفلا  
 علو قوم كل واحد على حدة وقسمه بالقيمة ولا يعتبر  
 غير ذلك واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسم  
 في كتاب نصيبا

قلت شهدتهما وان ادعى



اَنْ يَّمَا اَصَابَهُ شَيْءٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ اشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ  
 بِالْاِسْتِغْفَارِ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى ذَلِكَ <sup>اي باستغفانظف</sup> اَلْاَيْسِيَةِ وَاَنْ قَالَ  
 اسْتَوْفَيْتُ حَقِّي ثُمَّ قَالَ اخَذْتُ بَعْضَهُ مِنِّي فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
 خَصْمٍ مَعْ يَمِينِهِ وَاَنْ قَالَ اَصَابَنِي اِلَى مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ  
 يَسْلَمْهُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى نَفْسِهِ بِالْاِسْتِغْفَارِ وَكَذَبَ شَرِيكَهُ  
 فَمَا <sup>اي لم يقر</sup> تَحَالَفَا وَفُسِخَتِ الْقِسْمَةُ وَاِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا  
 بَعَيْنِهِ لَمْ تَفْسُخِ الْقِسْمَةُ عِنْدَ ابِي هُرَيْرَةَ وَبَرَجَعَ مَجْصَتُهُ  
 ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَقَالَ ابُو بَرْصَةَ تَفْسُخُ الْقِسْمَةِ

## كِتَابُ الْاِكْرَاهِ

الْاِكْرَاهُ يَنْبَغِي حِينَ اِذَا حَصَلَ مِنْ قِيْدٍ عَلَى اِيْقَاعِ مَا  
 تَوَعَّدُ سُلْطَانًا كَانَ اَوْ لَصًا <sup>اي عيانا</sup> وَاِذَا اَكْرَهَ الرَّجُلُ

عَلَ

عَلَى بَيْعِ مَالِهِ اَوْ شَرِي سِلْقَةٍ اَوْ عَلَى اَنْ يَقْرَ لِرَجُلٍ بِالْفِ  
 اَوْ يُوَاجِدَ اَنْهَ وَاَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِالْقَتْلِ اَوْ بِالضَرْبِ  
 الشَّدِيدِ اَوْ بِالْحَبْسِ الْمَدْبُودِ قِبَاعٍ اَوْ اشْتَرَى فَرَسًا بِالْخِيَارِ  
 بَعْدَ زَوَالِ الْاِكْرَاهِ اِنْ شَاءَ <sup>اي القبول</sup> اَمْضَى الْبَيْعِ وَاِنْ شَاءَ  
 فَسُخِّه وَبَرَجَعَ بِالْبَيْعِ وَاِنْ كَانَ قَبْضُ الشَّيْءِ طَوْعًا فَقَدْ  
 اُجِزَ الْبَيْعُ وَاِنْ كَانَ قَبْضُهُ مَكْرَهًا فَلَيْسَ بِاجَازَةٍ  
 وَعَلَيْهِ رَدُّهُ اِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِهِ وَاِنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ  
 فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ مَكْرَهٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَلِلْمَكْرَهِ  
 اَنْ يُضْمَرَ الْمَكْرَهُ اِنْ شَاءَ وَمَنْ اَكْرَهَ عَلَى اَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ  
 اَوْ يَشْرِبَ الْخَمْرَ وَاَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِحَبْسٍ اَوْ ضَرْبٍ اَوْ قِيْدٍ لَمْ  
 يَحْدِلْ لَهُ اِلَّا اَنْ يَكْرَهَ فَمَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ اَوْ عَلَى

كِتَابُ الْاِكْرَاهِ  
 كِتَابُ الْاِكْرَاهِ  
 كِتَابُ الْاِكْرَاهِ



عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُقَدِّمَ  
 عَلَى مَا كَرِهَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْعَهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا تَوَعَّدَ بِهِ فَإِنْ  
 صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى أَوْقَعُوا بِهِ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ وَأَنْ كَرِهَ  
 عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ سَبِّ النَّبِيِّ صَاوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 بِقَيْدٍ أَوْ خَرْبٍ أَوْ جِسْمٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كِرَاهًا حَتَّى يَكْرَهُ  
 بِأَمْرِ خِيفٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عُضْوٍ مِنْهُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ  
 وَسِعَهُ أَنْ يُظَاهِرَ مَا أَمَرَهُ بِهِ وَيُؤَدِّي فَإِنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ  
 وَهُوَ مُطِيعٌ بِالْإِيمَانِ فَلَا أَيْمٌ عَلَيْهِ وَأَنْ صَبَرَ حَتَّى قُتِلَ  
 وَلَمْ يُظَاهِرْ الْكُفْرَ كَانَ مَا جُورًا وَأَنْ كَرِهَ عَلَى أَيْلَةٍ فِي هَالِ  
 الْمُسْلِمِ بِأَمْرِ خِيفٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ  
 وَسِعَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَغْنُمَ الْكُفْرَ

لا يفيد  
 ضيق  
 من الأبد  
 من العلم  
 من العلم

وَأَنْ

وَأَنْ كَرِهَ يَقْتُلَ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَسْعَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ  
 وَيَصْبِرَ حَتَّى يَقْتُلَ فَإِنْ قُتِلَ كَانَ أَيْمًا وَالْفِصَاحُ عَلَى الَّذِي  
 كَرِهَهُ أَنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا وَأَنْ كَرِهَ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَةٍ  
 أَوْ عَتَقِ عَبْدٍ فَفَعَلَ وَقَعَ مَا كَرِهَ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ عَلَى اللَّهِ  
 كَرِهَهُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ وَبِنِصْفِ مَهْرِ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ  
 الدُّخُولِ وَأَنْ كَرِهَ عَلَى الزَّنا وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ عِنْدَ  
 خِلَافٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكْرَهُ السُّلْطَانُ وَقَالَ لَا يُلْزَمُ الْحَدُّ وَإِذَا  
 كَرِهَ عَلَى الرَّدَةِ لَمْ يَنْبَغِ امْرَأَتُهُ مِنْهُ

الْأَمْرُ

الْجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْإِكْفَانَةِ إِذَا قَامَ بِهِ فَرَقٌ مِنَ النَّاسِ سَقَطَ  
 عَنْ الْبَاقِينَ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدٌ أَيْمٌ جَمِيعُ النَّاسِ يَبْرِكُ

قال المتن لا ينفك بالله ولا باليوم  
 الاضيق من الايمان في الكفر بالانكشاف  
 والسنن فوالله لا اله الا الله اذا قالوا لا اله الا الله  
 حتى يقول لا اله الا الله والسنن فوالله لا اله الا الله  
 عمنى ما هم وما لهم الا الله والسنن فوالله لا اله الا الله  
 الجاهل ما من اي من من ينفك عن الله والسنن فوالله لا اله الا الله  
 حتى ينفك عن الله والسنن فوالله لا اله الا الله  
 اجماع الامة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا بعث جيشا او سيرة اوصى صاحبهم اي ابيهم



وَقَالَ الْكَافَرُ وَاجِبٌ وَأَنْ لَمْ يَبْدُونَا وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ

عَلَى صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا عَبْدٍ وَلَا أَمْرَةٍ وَلَا إِيَّاهُ

مُعْتَبَرٌ

وَلَا مَقْعَدٍ وَلَا أَقْطَعُ فَإِنْ هُجِمَ الْعَدُوُّ عَلَى بَلَدٍ وَجِبَ <sup>الْعِدْوَةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْفَ نَقْتُلُ مَنْ لَا يَنْفَعُنَا</sup>  
عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الدَّفْعُ خَرَجَ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا <sup>وَالْمَرْأَةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْفَ نَقْتُلُ مَنْ لَا يَنْفَعُنَا</sup>

وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ حَرْبٍ <sup>أَيُّ الْعَبْدِ</sup>

فَحَاصِرُوا مَدِينَةً أَوْ حَضَارَةً دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ

أَجَابُوهُمْ كَفَرُوا عَنْ قِتَالِهِمْ وَأَنْ أَمْتَنُوا دَعَوْهُمْ إِلَى الدِّاءِ <sup>أَيُّ الدِّاءِ</sup>

لِحُرَّتِهِمْ فَإِنْ بَدَلُوها فَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى <sup>أَيُّ الدِّاءِ</sup>

الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ

الْأَبْعَدَانِ يَدْعُو وَيَسْتَجِبُ أَنْ يَدْعُو مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ <sup>أَيُّ الدَّعْوَةِ</sup>

إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ وَإِنْ أَبَوْا مِنَ الْإِسْلَامِ

اسْتَغَاثُوا

مَقْعَدٌ وَالصَّبِيُّ  
وَالْمَجْنُونُ غَيْرُ مُقَاتِلٍ  
فَالْحَرْبُ أَمْرٌ جَدِيدٌ

اسْتَغَاثُوا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَحَارَبُوهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْحَجَارَ <sup>عَلَى الْقِتَالِ</sup>

وَحَرَقُوهُمْ وَأَرْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ وَقَطَعُوا شَجَارَهُمْ وَأَفْسَدُوا

زُرُوعَهُمْ وَلَا بَأْسَ بِرُبُوبِهِمْ وَأَنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ اسْبِرُوا وَتَأْتُوا

وَأَنْ تَنْزَسُوا بِبَعْضِيانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارِيِّ لَمْ يَكُفُوا

عَنْ رُبُوبِهِمْ وَيَقْصُدُونَ بِالرُّبُوبِ الْكَافَرِ وَلَا بَأْسَ بِخُرَاجِ

النِّسَاءِ وَالْمَصَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكَرٌ عَظِيمًا

يَوْمُنَ عَلَيْهِ وَيَكْرَهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سِتْرَتِهِ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا <sup>السِّتْرَةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْفَ نَقْتُلُ مَنْ لَا يَنْفَعُنَا</sup>

وَلَا تُقَاتِلُ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَلَا الْعَبْدَ إِلَّا بِإِذْنِ <sup>السِّتْرَةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْفَ نَقْتُلُ مَنْ لَا يَنْفَعُنَا</sup>

سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَقْدِرُوا

وَلَا يَفْعَلُوا وَلَا يَمْلِكُوا وَلَا يَقْتُلُوا أَمْرًا وَلَا شَيْخًا فَإِنَّمَا <sup>أَيُّ الدَّعْوَةِ</sup>

وَلَا صَبِيًّا وَلَا أَعْمًى وَلَا مَقْعَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ لَا

أَيُّ الدَّعْوَةِ  
وَعَبْدٌ مِنَ الْكَفَرِ الْمُقَاتِلِينَ



مَنْ لَهُ رَأْيٌ فِي حَرْبٍ أَوْ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَلَكَةً وَلَا يَقْتُلُوا <sup>مُجَنِّدًا</sup>  
 وَأَنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَصَالِحَ أَهْلَ حَرْبٍ أَوْ فَرِيقًا مِنْهُمْ <sup>بَعْدَ بَادِشَاهِ أَوَّلِ مُسْلِمِينَ</sup>  
 وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا بَأْسَ بِهِ فَإِنْ صَالَحَهُمْ  
 مَتَدَّةً ثُمَّ رَأَى أَنَّ نَقْضَ الصَّلَاحِ أَنْفَعُ بِنْدَائِهِمْ وَقَاتَلَهُمْ  
 وَأَنْ يَبْدُوَ جَائِنَةً قَاتَلَهُمْ وَلَمْ يَبْدُؤْ بِهِمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ  
 بِاتِّفَاقِهِمْ وَإِذَا خَرَجَ عَسِيرُهُمْ <sup>أَوْ يَبْعَثُ</sup> إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ  
 أَحْرَارٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْطَفَ الْعَسْكَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا  
 مَا وَجَدُوا مِنَ الطَّعَامِ وَيَسْتَوِلُوا لِحَطَبٍ وَيَذْهَبُوا بِالْذِّهْنِ  
 وَيَقَاتِلُوا بِمَا جَدَوْهُ مِنَ السِّلَاحِ كُلِّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ  
 وَلَا جُزْءٍ أَنْ يَبِيعُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا وَلَا يَتِمُّوْهُ وَمَنْ  
 اسْلَمَ مِنْهُمْ أَحْزَرَ بِاسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الصِّغَارَ

وَكُلُّ مَا لَا

وَكُلُّ مَا لَا هُوَ فِي بَيْتٍ أَوْ وَدِيعَةٍ فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِي فَتًى فَإِنْ  
 ظَهَرَ نَاحِيَةُ الدَّارِ فَعَقَارُهُ فِي زَوْجَتِهِ وَحَمْلُهَا فِي  
 وَأَوْلَادِهِ الْكِبَارِيُّ لَا يَبِيعُ أَنْ يَبَاعَ السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ  
 الْحَرْبِ وَلَا يَجْهَرُ بِهِمْ وَلَا يَفَادُونَ بِالْأَسَارِيِّ عِنْدَ  
 أَبِي حَمٍّ وَقَالَ يَفَادُونَهُمْ أَسَارِي الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَجُوزُ  
 الْمَنْ عَلَيْهِمْ وَأِذَا فُتِحَ الْإِمَامُ بِلَدٍّ عَيْنُوهُ فَرِهَ بِالْجُنَّارِ أَنْ  
 شَاءَ فَسَمِعَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَأَنْ شَاءَ أَقْرَاهُ عَلَيْهِ وَضَعُ  
 عَلَيْهِمُ الْخَرَاجَ وَهُوَ فِي الْأَسَارِيِّ بِالْجُنَّارِ أَنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ  
 وَأَنْ شَاءَ اسْتَرْقَوْهُمْ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَحْرَارًا ذَمًّا لِلْمُسْلِمِينَ  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّهُمْ دَارَ الْحَرْبِ وَإِذَا ارَادُوا الْعُودَ إِلَى  
 دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُمْ مَوَاشِي فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى نَقْلِهَا







فَاخْذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوا عِنْدَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ يَنْدَبُوا إِلَيْهِمْ فَاخْذُوا  
 مَلِكَهُمْ وَأَذْأَلَهُمْ بَيْنَ الْأَمَامِ حَمُولَةً يَجْعَلُ عَلَيْهَا الْقَنَائِمَ  
 فَيَسْهَبُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَيَسْتَأْذِنُ لِيَتِمَّ لَهَا إِلَى دَارِ الْأَسْلَامِ  
 ثُمَّ يَرْجِعُهَا مِنْهُمْ فَيَقْسِمُهَا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْقَنَائِمِ قَبْلَ الْقِسْمِ  
 وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْغَانِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْقَنِيمَةِ  
 وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ خُرُوجِهَا إِلَى دَارِ الْأَسْلَامِ فَتَصِيبُهُ  
 لَوْرَثَتِهِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْقَلِ الْأَمَامُ فِي حَالِ الْقِتَالِ  
 وَيُخْرِضَ بِالنَّقْلِ عَلَى الْقِتَالِ فَيَقُولُ مَنْ قَتَلَ فَيَتَلَقَّ  
 فَلَمْ يَلْبِسْهُ أَوْ يَقُولُ لِسِرَّتِي قَدْ جَعَلْتُ لَكَ الرَّبْعَ بَعْدَ  
 خَمْسٍ وَلَا يَنْقَلِ بَعْدَ خُرُوجِ الْقَنِيمَةِ إِلَى دَارِ الْأَسْلَامِ  
 إِلَّا مِنْ خَمْسٍ فَإِذَا لَمْ يَجْعَلِ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ

الغنيمة

وعند مالك والنسابة

الْغَنِيمَةِ وَالْقَاتِلِ وَغَيْرُ فِيهِ سَوَاءٌ وَالسَّلْبُ مَا عَلَى  
 الْمَقْتُولِ مِنْ ثِيَابِهِ وَسِلَاحِهِ وَمَرْكَبِهِ وَإِذَا خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ  
 مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَجِزْ لَهُمْ أَنْ يَخْلُقُوا مِنَ الْغَنِيمَةِ وَلَا يَأْكُلُوا  
 مِنْهَا وَمَنْ فَضَلَ مَعَهُ عِلْفٌ أَوْ طَعَامٌ مَرَدَّهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ  
 وَيَقْسِمُ الْأَمَامُ الْغَنِيمَةَ فَيُخْرِجُ خُمْسَهَا وَيَقْسِمُ أَرْبَعَةَ  
 الْأَخْمَاسِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ لِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ وَلِلرَّاحِلِ  
 سَهْمٌ وَقَالَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلَا يَسْهُمُ إِلَّا فَرَسٌ  
 وَاحِدٌ وَالْبَرَّادِيُّ وَالْعِتَاقُ سَوَاءٌ وَلَا يَسْهُمُ لِرَاحِلَةٍ  
 وَلَا يَنْقَلِ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارِسًا فَتَنَفَّقَ فَرَسُهُ  
 اسْتَحَقَّ سَهْمُ فَارِسٍ وَمَنْ دَخَلَ رَاحِلًا فَاشْتَرَى فَرَسًا  
 اسْتَحَقَّ سَهْمُ رَاحِلٍ وَلَا يَسْهُمُ لِمَوْلَا وَلَا أَمْرًا



الغنينة  
ص

ولا ذني ولا جني ولكن يرضخ لهم على حسب ما  
<sup>الرضخ اعطاء قتل والمرد هاتين</sup>  
 برالامام واما الخمس فيقسم على ثلثة اسهم سهم  
 للبناء وسهم للسكاكين وسهم لانباء السبيل <sup>نذري ادخل يول</sup>  
 فقراء ذوى القرى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى  
<sup>اي بن م هاشم وبنى مطلب</sup>  
 اغنيائهم <sup>ثمة</sup> فاما ذكر الله تعالى في خمس فانما  
 هو لا فتاح الكلام ببركاسه وسهم النبي صلى  
<sup>هذا عندنا</sup>  
 عليه وسلم سقط لموته كما سقط الصنف وسهم ذوى  
<sup>من ذوى القربى او ذوى القربى او ذوى القربى او ذوى القربى</sup>  
 القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام  
 بالنصرة وبعدت بالفقر واذا دخل الواحد <sup>ثان</sup>  
 الى دار حرب مغير بن غير اذن الامام فاخذ  
<sup>اي اقرب محاربة</sup>  
 اشياء لم يخس وان دخل جماعة لها منعة فاخذ

فمن اشياء الحرب ما لا يدخل في الخمس  
 من اشياء الحرب ما لا يدخل في الخمس  
 من اشياء الحرب ما لا يدخل في الخمس  
 من اشياء الحرب ما لا يدخل في الخمس

علاوة  
الامام  
عليه السلام

اشياء

اشياء خمس وان لم ياذن لهم الامام واذا دخل المسلم  
 دار حرب تاجر فلا يحل له ان يعرض ثمنه من اموالهم  
 ولا من دماهم فان غدر بهم فاخذ شيئا فخرج به  
 ملكه ملكا محظورا ويؤمن ان يتصدق به واذا دخل  
<sup>اعطانا</sup>  
 لحربي البناء مستامنا لم يكن له ان يقيم في دارنا  
<sup>امان طلب ابي</sup>  
 سنة ويقول له الامام ان اقت تمام السنة  
 وضعت عليك الجزية فان اقام اخذت منه الجزية  
 وصار ذميا ولم يترك ان يرجع الى دار الحرب  
 وان عاد الى دار الحرب وترك ودفعه عند مسلم  
 او ذمي او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا  
 بالعود وما في دار الاسلام من ماله على خطر

او شارذد



فان اسرا وقتل سقطت ديونته وصارت الوديفة  
 فيا وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب  
 بغير قتال يعرف في مصالح المسلمين كما يعرف  
 الخراج وارض العرب كلها ارض عشروهي ما بين العدين  
 الى اقصى حرج باليمن بمهرة الى حد الشام والسيود ارض  
 خراج وهي ما بين العدين الى عقبه خلوان ومن  
 العلت الى عبادان وارض سواد مملوكة لاهلها  
 يجوز بيعهم لها ونقرهم فيها وكل ارض اسلم عليها  
 اهلا او فتح عنوة وسميت بين الفاتحين فهي  
 ارض عشروكل ارض فتح عنوة فافراهلها عليها  
 فهي ارض خراج ومن احيا ارضا مواتا فهي عند

تحت  
 الخراج  
 بنحو  
 ان يكون  
 جديرا

الخراج  
 هو ما يخرج  
 من ارض  
 العرب  
 من اموال  
 المسلمين  
 من اهل  
 الحرب  
 بغير  
 قتال

ايجوز

ابي يوسف معتبرة بحيزها فان كانت من ارض  
 الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشرو  
 فهي عشريه والبصرة عند عشريه باجماع الصحابة رضي  
 عنهم وقال محمد ان احياها يبرحفرها او عين استخر  
 او ماء دجلة او الفرة او الانهار العظام التي لا يملكها  
 احد فهي عشريه ان احياها بناء الانهار التي اخذها  
 الاعاجم مثل نهر الملك ونهر بزدجرد فهي خراجية  
 والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على ارض السواد  
 من كل حريث يبلغه الماء قفيزا شتم وهو الصاع  
 ودرهم ومن حريث الرطبة خمسة دراهم ومن حريث  
 الكرم المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وما سوا

حراجية لانها من حيز ارض الخراج  
 الا ان الصحابة رضي الله عنهم وضعوا  
 عليه العشر فثبت القياس  
 لا اجماع لهم

مطلب  
 ومن حرجه ارضا ولم تفتح ثلث  
 سنين دفعه الامام الخليفة  
 في احياء الموات صدق

طه  
 الحريث  
 وعضها يستون ذراعا  
 صوا الشريم



ذلك من الاصناف يوضع عليها بحسب الطاقه فان  
 لم تطيق ما وضع عليها نقصهم الامام وان غلب على ارض  
 الخراج الماء او انقطع عنها او اصطلم الزرع <sup>افترقا</sup> فلا  
 خراج عليهم وان عطّلها صا حبها فعليه الخراج <sup>من</sup>  
 اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز  
 ان يشتري المسلم ارض خراج من الذي ويؤخذ منه  
 الخراج ولا عسرى خارج من ارض الخراج <sup>الجزية</sup> والجزية  
 على خرين جزية توضع بالتراض والصالح فتقد  
 بحيث ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الامام  
 وضعها اذا غلب الامام على الكفار وافرهم على المسلمين  
 فيضع على الغن الغن الغنائ كل سنة ثمانية <sup>بعض</sup>

درهما

درهما ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتو<sup>سط</sup>  
 الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر <sup>درهمين</sup>  
 وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهما في كل شهر <sup>درهما</sup>  
 وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاونا<sup>ن</sup>  
 من العجم ولا توضع على عبد الاونا<sup>ن</sup> من العرب  
 ولا المرتدين ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا <sup>ممن</sup>  
 اعشى ولا فقير غير معقل ولا على الرهبان الذين  
 لا يخاطبون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت  
 عنه وان اجتمع حولان تداخلت الجزية ولا يجوز  
 احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام واذ انهد  
 الكنائس والبيعة القديمة اعادوها ويؤخذ اهل

التي صن ما ورد في قوله

مطلق  
 قوله عليه السلام لا كنيسة  
 في الاسلام والملائكة  
 احداثها فريضة  
 معين



الذمة بالتميز عن المسلمين في زهرهم وعراهم وسروهم  
وقلا نسهم ولا يركبون الخيل ولا يعملون بالسلامة <sup>السلامة</sup> <sup>جميعهم</sup>  
اصنع من الجزية او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام  
او زنا بمسيلة لم ينتقض عهده ولا ينتقض العهد  
الا بان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيجاءون  
عليه واذا ارتد المسلم عن الاسلام <sup>اي يجمع</sup> غرض عليه الاسلام  
فان كانت له شبهة كُشف له ونجس ثلثة ايام  
فان اسلم والا قتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام  
عليه كره له ذلك ولا شيء على القاتل واما المرأة اذا  
ارتدت فلا تقتل ولكن نجس حتى تسلم وتزول  
ملك المرد عن اموال برده <sup>اي ينفق</sup> والامراء فان اسلم

عادت

عادت على حالها وان مات او قتل على ردة انتقل  
ما اكتسبه في حال اسلامه الى ورثة المسلمين وكان  
ما اكتسبه في ردة فنيا وان لحق بدار الحرب مريدا  
وحكم الحاكم بلحاظ عتق مدبره وامرات اولاده  
وحلت الديون التي عليه ونقل ما اكتسبه في حال  
الاسلام الى ورثة المسلمين <sup>اي عجلت</sup> ويقضى الديون التي  
لزمته في حال الاسلام بما اكتسبه في حال الاسلام  
وما لزمه من الديون في حال ردة بما اكتسبه في حال  
الردة وما باعه واشترى وما نرق فيه من امواله  
في حال ردة موقوف فان اسلم صحت عقوده وان  
مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد



المرتد بعد حكمه بلحاقه الى دار الاسلام مسلما فما وجب  
 من ماله في بدو رتبته بعينه اخذ والمرنذ اذا قُصرت  
 في ماله في حال مردنها جاز تصرفها ونصاري بني تغلب  
 يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من  
 الزكاة ويؤخذ من سائرهم ولا يؤخذ من صبيانهم  
 وما جباه الامام من الخراج ومن اموال بني تغلب  
 وما اهداه اهل الحرب الى الامام ولجزيرة تصرف في  
 المسلمين فيسدينها الثغور وفي القناطر منه وجسور  
 وتعطى فضاة المسلمين وعمالهم وعلماؤه منه ما  
 وتدفع منه ارباق المقاتلة وذرائعهم واذا انقلب  
 قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام

ولا يؤخذ من اموالهم  
 ولا يؤخذ من اموالهم  
 ولا يؤخذ من اموالهم  
 ولا يؤخذ من اموالهم

على الامام العيين والباقي  
 عام وهو ما يعنون به  
 وغيره من ارباق المقاتلة

دعاه

دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف شهرتهم ولا يبذلهم  
 بقنا حتى يبدؤوا فان بدؤوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم  
 فان كانت لهم فئة اجهز على جرحهم واتبع مولاهم  
 فان لم يكن لهم فئة لم يجز على جرحهم ولا يتبع مولاهم  
 ولا تشبه لهم ذرية ولا يغنم لهم مال ولا باس ان بقا  
 بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه ويجبس الامام  
 اموالهم ولا يردوها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فيرد  
 عليهم وما جباه اهل البغ من البلاد التي غلبوا عليها  
 من الخراج والعشير له ياخذ الامام ثانيا فان كانوا  
 صرفون في حقه اجزاه ثم اخذ منه وان لم يكونوا  
 صرفون في حقه ابقى اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا

اي ان كان لهم فئة  
 اي عسكر

وهو الموضع الخائف من العدو  
 القنطرة  
 القنطرة  
 القنطرة



**كتاب النكاح والطلاق**

لا تجل للرجال لبس الحرير ويجل للنساء ولا بأس  
 بتوسيد عنداني <sup>أو في غيره</sup> وقال لا يكره توسيد ولا بأس  
 بلبس الديبايح في حرب عندهما ويكره عند  
 أبي حمزة ولا بأس بلبس الملمم إذا كان سداه أبرسما  
 ولحمته قطنا أو خرا ولا يجوز للرجال الخيل بالذهب  
 والفضة إلا الحاتم والمنطقة وحلته السيف من الفضة  
 ويجوز للنساء الخيل بالذهب والفضة ويكره  
 أن تلبس الصنم الذهب ويكره ولا يجوز الأكل  
 والشرب والإدھان والتطيب في أئنة الذهب  
 والفضة للرجال والنساء ولا بأس باستعمال

أئنة

مقدار العا  
 بدو عا  
 بالحرير

وإذا كان  
 من الذهب

ولا بأس  
 بالذهب

ولا بأس  
 بالحرير

ولا بأس  
 بالحرير

ولا بأس  
 بالحرير

ولا بأس  
 بالحرير

أئنة الزجاج والباور والعقني ويجوز الشرع في الأئنة  
 المفضض عنداني <sup>أو في غيره</sup> وقال لا يكره توسيد ولا بأس  
 ولجأوش على السرير المفضض ويكره التعشير في المصحف  
 والنقطة ولا بأس بتجليه المصحف ونقش المسجد وذ  
 ماء الذهب ويكره استخدام خضيان ولا بأس بحما  
 البهايم وأنزاع الحبر على الخيل ويجوز أن يقبل في الهدية  
 والأذن قول الصبر والعبد ويقبل في المعاملات  
 قول الفاسق ولا يقبل في أخبار الديانات الأقول  
 العدل ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبية لأوجهها  
 وكفها فإن كان لأيا من الشهوة لم ينظر إلى وجهها  
 إلا الحاجة ويجوز للفا إذا أراد أن يحكم عليها

ولا بأس  
 بالحرير

ولا بأس  
 بالحرير



وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها  
 وان خاف ان يشتهى ويجوز للطبيب ان ينظر الى  
 موضع المرض منها وينظر الرجل من الرجل الى جميع  
 بدنه الا ما بين سرة الى ركبته ويجوز للمرأة ان ينظر  
 من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه وتنظر المرأة  
 من المرأة الى ما يجوز للرجال ان ينظر اليه الرجل  
 وينظر الرجل من امته التي تحل له وزوجه الى فرجها  
 وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس  
 والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى اظفارها  
 وبطنها ولا باس ان يمس ما جاز ان ينظر اليه منها  
 وينظر الرجل من مملوك غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه

من ذوات

من ذوات محارمه ولا باس بالشمس ذلك اذا اراد  
 الشرى وان خاف ان يشتهى وللخص في النظر  
 الى الاجنبية كالفحل ولا يجوز للمملوك من سيده  
 الا الى ما يجوز للاجنبية النظر اليه منها ويعزل  
 عن امته بغير ادنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها  
 ويكره الاحتكاك في اقواة الادميين والبهائم اذا كان  
 ذلك في بلد يقر الاحتكاك باهله ومن احتكر غلة  
 ضيعته او ما جلبه من بلد اخر فليس بمحتكر ولا يبيع  
 للسلطان ان يسرع على الناس ويكره بيع السلاج  
 في ايام الفينة ولا باس بيع العصير من يعلم منه انه خمر  
 او غيره من ذوات محارمه ولا باس بالشمس ذلك اذا اراد

من ذوات محارمه ولا باس بالشمس ذلك اذا اراد

ان ينظر

لقوله عليه السلام لا تشعروا فان  
 تشعروا القايض والمبايض

الا ان يحكم ويتبع ويجاوز  
 ارباب الطعام لم عن الفينة نقايا  
 فاحتمل ان يبيع ففصلا بما نهى  
 وهو يشترى بغيرهم ما بين



الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية  
 لو ارث<sup>فرض لكل</sup> الا ان يحجزها الورثة ولا يجوز بما زاد على  
 الثلث ولا للقاتل ويجوز ان يوصي المسلم للكافر  
 والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت فان قيل  
 الموصي له في حال الحياة او ردها فذلك باطل  
 ويستحب ان يوصي الانسان بدون الثلث واذا وصي  
 رجل الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي وردها  
 في غير وجهه فليس برده وان ردها في وجهه  
 فهو رد والموصي به يملك بالقبول الا في مسألة واحدة  
 وهوان يموت الموصي ثم يموت الموصى له قبل القبول  
 فيدخل الموصي به في ملك ورثة ومن وصي الى عبد

افاسق

او فاسق او كافرا خرجهم القام من الوصية ونصب  
 غيرهم ومن وصي الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم  
 تصح الوصية ومن وصي الى من يعجز عن القيام بالوصية  
 ضم اليه القاطن غيره ومن وصي الى اثنين لم يحجز لهما  
 ان يتصرف عندا بى ومخل دون صاحبه الا في شئ  
 كفن الميت ونجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم  
 ومرتد ديقه بعينها وقضاء الديون وتنفيذ وصيته  
 بعينها وعق عبد بعينه والخصومة في حق الميت  
 ومن وصي لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله فلم  
 تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان وان وصي لاحد  
 بالثلث والاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا



وَأَنَّ أَوْسَى لَا أَحَدًا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَا خَرِيبَتِكَ مَالِهِ  
 فَلَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ فَالْثُلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ  
 عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ الْثُلُثُ  
 بَيْنَهُمَا نَصِيفَانِ وَلَا يَضُرُّ أَبُو حَنِيفَةَ لِلْمُوصِي لَهُ بِمَا زَادَ  
 عَلَى الثُّلُثِ إِلَّا فِي الْمَحَابِلِ وَالسَّعَايَةِ وَالْتِدَاهِمِ الْمَرْسُومَةِ  
 وَمَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِمَالِهِ لَمْ يَجْزِ الْوَصِيَّةُ إِلَّا  
 أَنْ يَسِيرَ الْغُرْمَاءُ مِنَ الدَّيْنِ وَمَنْ أَوْصَى بِنَصِيبِ ابْنِهِ  
 فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ فَإِنْ أَوْصَى بِمَثَلِ نَصِيبِ ابْنِهِ جَازَتْ  
 فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبْنَاءُ فَلِلْمُوصِي لَهُ الثُّلُثُ وَمَنْ أَعْتَقَ  
 عَبْدًا فِي مَرْضَتِهِ أَوْ بَاعَ وَخَابَا أَوْ هَبَ فَذَلِكَ كُلُّهُ  
 وَصِيَّةٌ يُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ وَيُغْرَبُ بِمَعِ اصْحَابِ الْوَصَايَا

فَإِنْ

فَإِنْ خَابَا ثُمَّ أَعْتَقَ فَالْمَحَابِلُ أُولَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
 وَأَنْ أَعْتَقَ ثُمَّ خَابَا فِيهِمَا سَوَاءٌ وَقَالَ الْيَعْتِقُ أُولَى فِي  
 الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ أَوْصَى بِشَرِّهِمْ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ أَخْتَسُ سَهْلًا  
 الْوَرِثَةُ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنَ السُّدُسِ قِسْمُهُ <sup>الْوَقْدُ فِي مَرْزُومٍ وَهُوَ السُّدُسُ كَرَاهٍ</sup> السُّدُسُ  
 وَأَنَّ أَوْسَى يَجْزِي مِنْ مَالِهِ قَبْلَ الْوَرِثَةِ أَعْطَوْهُ مَا شِئْتُمْ  
 وَمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِنْ حَقِّهِ وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ مَنَعَ  
 الْفَرَايِضَ مِنْهَا قَدْ مَنَعَ الْمَوْصِي أَوَاخِرَهَا مِثْلَ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ  
 وَالْكَفَّارَاتِ وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ قَدْ مَنَعَ مِنْهُ مَا قَدْ مَنَعَ  
 مِنْهُ مَا قَدْ مَنَعَ الْمَوْصِي وَمَنْ أَوْصَى بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَجْجَوًا  
 عَنْهُ رَجُلًا مِنْ بَلَدٍ حَجَّ رَاكِبًا فَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْوَصِيَّةُ  
 النِّفْقَةَ أَجْجَوَا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدٍ



حاجات في الطريق وأوصى أن يخرج عنه حج عنه من بلد  
 عند أبي جهم ولا يقع وصية البصير والمكاتب وأن  
 ترك وفاء ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية وإذا  
 صرح بالرجوع أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً  
 ومن حجب الوصية لم يكن رجوعاً ومن أوصى لحيمة  
 فهم الملة صفت عند أبي جهم ومن أوصى لأبيه أو  
 فالوصية لكل ذي رحم محرمة من أمرته وأن أوصى لأختائه  
 فالحنن زوج كل ذي رحم محرم منه ومن أوصى لأقربائه  
 فالوصية للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه  
 ولا يدخل فيهم الوالدات والولد ويكونان اثنين فصلاً  
 وإذا أوصى بذلك وله عتقان وخالان فالوصية لعتبه

عند أبي جهم

عند أبي جهم وأن كان له غم وخالان فالعتبة النصف  
 وللخالين النصف وقالوا الوصية لكل من يسب إلى أوصي  
 أب له في الإسلام وأن أوصى لرجل ثلث دراهمه  
 أو ثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج  
 من ثلث ما بقي من ماله <sup>أي شاطريه فيكون</sup> فله جميع ما بقي وأن أوصى  
 بثلث ثيابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها وهو يخرج من  
 ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب  
 ومن أوصى لرجل بالف درهم وله مال عين ودين  
 فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصي له  
 وأن لم يخرج دفع اليه من ثلث العين وكل ما اخرج  
 شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف ويجوز



الوصية للحمل وبالحمل اذا اوضع لاقل من سنة اشهر  
 من يوم الوصية وان اوصى لرجل بجارية الاحملها حتى  
 الوصية والاستثناء ومن اوصى لرجل بجارية فولدت  
 بعد موت الموصي قبل ان يقبل الموصي له ولد ثم قبل  
 وهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له وان لم يخرج من  
 الثلث ضرب بالثلث فاخذ بالحصه منها جميعا فيقول  
 ابي يوسف ومحمد هما وقال ابو حنيفة هم ياخذ ذلك  
 من الام فان فضل شيء اخذ من الولد ويجوز الوصية  
 بخدمة عبيد وسكنه وان سنين معاومه ويجوز ذلك  
 ابدا فان خرجت رقبه العبد من الثلث سلم اليه  
 للخدمة فان كان لا مال له غير خدم للورثة بقرين

وللموصي

وللموصي له يوما فان مات الموصي له عاد الى الورثة وان مات  
 الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية واذا اوصى لولد  
 فلان فالوصية بينهم والذكر والانش فيه سواء ومن  
 اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 ومن اوصى لزبد وعمر وثلث ماله فاذا عمر وميت فالثلث  
 كله للزبد وان قال ثلث مالي بين زبد وعمر وزبد  
 ميت كان لعمر ونصف الثلث ومن اوصى بثلث ماله  
 ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه  
 عند الموت حمد لله على التمام وللرسول من  
 افضل الصاوة والسلام ثم  
 نكت الكتاب

اي موت الموصي بعد موت  
 موصي بعد موت الورثة  
 الموصي بتمام الملك  
 صدق



## كتاب الفرائض

الجميع على توريثهم من الذكور عشرة الابن وابن الابن  
وأن سفل والاب والجدة اب الأب وان علا والأخ  
وابن الأخ والعمة وابن العم والزوجة ومول النعمة ومن  
ومن الاناث سبعة البنت وبنت الابن والام والجدة  
والأخت والزوجة ومول النعمة ولا يرث اربعة المملوك  
والقاتل عمداً من المقتول والمترد واهل ملتين والفرض  
المحدودة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثمن  
والثلث والثلثان والسدس فالنصف فرض خمسة  
البنت وبنت الابن اذا لم يكن بنت الصلب والأخت  
للأب والام والأخت للأب اذا لم يكن أخت الاب

وام

وام والزوجة اذا لم يكن للبنت ولد ولا ولد ابن والربع  
للزوجة مع الولد وولد الابن وللزوجة اذا لم يكن للبنت  
ولد ولا ولد ابن والثلث للزوجات مع الولد وولد الابن  
والثلثان لكل اثنين فصاعداً من فرض النصف الا  
الزوجة والثلث للام اذا لم يكن للبنت ولد ولا ولد ابن  
ولا ثلثان من الأخوة والأخوات ويفرض لها السدس  
في مستثنين وهما زوج وابوان او امرأة وابوان ثلث ثلثا  
بعد فرض الزوج والزوجة وهو لكل اثنين فصاعداً من  
ولد الام ذكورهم وانا يشهم فيه سواء والسدس فرض  
سبعة نفر لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن  
والام مع الأخوة والأجدات والجدة مع الولد وانبات



الابن مع البنت وللأخوات للاب مع الاخت للاب  
 والام وللواحد من ولد الام وسقط بما الجدات بالام  
 والجدة والاخت والأخوات بالاب وسقط ولد الام  
 بأربعة بالولد ووالدين والاب والجدة وإذا استكمل  
 البنات الثلاث سقطت البنات الابن الا ان يكون  
 بازائهن او اسفلهن ابن فيعصهن وإذا استكمل  
 الأخوات للاب والام الثلاث سقطت الأخوات  
 للاب الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصهن وأقرب  
 العصيات البنون ثم بنوهم ثم الاب ثم الجدة ثم بنو الاب  
 وهم الاخوة ثم بنو الجدة وهم الاعمام ثم بنو الاب الجدة  
 وإذا استوى بنو اب في درجة فاولهم من كان

من الاب

من الاب والام والابن وابن <sup>الابن</sup> والاخت يقاسبون  
 اخوانهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم من  
 العصيات ينفرد بالمرات ذكورهم دون اناثهم  
 وإذا لم تكن عصية من النسب فالعصية المولى المقنن  
 ثم اقرب عصية المولى ويجب الام من الثلث الى  
 السدس باخوين فصاعدا والفاضل عن فرض  
 البنات لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين والفاضل عن فرض الاختيين من الاب  
 والام والأخوات من الاب للذكر مثل حظ <sup>بنين</sup> الانثيين  
 وإذا ترك بنتا وبنات ابن وابن الابن فالبنت  
 النصف والباقي لبني ابن واخواتهم للذكر مثل

للأخوة؟



حظ الانثيين وكذلك الفاضل من فرض الاخت  
 للاب والام لبنى الاب وبنات الاب للذكر مثل  
 حظ الانثيين ومن ترك ابني عمه  
 اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما ومسئلة  
 المشتركة ان يترك المرأة زوجها اما اوجة وضوة  
 من ام واخا من اب وام فللزوج النصف وللأم  
 السدس ولولد الأم الثلث ولا شيء للاخوة من  
 الاب والام من والفاضل عن فرض ذوى السهام  
 اذا لم تكن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم الا  
 على الزوجين فانه لا يرث عليهما لان غبهما من  
 احباب الفرائض يستحقون الفاضل بالقرب

ولا

ولا يرث القاتل من المقتول والكفر كله ملة واحدة  
 بتوارث به اهل ولا يرث المسلم للكافر ولا الكافر  
 للمسلم ومال المرتد لو رثته المسلمين وما اكتسبه  
 في حال ردته في واذا غرق جماعة او سقط عليهم  
 حابط فلم يعلم من مات منهم او لا قال كل واحد منهم  
 للاحياء من ورثته واذا اجتمع في المجوس قرايبا  
 لو تفرقت في شخصين ورث احدهما مع الآخر ورث  
 بهما سهما ولا يرث المجوسى بالانكحت الفاسدة  
 التي يستحلوا بها في دينهم وعصبة ولد الزنا وولد  
 الملا عنة نوالى امها ومن مات وترك حملا وقف  
 ماله حتى تضع امرأته حملا في قول ابي حنيفة

فانما في شخصين











ما اضع

五

والاوى مضروب في فوق السلة الثانية  
كل من كان له اشئ من المسئلة

دار  
اربع سن  
۱



معروفة ما نصيب كل واحد من جبات الذهب قسمت  
ما تحت منه المسئلة على ثمانية واربعون فما خرج  
اخذت له من سهام كل وارث حصة والله اعلم  
بنت الكتاب بعون الله تعالى  
ملك الوهاب

اللهم من كادنا فليدده ومن بغى علينا فخذده ومن  
عادانا فاقصمه ومن اراد لنا سوءا ففعلك به  
فانك لا تعجز عنك يا رب العالمين اللهم انا نجعلك  
في حقوهم ونعوذ بك من شرورهم



فيما يتعلق بالنكاح عند عقدة من الخطبة  
الحمد لله الذي جاعل الظلمات والنور ومدبر  
الازمنة والدهور يعلم خائنته الاعين وما  
تخفي الصدور وهو بالالا اذ ذكر وبالنعماء  
مشكورا علموا رحمكم الله تعالى ان الله عز وجل  
امركم بالنكاح والمهور وبينها لكم عن الزنا والفجور  
كما قال عز من قائل في سورة النور وانكحوا الايامي  
منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا  
فقراء يغفرهم الله من فضله والله واسع عليم  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم النكاح سنتي  
فمن رغب عن سنتي فليس مني صدق من نطق

تاريخ خدر بن محمد



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

مضطكي كوندك كبابه جوزتوا  
 درهم ۲۰۰ درهم ۱۰۰ درهم ۱۰۰

جوزهندی اکیر افیوه نزعفران  
 درهم ۱۰۰ درهم ۱۰۰ درهم ۱۰۰

قوه جورک اوتی  
 درهم ۱۰۰  
 عمل مصفا  
 درهم ۲۰۰

بوز کراولنا اجزایی محکم حق ایدوب اینجه  
 الکده کیجروب و بالی قوامه کتوزوب بر مقدار  
 صبرایدوب بعده اجزایی خلط ایدوب بر چندی  
 حقه یه قیوب استدکجه استعمالید لر بنیایت  
 مجربده

عثمانک تاریخی  
 ۱۹۵۰ فی ربع الآخر

و جمع قدر

درماندگی